

بِحُجُوتٍ فِي مَشِيخَةٍ
 عَنْ لَا يَحْضَرُهُ الْفَقِيه
 لِلشَّيْخِ الصِّدِّيقِ

بِقَلَمِ
 الشَّيْخِ عَادِلِ هَاشِمِ



بحوث في مشيخة
من لا يحضره الفقيه ج ٣

بحوث في مشيخة من لا يحضره الفقيه



الجزء الثالث

بقلم
الشيخ عادل هاشم

طبعة مُحَقَّقة

سرشناسه

هاشم، عادل، ۱۹۸۱-م. Hashim, Adil

عنوان قراردادی

من لایحضره الفقیه شرح

عنوان و نام پدیدآور : بحوث فی مشیخته من لایحضره الفقیه للشیخ الصدوق / بقلم عادل هاشم.

مشخصات نشر

تهران : موسسه الصادق علیه السلام للطباعة والنشر،

مشخصات ظاهری

ج.

۹-۶۰-۸۰۱۴-۶۲۲-۹۷۸ دوره ؛ ۰-۶۳-۸۰۱۴-۶۲۲-۹۷۸ ج.۳

شابک

وضیعت فهرست نویسی: فیبا

عربی.

یادداشت

کتاب حاضر شرحی بر کتاب «من لایحضره الفقیه» تألیف شیخ صدوق است.

یادداشت

ج. ۲ و ۳ و ۵ (چاپ اول: ۱۴۴۳ ق. = ۲۰۲۲ م. ۱۴۰۰ (فیبا).

یادداشت

کتابنامه.

یادداشت

ابن بابویه، محمد بن علی، ۳۱۱ - ۳۸۱ ق. -- دیدگاه درباره محدثان

موضوع

Ibn Babawayh al-Qummi, Muhammad ibn Ali -- Views on hadith authorities

موضوع

ابن بابویه، محمد بن علی، ۳۱۱ - ۳۸۱ ق. من لایحضره الفقیه -- نقد و تفسیر

موضوع

محدثان -- سرگذشتنامه

موضوع

Hadith -- Authorities -- Biography

احادیث شیعه -- قرن ۴ ق.

Hadith (Shiites) -- Texts -- 10th century

ابن بابویه، محمد بن علی، ۳۱۱ - ۳۸۱ ق. من لایحضره الفقیه. شرح

شناسه افزوده

BP۱۲۹

رده بندی کنگره

۲۹۷/۲۱۲

رده بندی دیویی

شماره کتابشناسی ملی : ۸۷۱۵۲۴۷

بَحْوثٌ فِي مَشِيخَتِهِ مِنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيهَةُ لِلشَّيْخِ الصَّدُوقِ الْحُجَّةِ الثَّلَاثِ

بِقَلَمِ: الشَّيْخِ عَادِلِ هَاشِمٍ

الطبعة: الثانية، ۱۴۴۷ هـ - ۲۰۲۵ م - ۱۴۰۴ ش

القطع: وزیری

المطبعة: الصادق علیه السلام

عدد النسخ: ۱۰۰۰ نسخة

عدد الصفحات: ۳۸۰ صفحة

ردمک: ۰-۶۳-۸۰۱۴-۶۲۲-۹۷۸

ردمک الدورة: ۹-۶۰-۸۰۱۴-۶۲۲-۹۷۸

الناشر: موسسة الصادق للطباعة و النشر

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف



www.alsadegh.com

موسسة الصادق للطباعة و النشر

مراكز التوزيع: ايران- قم- شارع معلم- مجمع ناشران - طابق الأسفل - رقم B۴۰

موسسة الصادق ۰۲۰۹۶۱۰۲۴۱۹۱۲۴ (۰۰۹۸)

ايران- تهران- شارع ناصر خسرو- زقاق حاج نايب - سوق المجیدی

موسسة الصادق ۰۲۱-۳۳۹۳۴۶۴۴



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام
على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، وبعد:

فهذه مجموعة أبحاث في طرق الشيخ الصدوق (عليه السلام) في كتابه (من لا يحضره الفقيه)، وفقنا الله سبحانه وتعالى بإلقائها على ثلثة من طلبة البحث الخارج في عاصمة العلم النجف الأشرف في رحاب حوزتها العلمية المباركة، وبعد الانتهاء من إلقائها رغب جمع من أصحاب العلم والفضل بالاطلاع عليها مكتوبة مطبوعة، فلم نجد إلاّ تلبية رغبتهم لتعميم الفائدة، وتسهيل الأمر على الطلبة والباحثين في شأن علم الرجال؛ للأخذ من هذه الأبحاث ما يحتاجونه في بحوثهم ومقالاتهم العلمية.

راجين من الله تعالى أن يتقبل منا هذا القليل، ويثبنا عليه إنه خير مثيب، والحمد لله أولاً وآخراً.

الطريق التاسع والسبعون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى الحسن بن علي بن فضال

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الحسن بن علي بن فضال، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي بن فضال))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الرابع: الحسن بن علي بن فضال، ثقة، جليل، زاهد، ورع، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠٠.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق إلى الحسن بن علي بن فضال في كتاب من لا يحضره الفقيه صحيح، معتبر، مضافاً إلى وثاقة الحسن بن علي بن فضال.

الطريق الثمانون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى الحسن بن علي الكوفي، وهو الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الحسن بن علي الكوفي، فقد رويته عن أبي (عليه السلام)، عن علي بن الحسن بن علي بن الكوفي، عن أبيه، ورويته عن جعفر بن علي بن الحسن الكوفي، عن جده الحسن بن علي الكوفي))^(١).

ومن الواضح أنّ في المقام طريقتين، الكلام في رجال الطريق الأول:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدّم.

الثاني: علي بن الحسن بن علي الكوفي، بعد التتبع في كتب الرجال لم نجد معنوناً بهذا العنوان له ترجمة تُذكر؛ ولذلك فالرجل مجهول الهوية.

نعم، بناءً على أنَّ الحسن بن علي الكوفي هو الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة البجلي الكوفي، كما يظهر من خلال طريق الصدوق إلى عبد الله بن المغيرة في مشيخة من لا يحضره الفقيه، فعندئذ يكون علي هذا هو ابن الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة البجلي الكوفي، ولكن مع ذلك لم تُذكر له ترجمة عند أهل الرجال والسير.

وبالتالي، فهو مهمل وإن كان من أهل الحديث وروايته، بقرينة وقوعه في هذا الطريق محل الكلام، وكذلك في الطريق إلى العباس بن عامر.

وكذلك لهذا الرجل ولد اسمه جعفر، روى عن أبيه علي، وكان جعفر هذا من رواة الحديث، وهو شيخ للصدوق، روى عنه في الطريق إلى الحسن بن علي الكوفي، وترضى عنه الصدوق (طائفة) كعادته مع مشايخه، وسيأتي ذكره في الطريق الثاني.

فالنتيجة: أنَّ علي بن الحسن بن علي الكوفي الوارد في المقام مهمل، لم يثبت له توثيق.

الثالث: والده الحسن بن علي الكوفي، وهو الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة البجلي الكوفي، وهذا يُستظهر من طرق الشيخ الصدوق (طائفة) في مشيخة من لا يحضره الفقيه إلى جماعة، منهم جده عبد الله بن المغيرة الرقم (١٣٤).

ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفّي الشيعة بالقول:

((الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة البجلي، مولى جُندب بن عبد الله، أبو محمد، من أصحابنا الكوفيين، ثقة، ثقة، له كتاب نوادر أخبرنا محمد بن محمد وغيره والحسن بن حمزة، عن ابن بطة، عن البرقي عنه به))^(١).

وتتبعنا موارد ذكر الرجل من قبل النجاشي في كل كتابه فوجدناها أكثر من مورد:

الأول: أنّه راوي كتاب النوادر للحسين بن عبد الله بن حمران الهمداني، المعروف بالسكوني الثقة^(٢).

الثاني: أنّه راوي كتاب جدّه عبد الله بن المغيرة كتاب الزكاة والفرائض وأصناف الكلام، الثقة الثقة، الذي لا يُعدل به واحد من جلالته ودينه وورعه كما وصفه النجاشي^(٣).

كما أنّ الشيخ الطوسي (رحمته الله) ترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((له كتاب، أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن محمد بن علي بن محبوب، عن

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفّي الشيعة: ص ٦٢ - ٦٣ الرقم ١٤٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٥٧ الرقم ١٣٤.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ٢١٥ الرقم ٥٦١.

الحسن بن علي بن عبد الله))^(١).

ويُضاف إلى ذلك وروده في أسناد كامل الزيارات، حيث روى عن العباس بن عامر، وروى عنه سعيد بن عبيد الله في الباب السابع والعشرين في بكاء الملائكة على الحسين بن علي (عليه السلام)، الحديث الحادي عشر.

فالمُتَحَصِّل من جميع ما تقدم: وثاقة الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة، أو الحسن بن علي الكوفي كما ورد في الطريق، واعتبار مروياته.

وعليه، فالطريق الأول للشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة علي بن الحسن بن علي الكوفي، مع أنَّ الحسن بن علي الكوفي ثقة، معتبر الحديث.

الكلام في الطريق الثاني، ورجاله:

الأول: جعفر بن علي بن الحسن الكوفي، تقدّمت الإشارة إلى أنَّ هذا الرجل شيخ الصدوق، وابن علي بن الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة البجلي كما تقدّم.

والرجل مهمّل في كتب الرجال، وما قيل من دلالة تَرْضَى

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٠١ الرقم ١٧٧.

الصدوق عليه ^(١) على وثاقته واعتبار مروياته غير صحيح؛ وذلك لما قدمناه في مختاراتنا الرجالية في دلالة التَرْضَى، وذكرنا أنه لا بدّ من النظر إلى جهتين في التَرْضَى:

الأول: نفس التَرْضَى لفظاً، وهو يدل بلا شبهة على الوثاقة، بل أكثر منها.

الثاني: نفس المُتَرْضَى، فإنّه يختلف الحال باختلاف المُتَرْضَى، وقد قبلنا دلالة تَرْضَى مثل الشيخ الطوسي أو النجاشي على الوثاقة واعتبار مرويات المُتَرْضَى عليه، ولم نقبله في الشيخ الصدوق (عَلَيْهِ السَّلَام) والشيخ المفيد (عَلَيْهِ السَّلَام) على تفصيل ذكرناه هناك، فراجع ^(٢).

الثاني: جدّه الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق الثاني إلى الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة في كتاب من لا يحضره الفقيه غير معتبر؛ لعدم وثاقة جعفر بن علي بن الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة، مع أنّ نفس الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة ثقة، معتبر الحديث.

(١) ينظر: الصدوق، الأُمالي: ص ٣٨٢ المجلس الخمسون ح ٥٢٤.

(٢) ينظر: عادل هاشم، بحوث في ألفاظ التوثيق: ص ٦٩ وما بعدها.

الطريق الحادي والثمانون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى الحسن بن علي بن النُّعمان الأَعلم

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الحسن بن علي بن النعمان، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، عن الحسن بن علي بن النعمان))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقةً، تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةً، تقدّم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقةً، جليلٌ، تقدّم.

الرابع: الحسن بن علي بن النعمان الأَعلم، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفِي الشيعة بالقول:

((الحسن بن علي بن النُّعمان، مولى بني هاشم، أبوه علي بن

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٢١.

النعمان الأعلم، ثقةً، ثبتٌ، له كتاب نوادر، صحيح الحديث، كثير الفوائد، أخبرني ابن نوح عن البزوفري، قال: حدّثنا أحمد بن إدريس، عن الصفّار عنه بكتابه^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((الحسن بن علي بن النعمان، مولى بني هاشم، له كتاب نوادر الحديث، كثير الفوائد، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله والصفّار جميعاً عنه))^(٢).

وذكره في رجاله في عداد أصحاب الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)، وعلّق عليه بكونه كوفياً^(٣).

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى الحسن بن علي بن النعمان الأعلم صحيح، معتبر.

وفي الحقيقة هما طريقان، الأول والده عن سعد بن عبد الله عنه، والآخر محمد بن الحسن بن الوليد عن سعد بن عبد الله عنه، وكلا الطريقين صحيح، مضافاً إلى ذلك فإنّ الحسن بن علي بن النعمان ثقةً، معتبر الحديث.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفی الشيعة: ص ٤٠ الرقم ٨١.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٠٦ الرقم ٢٠١.

(٣) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٩٨ الرقم ٥٨٤١.

الطريق الثاني والثمانون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى الحسن بن علي الوشاء

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الحسن بن علي الوشاء، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، وإبراهيم بن هاشم جميعاً، عن الحسن بن علي الوشاء، المعروف بابن بنت إلياس))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، جليل، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقة، وجه، تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الرابع: إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٨٥.

الخامس: الحسن بن علي الوشاء، المعروف بابن بنت إلياس، ثقة، وجه، تقدّم.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق إلى كتاب علي الوشاء في كتاب من لا يحضره الفقيه صحيح، ونفس الوشاء ثقة، معتبر الحديث. نعم، في نهاية هذا الطريق ينحل إلى طريقين، وكلاهما معتبر صحيح، كما تقدّم.

الطريق الثالث والثمانون

الكلام في طريق الصدوق إلى الحسن بن قارن

ذكر الشيخ الصدوق (ع) في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الحسن بن قارن، فقد رويته عن حمزة بن محمد العلوي (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسن بن قارن))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: حمزة بن محمد العلوي، ويقال له: حمزة بن محمد القزويني، وكذلك حمزة بن محمد بن أحمد بن جعفر، والرجل هو حمزة بن محمد بن أحمد بن جعفر بن محمد بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (ع)، وهو من مشايخ الصدوق كما تقدّم في الطريق، حدّثه في رجب من سنة (٣٣٩) للهجرة بقم، كما ورد في كتاب العيون^(٢).

والرجل بالمقدار الذي تتبّعنا حاله لم نجد ما يمكن أن يكون وجهاً للقول بوثاقته، إلّا ترصّي الصدوق (ع) عليه في غير مورد، كما في الطريق محل الكلام.

(١) المصدر السابق: ص ٥٢.

(٢) ينظر: الصدوق، عيون أخبار الرضا (ع): ١ / ٢٠٥ ب ٢٢ ح ٥.

ولكن تقدّم منّا نقد هذا الكلام، وقلنا:

إنّه وإن ذهب البعض إلى دلالة التّرضي مطلقاً على الوثاقة في الحديث بنفسه، ولكن تقدّم منّا أنّه وإن كان الأمر بلحاظ التعبير يدل على الوثاقة في الحديث، ولكن تمام دلالة تعتمد على نفس اللفظ واللافظ أي المترّضي، وقد فرّقنا فقبلنا الدلالة على الوثاقة إذا صدر التّرضي من الشيخ الطوسي (عليه السلام) أو النجاشي (عليه السلام)، ولم نقبله إذا صدر من قبل الشيخ الصدوق (عليه السلام) أو الشيخ المفيد (عليه السلام)، على تفصيل تقدم.

وقد يقال بوثاقته من جهة أنّ للصدوق إليه طريقاً.

ولكنّ هذا الوجه لا يمكن الاعتماد عليه؛ فلو كان الأمر كذلك لما بقي راوٍ من دون توثيق، وهو كما ترى، مضافاً إلى ما تقدّم منّا من الإشارة إلى أنّ الطرق إنّما هي آلياتٌ علميّةٌ لنقل وتحمّل الرواية، وبالتالي فلا يصح تحميلها أكثر من ذلك واعتبارها أمانة على الوثاقة بوجه.

فالنتيجة: أنّ حمزة بن محمد العلوي لم يثبت له توثيق.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، صاحب التفسير، شيخ الكليني، ثقة، تقدّم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمّي، معتبر الحديث، تقدّم.

الرابع: الحسن بن قارن، حاولنا تتبّع حال الرجل بالمقدار المتاح في كتب التراجم والرجال، فلم نجد له ترجمة تُذكر. وعليه، فالرجل مهمّل، لا اعتبار لمروياته.

نعم، روايته عن الإمام الرضا (عليه السلام) في كتاب من لا يحضره الفقيه^(١)، ورواية إبراهيم بن هاشم القمّي عنه كما في الطريق محل الكلام، ما هي إلاّ علاماتٌ بسيطةٌ لا تكشف عن حال الرجل بشيء معتدّ به.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى الحسن بن قارن ضعيف؛ لعدم ثبوت وثاقة حمزة بن محمد العلوي، مضافاً إلى عدم ثبوت وثاقة نفس الحسن بن قارن.

(١) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٨٠ ب الحد الذي يؤخذ فيه الصبيان بالصلاة ح ٨٦٢.

الطريق الرابع والثمانون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى الحسن بن محبوب

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الحسن بن محبوب، فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل (رضي الله عنه)، عن عبد الله بن جعفر الحميري، وسعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق وهم:

الأول: محمد بن موسى بن المتوكل، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

الثاني: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، وجه،

تقدّم

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، ثقة، جليل القدر،

تقدّم.

الرابع: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل

القدر، تقدّم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٥١.

الخامس: الحسن بن محبوب الزرّاد أو السّراد، ثقةٌ، جليل القدر،

تقدّم .

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق إلى الحسن بن محبوب في كتابه من

لا يحضره الفقيه فهو في الحقيقة طريقان، كلاهما معتبر صحيح، والحسن

بن محبوب نفسه ثقة، معتبر الحديث.

الطريق الخامس والثمانون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى الحسن بن هارون

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الحسن بن هارون، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عن عبد الكريم بن عمرو، عن الحسن بن هارون))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقة، وجه، تقدّم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل القدر، تقدّم.

الرابع: أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، ثقة بل لا يروي إلا عن ثقة، بل لا يُرسل إلا عن ثقة، تقدّم.

(١) المصدر السابق: ص ١٠٦.

الخامس: عبد الكريم بن عمرو الخثعمي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عبد الكريم بن عمرو بن صالح الخثعمي، مولاهم، كوفي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، ثم وقف على أبي الحسن (عليه السلام)، كان ثقةً، ثقةً عيناً، يُلقَّب كراماً.

له كتاب، يرويه عدة من أصحابنا، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدّثنا علي بن حاتم، قال: حدّثنا محمد بن أحمد بن ثابت، قال: حدّثنا القاسم بن محمد بن الحسين بن خازم، قال: حدّثنا عُبَيْس بن كرام بكتابه))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي (رحمته الله) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((له كتاب، أخبرنا به الشيخ المفيد (رحمته الله) والحسين بن عبيد الله، عن أبي جعفر بن بابويه، عن أبيه، عن سعد والحميري، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، وأحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي عنه، ولقبه كراماً))^(٢)

وترجم له في رجاله في غير مورد منها:

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٤٥ الرقم ٦٤٥.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٧٨ الرقم ٤٨٠.

الأول: حينما عدّه وذكره في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، ولم يُعلّق عليه بشيء يُذكر سوى كونه كوفياً^(١).

الثاني: حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وترجم له بالقول: ((عبد الكريم بن عمرو الحثعمي، لقبه كرام، كوفي، واقفي خبيث، له كتاب، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)))^(٢).

نعم، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ وصفه بالخبيث هنا لعله من باب كونه واقفاً ومنكراً لولاية الإمام الرضا (عليه السلام) وإمامته، وهو شيء ليس بالقليل، ولكن من الواضح أنّه لا علاقة للأمر بالوثاقة في الحديث وقبول مروياته، فإنّه لا يחדش بها من هذه الناحية.

وترجم له ابن الغضائري في رجاله بالقول: ((عبد الكريم بن عمرو بن صالح الحثعمي، مولا هم، كوفي، يُلقّب كراماً، الواقفية تدعيه، والغلاة ترويه عنه كثيراً))^(٣).

أمّا قوله بأنّ الواقفة تدّعيه، فهذا لا يחדش بوثاقته في الحديث؛ لأنّه تقدّم الكلام في الرجل من هذه الجهة، وأمّا رواية الغلاة عنه، فهذا لا علاقة له في الحديث أيضاً؛ لأنّ الغلاة قد تأخذ الروايات وتحملها على ظاهرها، أو تأوّلها، أو تحرّفها عن ظاهرها، ونحو ذلك

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٢٣٩ الرقم ٣٢٧٠.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٣٩ الرقم ٥٠٥١.

(٣) ابن الغضائري، الرجال: ص ١١٤ الرقم ١٧٥.

من الأمور.

نعم، توقف العلامة الحلي (عليه السلام) في أمر الرجل من باب كونه واقفياً، وهذا واضح من منهجه ومبناه في الرجال، وقد تقدم أنّ العمدة في أدلة حجية خبر الواحد هو سيرة العقلاء وهذا واضح، خصوصاً في العقود الأخيرة من البحث الأصولي، والعقلاء في هذه الجهة لا يفرقون بين الثقات بلحاظ مذاهبهم ومعتقداتهم طالما توفر المناط في الحجية، وهو الوثاقة والصدق في الحديث.

وتعزّد وثاقة الرجل، رواية أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي الذي لا يروي إلا عن ثقة عنه كما في غير مورد، منها الطريق محل الكلام. فالنتيجة: أنّ عبد الكريم بن عمرو الحنعمي ثقة، معتبر الحديث.

السادس: الحسن بن هارون، والرجل في الطريق مطلق العنوان، ولم يقيّد ب قيد، ومن يمكن أن ينطبق عليه هذا العنوان أربعة، وهم:

الأول: الحسن بن هارون بن خارجة الكوفي، الذي ذكره الشيخ الطوسي في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) ^(١).

الثاني: الحسن بن هارون الكوفي، الذي ذكره الشيخ الطوسي في عداد رجال أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) ^(٢).

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٨١ الرقم ٢١٧٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٨٢ الرقم ٢١٩٦.

الثالث: الحسن بن هارون، الذي روى عنه ابن مسكان، ذكره الشيخ الطوسي في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) ^(١).

الرابع: الحسن بن هارون الكندي، الذي عدّه الشيخ الطوسي (عليه السلام) في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) ^(٢).

وعلى كل التقادير، لم ترد قرينة على حمله على أحد هؤلاء أو غيره، كأبي محمد الحسن بن هارون بن عمران الهمداني.

وما زعم من عودته إلى الكندي منهم، فلا قرينة عليه، ولا شاهد يدعمه، فالرجل المعني في الطريق لم تتعين هويته لدينا، فبالتالي لا يمكن القول باعتبار مروياته.

وما قيل من أنّه مع وجود البزنطي في السند يُستغنى عن النظر إلى من بعده ^(٣)، فهذه الدعوى لا يُصغى لها؛ فإن غاية ما يمكن أن تثبته وقوع البزنطي في السند، هو وثاقة شيخه المباشر الذي يروي عنه في السند بلا واسطة، وأمّا مسألة التعدي من ذلك إلى وثاقة كلّ من وقع في السند من بعده إلى المعصوم (عليه السلام)، فهي دعوى بلا دليل، وتقدّم نقدها مفصلاً، وفصلنا بين التعدي عن من يروي عنه مباشرة إلى من بعده من رواة السند، وأن ذلك لا يمكن إلا بقرينة، ولم تُقم القرينة في

(١) ينظر: المصدر السابق: ص ١٩٦ الرقم ٢٤٦١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٨٢ الرقم ٢١٩٥.

(٣) ينظر: النوري، خاتمة مستدرک الوسائل: ٤ / ٢٤٨.

المقام على ذلك، فضلاً عن دعوى وثاقة تمام رواية السند ممن يعمّ
البزنطي إلى الإمام (عليه السلام)، فلاحظ.

وبالتالي، يظهر بأنّها دعوى بلا دليل، ومداهها واسع جداً، لا
يمكن الالتفات إليه بوجه.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق (طاب ثراه) في كتاب من لا يحضره
الفقيه إلى الحسن بن هارون معتبر؛ لوثاقة جميع رواية السند، ولكن
المشكلة أنّ نفس الحسن بن هارون مشترك بين أكثر من واحد، ولا
قرينة على الحمل على واحد معين منهم، خصوصاً أنّ فيهم الموثّق
وغير الموثّق ومجهول الحال، فبالتالي يبقى الحال مجهولاً في هذه الطبقة
في الحسن بن هارون، فلا يُعتمد على روايته في المقام.

الطريق السادس والثمانون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى الحسين بن أبي العلاء الخفاف

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الحسين بن أبي العلاء، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الطالب، عن موسى بن سعدان، عن عبد الله بن أبي القاسم، عن الحسين بن أبي العلاء الخفاف مولى بني أسد))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق (طاب ثله) علي بن الحسين بن بابويه، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، ثقة، جليل، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: موسى بن سعدان، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((موسى بن سعدان الحنّاط، ضعيف في الحديث، كوفي، له كتب

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٢٢.

كثيرة، منها كتاب الطرائف، أخبرنا أحمد بن محمد، عن أبي غالب أحمد بن محمد قال: حدّثني جدي محمد بن سليمان، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب به^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي (رحمته الله) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((موسى بن سعدان، له كتاب أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفّار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب عنه^(٢)).

وذكره في رجاله في عداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، ولكن تحت لقب الخياط لا الحنّاط^(٣) ولا يبعد أن يكون تصحيف.

وترجم له ابن الغضائري في رجاله بالقول: ((موسى بن سعدان الحنّاط، كوفي، روى عن أبي الحسن (عليه السلام)، ضعيف، في مذهبه غلو^(٤)).

وبعين العبارة ترجم له العلامة الحلي (رحمته الله) في خلاصة الأقوال^(٥)، وضعّفه كذلك ابن داود في رجاله^(٦).

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٤٠٤ الرقم ١٠٧٢.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٤٢ الرقم ٧١٥.

(٣) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٤٤ الرقم ٥١٣٦.

(٤) ابن الغضائري، الرجال: ص ٩٠ الرقم ١٢٣.

(٥) ينظر: العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٤٠٦ الرقم ١٦٤٢.

(٦) ينظر: ابن داود، الرجال: ص ٣١٧ الرقم ٥٢٧.

والمتتبع لروايات الرجل يستشعر ما بها من عجائب وغرائب غير قابلة للتصديق، كما في روايته بتكلم ذئبٍ مع أبي جعفر (عليه السلام)، وشكايته إليه من عُسر ولادة زوجته، واستدعائه منه أن يدعو أن يخلصها، وأن لا يسلط شيء من أولاده على الشيعة، وغيرها من العجائب والغرائب^(١).

نعم، وقع الرجل في أسناد كامل الزيارات، في ما نزل من القرآن في قتل الإمام الحسين (عليه السلام)، الباب الثامن عشر، الحديث الأول، حيث روى عنه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، وروى هو عن عبد الله بن القاسم الحضرمي، مضافاً إلى وقوعه في أسناد ما يُعرف بتفسير القمّي، كما في سورة هود في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾^(٢)، حيث روى عن عبد الله بن القاسم، وروى عنه محمد بن الحسين.

ولكن تقدم أن الوقوع في أسناد كامل الزيارات سواء في دائرة المشايخ المباشرين البالغ عددهم (٣٢) راوياً، أو في الأعم منهم، والبالغ عددهم (٣٨٨) راوياً، لا يورث الاطمئنان بالوثاقة بنفسه، فضلاً عما إذا كان هناك ما يُعارضه من تضعيفات مثل النجاشي وابن الغضائري كما في المقام.

وأما تفسير ما يُسمّى بالقمّي فذكرنا أن الصحيح عدم ثبوت

(١) ينظر: النمازي، مستدركات علم رجال الحديث: ٨ / ١٢.

(٢) سورة هود: الآية ٨٠.

نسبة ما بأيدينا من الكتاب إلى علي بن إبراهيم القمّي، وعدم مطابقته مع الأصل، بل ما بأيدينا عبارة عن خليط من أكثر من كتاب لأكثر من كاتب، أضيفت في مراحل زمنية متعددة، مما يورث الاطمئنان بعدم مطابقة ما بأيدينا مع الأصل، وكذلك عدم الاطمئنان بما ورد فيه، وعدم صلاحيته كدليل مستقل بنفسه على وثاقة كل من وقع فيه، من باب أن عمدة ما أُستدل به للدلالة على وثاقة كل من وقع به إنما هو مقدمة الكتاب.

وحيث أن الكتاب زيد فيه بالمقدار الذي أخرجه عن مسمّى تفسير القمّي؛ فلذلك أيضاً لا يبقى اطمئنان بأن المقدمة إنما هي للقمّي، فضلاً عن دلالتها على الوثاقة لكل من وقع في أسناد ما يُسمّى بتفسير القمّي الواصل إلينا.

وعليه، فالرجل لم يثبت له توثيق، وبالتالي فلا اعتبار لمروياته، بل هو ضعيف، وضعفه واضح.

ودعوى: أن هذا النمط من الروايات إنما هي روايات لما لا تحتمله عقول العقلاء من شؤون الأئمة (عليهم السلام)، ومقاماتهم السامية التي لا تدركها العقول.

فهذه الدعوى مدفوعة، بل غريبة أن تصدر من متعلم فضلاً عن عالم، فالحديث مع الذئب ومنعه ذريته من التعرض للشيعه خلاف الواقع الخارجي جزمًا، فهل يمكن تصديق أنه لم يتعرض شيعة طوال

أكثر من ألف عام لهجمة ذئب؟!!

الخامس: عبد الله بن أبي القاسم، وفي البداية لا بدّ من الحديث عن أنّه الظاهر لا وجود لعبد الله بن أبي القاسم، بل الموجود عبد الله بن القاسم، والظاهر أنّ هذا هو الصحيح، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، فعبد الله بن القاسم مشترك بين أكثر من رجل، منهم عبد الله بن القاسم الحضرمي، وعبد الله بن القاسم الحارثي.

أمّا الكلام في عبد الله بن القاسم الحضرمي، فقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عبد الله بن القاسم الحضرمي المعروف بالبطل، كذاب، غال، يروي عن الغلاة، لا خير فيه، ولا يعتد بروايته، له كتاب، يرويه عنه جماعة، أخبرنا أحمد بن محمد بن عمران، قال: حدّثنا محمد بن همام، قال: حدّثنا عبد الله بن العلاء، قال: حدّثنا محمد بن الحسن بن شمون، قال: حدّثنا عبد الرحمن عنه بكتابه))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: ((له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٢٦ الرقم ٥٩٤.

الصفّار، عن محمد بن الحسين عنه))^(١).

وقال ابن الغضائري في رجاله: ((عبد الله بن القاسم الحضرمي، كوفي، ضعيف أيضاً، غالٍ، مُتَهافت، لا ارتفاع به))^(٢).

وترجم له العلامة الحلي (عليه السلام) في خلاصة الأقوال بالقول: ((من أصحاب الكاظم (عليه السلام)، واقفي، وهو يُعرف بالبطل، وكان كذاباً، روى عن الغلاة، لا خير فيه، ولا يُعتد بروايته، وليس بشيء، ولا يرتفع به))^(٣).

ولا بدّ من الالتفات إلى أنّ ابن الغضائري لم يلقب الحضرمي بالبطل، وإنّما لقّب الحارثي بالبطل كما سيأتي.

فالنتيجة: أنّ عبد الله بن القاسم الحضرمي ضعيف، كذاب، لا اعتبار بمروياته.

وأما عبد الله بن القاسم الحارثي، فقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفّي الشيعة بالقول:

((ضعيف، غالٍ، كان صاحب معاوية بن عمار، ثمّ خلط وفارقه، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان القزويني، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٧٤ الرقم ٤٦٤.

(٢) ابن الغضائري، الرجال: ص ٧٨ الرقم ٩١.

(٣) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٣٧٠ الرقم ١٤٦٢.

يحيى، قال: حدّثنا الحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد البرقي عنه به^(١).

وترجم له ابن الغضائري في رجاله بالقول: ((عبد الله بن القاسم بن البطل الحارثي، بصري، كذاب، غال، ضعيف، متروك الحديث، معدول عن ذكره))^(٢).

وترجم له الشيخ الطوسي في كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((عبد الله بن القاسم، صاحب معاوية بن عمار الدهني، له كتاب، رويناه بالإسناد الأول عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه عنه))^(٣).

وضَعَف الرجل وكذبه في الحديث واضح لا غبار عليه، وأمّا وقوعه في أسناد كامل الزيارات فيما رُوي من أنّ الإمام الحسين (عليه السلام) سيّد الشهداء في الباب السابع والعشرين الحديث السادس، فلا ينفع في دفع كذبه وعدم اعتبار مروياته؛ لما تقدّم بيانه مفصلاً فراجع.

وعليه، فسواءً كان الوارد في الطريق هو الحضرمي بقرينة رواية موسى عنه، أو كان الحارثي، فكلاهم ضعيف في الحديث، لم يثبت له توثيق، وبالتالي فلا اعتبار في روايته.

السادس: الحسين بن أبي العلاء الخفاف، ترجم له النجاشي في

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٢٢٦ الرقم ٥٩٣.

(٢) ابن الغضائري، الرجال: ص ٧٨ الرقم ٩٠.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٧٣ الرقم ٤٦٢.

فهرست أسماء مصنفی الشيعة بالقول:

((الحسين بن أبي العلاء الخفاف، أبو علي الأعور، مولى بني أسد، ذكر ذلك ابن عقدة وعثمان بن حاتم بن متاب، وقال أحمد بن الحسين (عليه السلام): هو مولى بني عامر، وأخواه علي وعبد الحميد، روى الجميع عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وكان الحسين أوجههم، له كتب، منها ما أخبرناه وأجازه محمد بن جعفر الأديب، عن أحمد بن محمد الحافظ، قال: حدثنا محمد بن سالم بن عبد الرحمن الأسدي ومحمد بن أحمد بن الحسين القطواني، قالوا: حدثنا أحمد بن بشر عن الحسين بن أبي العلاء))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((له كتاب يعد في الأصول، أخبرنا به جماعة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن الصفار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن أبي عمير وصفوان، عن الحسين بن أبي العلاء))^(٢).

وذكره (عليه السلام) في رجاله في غير مورد:

المورد الأول: في عداد أصحاب الإمام الباقر (عليه السلام)، ولم يُترجم له

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفی الشيعة: ص ٥٢ - ٥٣ الرقم ١١٧.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٠٧ الرقم ٢٠٤.

بشيء^(١).

المورد الثاني: في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وترجم له بالقول: ((الحسين بن أبي العلاء العامري، أبو علي الزندجي الخفاف الكوفي، مولى بني عامر، يبيع الزندج^(٢)، أعور))^(٣).

وترجم له ابن الغضائري في رجاله بالقول: ((الحسين بن العلاء الخفاف، أبو علي، مولى بني عامر))^(٤).

وأما الحديث عن وثاقة الرجل، فيمكن استكشافها من خلال قول النجاشي أنّ له إخوة، وهم علي بن أبي العلاء وعبد الحميد بن أبي العلاء، وكان الحسين أوجههم، وبالعودة إلى عبد الحميد بن العلاء، فقد ذكر النجاشي في ترجمته أنّه ثقة^(٥).

وعليه، فالحسين أوجه من عبد الحميد الذي هو ثقة في نفسه، فيكون الحسين أوجه من الثقة، وهذا أكثر من اعتبار مروياته، كما هو واضح.

ويعضد وثاقته أمور:

-
- (١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٣١ الرقم ١٣٣٩.
 - (٢) الزندج نوع من الثياب، والزندجي صانعها أو بائعها.
 - (٣) المصدر نفسه: ص ١٨٢ الرقم ٢٢٠٢.
 - (٤) ابن الغضائري: ص ١٢٥ الرقم ٢٢١.
 - (٥) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٢٤٦ الرقم ٦٤٧.

الأول: رواية ابن أبي عمير عنه، كما تقدم في ترجمته من قبل الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، مضافاً إلى ما ورد في كتاب تهذيب الأحكام^(١)، وابن أبي عمير ممن ثبت أنه لا يروي، بل لا يُرسل إلا عن ثقة، كما تقدم.

الثاني: رواية صفوان بن يحيى يباع السابري عنه، كما تقدم في ترجمة الرجل من قبل الشيخ الطوسي (رحمته) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، مضافاً إلى ما ورد في كتاب تهذيب الأحكام^(٢)، وصفوان ممن ثبت أنه لا يروي، بل لا يُرسل إلا عن ثقة كما تقدم.

الثالث: وقوع الرجل في أسناد كامل الزيارات لابن قولويه.^(٣)

وعليه، فالحسين بن أبي العلاء الخفاف ثقة، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أن طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى الحسين بن أبي العلاء الخفاف غير معتبر؛ لضعف موسى بن سعدان وعبد الله بن القاسم، سواء أكان الحارثي أو الحضرمي، مع أن الحسين بن أبي العلاء الخفاف ثقة، معتبر الحديث.

(١) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٦٨ / ٥ ح ٢٢٠.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ٢٧٨ ح ١١٠٥.

(٣) ينظر: ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ٧٣ ب ٢٣ ح ٩.

الطريق السابع والثمانون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى الحسين بن حمّاد الكوفي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الحسين بن حمّاد، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله الحميري جميعاً، عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى، عن البزنطي، عن عبد الكريم بن عمرو، عن الحسين بن حمّاد الكوفي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الخامس: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمّي، ثقةٌ، جليلٌ، تقدّم.

السادس: أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، ثقةٌ بل لا يَروي إلا عن ثقة، بل لا يُرسل إلا عن ثقة، تقدم.

السابع: عبد الكريم بن عمرو الخثعمي، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدم.

الثامن: الحسين بن حماد الكوفي، والمراد منه في هذا الطريق الحسين بن حمّاد بن ميمون، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((الحسين بن حمّاد بن ميمون العبدي، مولا هم، كوفي، أبو عبد الله، ذُكر في رجال أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب، يرويه داود بن حصين وإبراهيم بن مهزم، أخبرنا أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا القاسم بن محمد بن الحسين بن خازم، قال: حدّثنا عيسى بن هشام، قال: حدّثنا داود بن حصين عن الحسين))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((له كتاب، رويناه بالأسناد الأول عن حميد، عن القاسم بن

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٥٥ الرقم ١٢٤.

إسماعيل عنه))^(١).

وتعرض لذكره في رجاله في غير مورد، منها في عداد أصحاب الإمام محمد الباقر (عليه السلام)^(٢)، ولم يترجم له بشيء، ومرة أخرى في أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، ووصفه بابن ميمون العبد الكوفي^(٣)، وثالثة بالكوفي^(٤)، ورابعة كذلك^(٥).

وأما الكلام في حاله من جهة الوثاقة في الحديث، فإنه وإن لم يُشر الأعلام إلى وثاقته بألفاظ التوثيق المعروفة، إلا أن رواية ابن أبي عمير عنه كما ورد في الكافي^(٦)، وكذلك رواية البنظري كما صرح بذلك البهبهاني (رحمته الله) في تعليقه^(٧).

فالنتيجة: أن الحسين بن حماد الكوفي معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق (رحمته الله) إلى الحسين بن حماد الكوفي في كتاب من لا يحضره الفقيه التي هي أربعة طرق فهي معتبرة، والحسين بن حماد الكوفي نفسه معتبر الحديث.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١١١ الرقم ٢٢٧.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٣٢ الرقم ١٣٤٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٨٣ الرقم ٢١١٠.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٨٤ الرقم ٢٢٤٣.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٩٥ الرقم ٢٤٤٥.

(٦) ينظر: الكليني، الكافي: ٤ / ٢٠ ب كراهة المسألة.

(٧) ينظر: البهبهاني، تعليقه على منهج المقال: ص ١١٦.

الطريق الثامن والثمانون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى الحسين بن زيد

ذكر الشيخ الصدوق (ع) في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الحسين بن زيد، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن محمد بن يحيى العطار، عن أيوب بن نوح، عن محمد بن أبي عمير، عن الحسين بن زيد بن علي بن أبي طالب (عليه السلام)))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الحديث، تقدّم.

الثاني: محمد بن يحيى العطار، شيخ الكليني، ثقة، عين، تقدّم.

الثالث: أيوب بن نوح بن دراج، ثقة، عظيم المنزلة، تقدّم.

الرابع: محمد بن أبي عمير، ثقة، بل أوثق الناس في الحديث، لا يروي إلا عن ثقة، بل لا يُرسل إلا عن ثقة، تقدّم.

الخامس: الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٢٨.

طالب (عليه السلام)، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((الحسين بن زيد بن علي بن الحسين (عليه السلام)، أبو عبد الله، يلقب بذي الدّمة، كان أبو عبد الله (عليه السلام) تبنّاه وربّاه وزوّجه بنت الأرقط، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، وكتابه تختلف الرواية له، قال أبو الحسين محمد بن علي بن تَمّام الدهقان: حدّثنا محمد بن القاسم بن زكريا المحارب، قال: حدّثنا عباد بن يعقوب عن الحسين بن زيد))^(١).

وذكره الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وترجم له بالقول: ((الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليه السلام)، أبو عبد الله، مدني))^(٢).

وأما وجه وثاقته، فهو رواية ابن أبي عمير عنه كما في الطريق محل الكلام، وقلنا: إنّ المختار - وهو الصحيح - أنّ ابن أبي عمير لا يروي، بل لا يُرسل إلّا عن ثقة.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق إلى الحسين بن زيد معتبر، ونفس الحسين بن زيد ثقة، معتبر الحديث.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٥٢ الرقم ١١٥.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ١٨٢ الرقم ٢١٩٨.

الطريق التاسع والثمانون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى الحسين بن سالم

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الحسين بن سالم، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن عبد الله بن جبلة، عن أبي عبد الله الخراساني، عن الحسين بن سالم))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والده علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدّم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدّم.

الرابع: عبد الله بن جبلة بن حيان بن أبجر الكِنَاني، ويُعدّ الرجل من أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)؛ وذلك تفريقاً له عن عبد الله بن حكيم بن جبلة من أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام)، كما ذكره

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠٦.

الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله^(١)، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، فقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عبد الله بن جبلة بن حيان بن أبجر الكناني، أبو محمد، عربي، صليب، ثقة، روى عن أبيه عن جده حيان بن أبجر، كان أبجر أدرك الجاهلية، وبيت جبلة بيت مشهور بالكوفة، وكان عبد الله واقفاً، وكان فقيهاً ثقة مشهوراً، له كتب منها: كتاب الرجال، وكتب الصفة في الغيبة على مذاهب الواقفة، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الفطرة، كتاب الطلاق، كتاب موارد الصلْب، كتاب النوادر، أخبرنا بجميعها الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن جعفر، عن محمد وأحمد بن عبد الواحد، عن علي بن حبشي قوني عن حميد، قال: حدثنا أحمد بن الحسن البصري، عن عبد الله بن جبلة، ومات عبد الله بن جبلة سنة تسع وعشرين ومائتين، أخبرنا بها أحمد بن محمد عن أحمد بن محمد بن سعيد))^(٢).

وترجم له الشيخ الطوسي (عليه السلام) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((له روايات، روينها بالإسناد الأول عن حميد، عن أحمد بن ميثم بن أبي نعيم الفضل بن دعين عنه، وأخبرنا به ابن أبي جيد، عن

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٧٥ الرقم ٧١٧.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢١٦ الرقم ٥٦٣.

ابن الوليد، عن الصفار، عن محمد بن الحسين عنه))^(١).

ووثاقة الرجل واعتبار مروياته واضحة لا لبس فيها.

ومع ذلك يمكن تأكيدها بأمور:

الأمر الأول: وقوع الرجل في أسناد كامل الزيارات في الباب الثامن من فضل الصلاة في مسجد الكوفة، الحديث الخامس، حيث روى عبد الله بن جبلة عن سلام بن أبي عمرة، وروى عنه الحسن بن محبوب، وكذلك وروده فيما يسمى بتفسير القمّي في سورة مريم (عَلَيْهَا)، في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ﴾^(٢)، حيث روى عن رجل، عن أبي عبد الله (عَلَيْهِ السَّلَام)، وروى عنه يحيى بن المبارك.

فالنتيجة: أنّ عبد الله بن جبلة بن حيان بن أبجر الكناني ثقة، معتبر الحديث.

نعم، وضعه العلامة الحلي (عَلَيْهِ السَّلَام) في خلاصة الأقوال في القسم الثاني من كتابه، والمخصص للضعفاء، ومن يُردُّ قولهم، ومن يقف فيهم من جهة وقفه، وهذا مبني للعلامة الحلي وغيره وإن اعترف (عَلَيْهِ السَّلَام) بكونه من الثقات الفقهاء المشهورين^(٣).

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٧٢ الرقم ٤٥٣.

(٢) سورة مريم: الآية: ٣١.

(٣) ينظر: العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٣٧٢ الرقم ١٤٧٤.

الخامس: أبو عبد الله الخراساني، والرجل ممن روى عن الإمام الجواد (عليه السلام)، كما يظهر من رواياته أنه كان مخالفاً للحق ثم استبصر، كما في رواياته في الحج^(١)، مضافاً إلى وروده في مشيخة من لا يحضره الفقيه، وخارج هذا لم نجد للرجل ترجمة تُذكر، يمكن أن تنفع في الاطلاع على حاله في الوثيقة في الحديث واعتبار المرويات.

وعليه، فالرجل مهمل عند الأصحاب، مجهول الحال، لا يمكن القول باعتبار مروياته، والظاهر -بعد التتبع- أنَّ الرجل مجهول عند العامة كذلك؛ بقرينة قول أحمد بن الحسين البيهقي في معرفة السنن والآثار نقلاً عن الربيع بن سليمان: ((أخبرنا الشافعي، قال: أخبرنا رجل يقال له: أبو عبد الله الخراساني))^(٢).

وما ذكره المحدث النوري في خاتمة مستدركه من أنَّ رواية عبد الله بن جبلة عنه وإبراهيم بن هاشم كما يأتي في طريقه، وعده الصدوق من أرباب الكتب المعتمدة مدح عظيم^(٣).

فهذا الكلام لا يُصغى إليه؛ وذلك لأنَّ من ذكرهم لم يُثبت أنَّهم لا يروون إلا عن ثقة كما ثبت ذلك لابن أبي عمير وصفوان والبرزطي،

(١) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٢/ ٣٥٣ ب: ما جاء في الحج قبل المعرفة ح ٢٦٧٢.

(٢) البيهقي، معرفة السنن والآثار: ٥/ ٢٧٦.

(٣) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ٢٥٤.

بل حالهم في الرواية حال الآخرين، بل الذين يروون عن الثقة والمجهول والمهمّل والضعيف والمُغالي.

وعدّ الصدوق أنّ له كتاباً معتمداً فلا يدلّ على الوثاقة؛ لأنّه تقدم أنّ امتلاك أصل لا يُعدّ من وجوه الوثاقة؛ من جهة أنّ بعض الأصول لم تكن معتبرة، بقرينة قول الشيخ الطوسي (عليه السلام) في ترجمة إسحاق بن عمّار بأنّ أصله معتمد عليه، ومن الواضح أنّ هذا قيد احترازي لمنع دخول غير المعتمد من الأصول في دائرة الاعتبار، وبالتالي فكيف بالكتاب؟!

فالنتيجة: أنّ أبا عبد الله الخراساني غير معلوم الحال، وبالتالي فلا اعتبار لمروياته.

السادس: الحسين بن سالم، لا يبعد اتحاد الرجل مع الحسين بن سالم، أو ابن سلمة، أو مُسلمة، أبو عمّار الهمداني الذي هو من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وعلى كلا التقديرين - أي الاتحاد وعدم الاتحاد - فكلا الرجلين مهمّل، لم يثبت له توثيق في كتب الرجال، وبالتالي فلا اعتبار لمروياته.

نعم، ذُكر أنّ في كونه صاحب كتاب، وعدّ الشيخ الصدوق كتابه من الكتب المعتمدة، فهذا ما يوجب قوته. ^(١)

(١) ينظر: الأمين، أعيان الشيعة: ٦ / ٢٦.

ولكن هذا الكلام ضعيف جداً، فإنَّ من الكتب، بل حتّى ومن الأصول من هو معتبر ومن هو غير معتبر.

وبالتالي، فلا يدلّ امتلاك الشخص لكتاب على وثاقته في الحديث، كما هو واضح وكما تقدم.

وما قيل من عدم إضرار جهالة أبي عبد الله الخراساني بعد وجود سعد بن عبد الله في الطريق، وكتبه معروفة مشهورة، وبالتالي فلا حاجة للنظر في السند^(١).

فهذا الكلام لا يُلْتَفَت إليه؛ لوضوح ضعفه كما تقدم منّا مراراً، وعدم الالتزام به، كما هو واضح.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى الحسين بن سالم غير معتبر؛ وذلك لجهالة أبي عبد الله الخراساني، مضافاً إلى أنّ نفس الحسين بن سالم لم يثبت له توثيقٌ، بل هو مهمّلٌ، لا اعتبار لمروياته.

(١) ينظر: محمد علي الراغبی، الفوائد المصححة في أسانيد الكتب الأربعة: ص

الطريق التسعون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى الحسين بن سعيد

ذكر الشيخ الصدوق (ع) في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الحسين بن سعيد، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد، ورويته عن أبي (ع)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد))^(١).

وها هنا طريقان، أمّا الكلام في الطريق الأول، فرجاله:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

الثاني: الحسين بن الحسن بن أبان، لم يثبت توثيقه، لكن دوره شرفي اعتباري، وبالتالي فلا يضرُّ عدم ثبوت وثاقته في اعتبار حديثه، وعليه فحديث الرجل وما ينقله من مرويات معتبرة.

الثالث: الحسين بن سعيد بن حماد الأهوازي، ثقة، تقدم.

وعليه فالطريق معتبر، والحسين بن سعيد ثقة، معتبر الحديث.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٩٣.

وأما الكلام في الطريق الثاني، فرجاله:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة،
تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة،
جليل، تقدّم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمّي، ثقة، تقدّم.

الرابع: الحسين بن سعيد بن حمّاد الأهوازي، ثقة، تقدّم.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق الأول وكذلك الثاني إلى الحسين
بن سعيد الأهوازي في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى
وثاقة واعتبار مرويات نفس الحسين بن سعيد الأهوازي.

الطريق الحادي والتسعون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى الحسين بن محمد القمّي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الحسين بن محمد القمّي، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن الحسين بن محمد القمّي، عن الرضا (عليه السلام))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية، تقدّم.

الثاني: علي بن إبراهيم القمّي، صاحب التفسير، ثقة، تقدّم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمّي، معتبر الحديث، تقدّم.

الرابع: الحسين بن محمد القمّي، والظاهر أنّه الحسين بن محمد الأشعري القمّي، والمتبّع حال الرجل يعلم أنّه قد عدّه الشيخ الطوسي (رحمته) في رجاله في موردين:

(١) المصدر السابق: ص ١٢٨.

المورد الأول: في عِدَاد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام) ^(١)، ولم يُترجم له بشيء.

المورد الثاني: حينما عدّه في عِدَاد أصحاب الإمام محمد الجواد (عليه السلام)، وكذلك لم يُترجم له بشيء ^(٢).

ولم نَعثر بالمقدار الذي بحثنا فيه على وجه للقول بوثاقته واعتبار مروياته إلاّ وروده في أسناد كامل الزيارات في الباب التاسع والتسعين في ثواب زيارة قبر أبي الحسن موسى بن جعفر (عليه السلام)، ومحمد بن علي الجواد (عليه السلام) ببغداد الحديث السابع.

مضافاً إلى وقوعه في بعض روايات ثواب زيارة النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) والأئمة المعصومين (عليهم السلام).

وقد تقدم أنّ مجرد الوقوع في أسناد كامل الزيارات لا يرقى أن يكون وجهاً بنفسه للقول بوثاقة الراوي، سواءً أكان الوقوع في دائرة المشايخ المباشرين، أو الأعم منهم ومن غيرهم، وإن كان بنفسه يحمل قيمةً احتماليةً معينةً تُساعد في بناء الاطمئنان بوثاقة الراوي واعتبار مروياته.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق إلى الحسين بن محمد القمّي في

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٣٥ الرقم ٤٩٨٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٧٥ الرقم ٥٥٤٩.

كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، ولكن نفس الحسين بن محمد القمّي لم يثبت له توثيق، وبالتالي فهو غير معتبر الرواية.

الطريق الثاني والتسعون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى الحسين بن المختار القلنسي

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الحسين بن المختار القلنسي، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، والحميري، ومحمد بن يحيى العطار، وأحمد بن إدريس، جميعاً عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن حماد بن عيسى، عن الحسين بن المختار القلنسي.

وقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسن بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن الحسين بن مختار القلنسي))^(١).

ومن الواضح أن هناك طريقين أساسيين، ويتفرع الأول منهما إلى أربعة طرق فرعية، فيقع الكلام في رجال الطريق الأول، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة،

تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة،

جليل، تقدم.

الثالث: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، وجه،
تقدم.

الرابع: محمد بن يحيى العطار، شيخ الكليني، ثقة، عين، تقدم.

الخامس: أحمد بن إدريس الأشعري القمي، ثقة، جليل القدر،
تقدم.

السادس: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدم.

السابع: حماد بن عيسى الجهنّي، غريق الجحفة، ثقة، صدوق،
تقدم.

الثامن: الحسين بن المختار القلنسي، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

وعليه، فطريق الصدوق إلى الحسين بن المختار القلنسي الأساسي
الأول في كتاب من لا يحضره الفقيه والمتفرع إلى أربعة طرق فرعية كلّها
صحيحة، والقلنسي نفسه ثقة، معتبر الحديث.

وأما الكلام في الطريق الأساسي الثاني، فرجاله:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، تقدم.

الثاني: الحسين بن الحسن بن أبان، لم يثبت توثيقه لدينا،
لكن دوره شرفي اعتباري، لا يضرُّ عدم ثبوت وثاقته، وبالتالي فحديثه
ومروياته معتبرة.

الثالث: الحسين بن سعيد بن حماد الأهوازي، ثقة، تقدّم.

الرابع: حماد بن عيسى الجُّهني، غريق الجُحفة، ثقة، صدوق، تقدّم.

الخامس: الحسين بن المختار القلنسي، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه الأساسي الثاني إلى الحسين بن المختار القلنسي صحيح معتبر، مضافاً إلى وثاقة نفس الحسين بن المختار القلنسي.

الطريق الثالث والتسعون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى حفص بن البختري الكوفي

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن حفص بن البختري، فقد رويته عن أبي
ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، وعبد الله
بن جعفر الحميري، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمير،
عن حفص بن البختري الكوفي))^(١).

يقع الكلام في رجال هذا الطريق الذي بحقيقته ينحلُّ إلى أربعة
طرق، ورجالها هم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقةً،
تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةً، تقدّم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقةً،
جليلٌ، تقدّم.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقةً، تقدّم.

الخامس: يعقوب بن يزيد بن حماد الأنباري السلمي، ثقة، صدوق، تقدّم.

السادس: محمد بن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، لا يروي، بل ولا يُرسل إلا عن ثقة، تقدّم.

السابع: حفص بن البختري الكوفي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((حفص بن البختري، مولى، بغدادى، أصله كوفى، ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، ذكره أبو العباس وإن كان بينه وبين آل أعين بُنوة، فغمزوا عليه بلعب الشطرنج، له كتاب، يرويه عنه جماعة، منهم محمد بن أبي عمير، أخبرني أبو عبد الله القزويني، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدّثنا عبد الله بن جعفر، قال: حدّثنا أبو يوسف يعقوب بن يزيد بن حماد الأنباري، قال: حدّثنا محمد بن أبي عمير به))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي (رحمته الله) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((حفص بن البختري، له أصل، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري))^(٢).

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ١٣٤ الرقم ٣٤٤.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١١٦ الرقم ٢٤٣.

وذكره في رجاله حينما عدّه تارةً في عِدَاد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((البغدادي، أصله كوفي))^(١)، وأخرى حينما عدّه في عِدَاد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، ولم يُعلّق عليه بشيء^(٢).

وتتبعنا حال الرجل فلم نجد ما تجدر الإشارة إليه سوى أمرين آخرين:

الأول: كثرة رواية ابن أبي عمير عنه في غير مورد في أكثر من كتاب، كما في الكافي للكليني^(٣)، وكذلك الشيخ الصدوق (عليه السلام) في أكثر كتبه^(٤)، وهذا يعضد ويُقوّي وثاقة الرجل بعد تصريح النجاشي بوثاقته؛ لأنّ ابن أبي عمير - كما هو الصحيح - لا يروي، بل ولا يُرسل إلا عن ثقة.

الأمر الثاني: أنّ المحقق (عليه السلام) وجماعة قد ضعفوا حفص بن البُخري؛ من جهة ما نسب إليه آل أعين من كونه يلعب الشطرنج، كما ذكر النجاشي (عليه السلام) في ترجمته.

ولكن هذا الكلام لا يُتّم؛ وذلك:

- (١) الطوسي، الرجال: ص ١٩٠ الرقم ٢٣٣٨.
- (٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٣٥ الرقم ٤٩٨٣.
- (٣) ينظر: الكليني، الكافي: ٦ / ١٠٤ ح ١، ٧ / ٢٢٨ ح ١، ٢ / ١٥ ح ٤، ٣ / ٩١ ح ١، ٤ / ٩٠ ح ٤، ٥ / ٥٠ ح ١٥.
- (٤) ينظر: الصدوق، الأمالي: ص ٢٨١، الخصال: ص ٣٩، ثواب الأعمال: ص ٦٠، علل الشرائع: ١ / ٣٧، ٢ / ٤٤٤، معاني الأخبار: ص ١٨٧ وغيرها.

أولاً: من الواضح أنها تهمة كانت لأجل عداوة وبغضاء بين الطرفين، ولم تثبت.

ثانياً: أن الصحيح أنه لا ملازمة بين ارتكاب المعاصي من جهة، وفساد اللسان من جهة أخرى؛ لأن عمدة الدليل على حجية خبر الثقة سيرة العقلاء، القائمة على العمل على طبق مؤدى إخبار الثقة، وإن كان فاسد المذهب أو العقيدة، أو مرتكباً لبعض الذنوب والآثام والأخطاء ما دامت وثاقته في الحديث والأخبار وصدقه في ذلك الأمر ثابت؛ لكونه هو المناط في الحجية.

فالنتيجة: أن حفص بن البختري ثقة، معتبر الحديث.

وعليه، فهذا الطريق الذي ينحلُّ إلى أربعة طرق، كلّها صحيحة، معتبرة، كما أن حفص بن البختري ثقة، معتبر الحديث.

الطريق الرابع والتسعون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى حفص بن سالم الكوفي أبي ولّاد الحنّاط

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن حفص بن سالم، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن جعفر بن بشير، عن حمّاد بن عثمان، عن حفص بن أبي ولّاد سالم الكوفي، وهو مولى))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة، تقدّم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدّم.

الرابع: جعفر بن بشير، ثقة، تقدّم.

الخامس: حفص بن سالم، أبو ولّاد الحنّاط، ترجم له النجاشي

في فهرست أسماء مصنفی الشيعة بالقول:

((حفص بن سالم، أبو ولّاد الحنّاط، قال ابن فضال: حفص بن يونس مخزومي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ثقةً، لا بأس به، وقيل: إنّه من موالى جعفي، ذكره أبو العباس، له كتاب يرويه الحسن بن محبوب، أخبرنا ابن نوح، قال: حدّثنا الحسن بن حمزة، قال: حدّثنا ابن بطة، قال: حدّثنا محمد بن الحسن، قال: حدّثنا أحمد بن محمد، قال: حدّثنا الحسن بن محبوب عن حفص بكتابه))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي (رحمته الله) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((حفص بن سالم، يُكنّى أبا ولّاد الحنّاط، ثقةً، كوفي، مولى، جعفي، له أصل، رويناه بالإسناد الأول، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن الحسن بن محبوب، عن حفص))^(٢).

وترجم له العلامة الحلي (رحمته الله) في خلاصة الأقوال بالقول:

((حفص بن سالم، يُكنّى أبا ولّاد الحنّاط، بتشديد اللام وتشديد النون بعد الحاء المهملة، ثقةً، كوفي، مولى، جعفي، له أصل، وقال ابن فضال: إنّه حفص بن يونس المخزومي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ثقة، لا بأس به، وقال ابن عقدة: حفص بن سالم، خرج مع زيد بن

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفی الشيعة: ص ١٣٥ الرقم ٣٤٧.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١١٧ الرقم ٢٤٥.

علي، وظهر من الصادقين (عليه السلام) تصويبه لذلك))^(١).

وهذا مورد آخر نستكشف منه أنَّ العلامة الحلي (عليه السلام) امتلك كتب ابن عُقْدَة مما لم تتوفّر حتّى للقدمات والمتقدّمين عنه، وهذه خصوصية تجعل من آرائه الرجالية محل اهتمام وقيمة، حتّى وإن كان الفاصل الزمني بينه وبين المتقدمين من الرواة تتجاوز الأربعة أو الخمسة قرون.

وعلى كلّ حال، فحفص بن سالم أبو ولّاد الحنّاط ثقةٌ، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أنَّ طريق الشيخ الصدوق إلى حفص بن سالم أبي ولّاد الحنّاط في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبرٌ، صحيحٌ، وحفص نفسه ثقةٌ، معتبر الحديث.

(١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ١٢٧ الرقم ٣٣٣.

الطريق الخامس والتسعون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى حفص بن غياث النخعي القاضي

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه: ((وما كان فيه

عن حفص بن غياث، فقد رويته عن:

١ - أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن أبي

عبد الله، عن أبيه، عن حفص بن غياث.

٢ - ورويته عن علي بن أحمد بن موسى (رحمته الله)، عن محمد بن أبي

عبد الله، عن محمد بن أبي بشر، قال: حدّثنا الحسين بن الهيثم، قال:

حدّثنا سليمان بن داود المنقري، عن حفص بن غياث.

٣ - ورويته عن أبي (رحمته الله)، عن سعد بن عبد الله، عن القاسم بن

محمد الأصبهاني، عن سليمان بن داود المنقري، عن حفص بن غياث

النخعي القاضي))^(١).

يقع الكلام في هذه الطرق الثلاثة.

وقبل الدخول في البحث في رجال الطرق، نودّ الإشارة إلى مسألة

مهمة، وهي:

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٧٤ - ٧٥.

أنَّ الشيخ الصدوق (عَلَيْهِ السَّلَامُ) تَرَضَّى عَلَى أَبِيهِ فِي الطَّرِيقِ الْأَوَّلِ،
وَتَرَحَّمَ عَلَيْهِ فِي الطَّرِيقِ الثَّانِي، وَهَذَا يُوَكِّدُ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ تَرَضِّي
الشيخ الصدوق إِنَّمَا كَانَ مَنْشُؤُهُ إِظْهَارَ كَوْنِ وَالِدِهِ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ أَسَاتِذَتِهِ
مِمَّنْ تَرَضَّى عَنْهُمْ كَوْنَهُمْ مُورِدَ عَنَاتِهِ وَاهْتِمَامِهِ وَعُطْفِهِ، دُونَ إِرَادَةِ تَنْزِيلِهِمْ
الْمَنْزِلَةَ الْعَالِيَةَ الَّتِي هِيَ مَا دُونَ الْعَصْمَةِ، كَمَنْزِلَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ، أَوْ
سَلْمَانَ الْفَارَسِيِّ، أَوْ أَبِي ذَرِّ الْغَفَارِيِّ (رَضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ)؛ وَلِذَلِكَ ذَكَرْنَا أَنَّ
الْمَبْنَى الْقَائِلَ بِإِفَادَةِ التَّرَضِّي لِلْوَثَاقَةِ فِي الْحَدِيثِ مُطْلَقاً فَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ،
بَلِ الصَّحِيحُ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ مِنَ التَّفْرِيقِ فِي الدَّلَالَةِ النَّهَائِيَّةِ بِلِحَازِ نَفْسِ
الْمُتَرَضِّي، كَمَا أَوْضَحْنَاهُ فَرَاغَ (١).

وبالعودة للحديث عن رجال الطريق الأول:

الأول: والده علي بن الحسين بن بابويه القمِّي، ثقةٌ، تقدَّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمِّي، شيخ الكليني، ثقةٌ،
تقدَّم.

الثالث: أحمد بن أبي عبد الله، وهو أحمد بن محمد بن خالد
البرقي، ثقةٌ، تقدَّم.

الرابع: والده محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدَّم.

الخامس: حفص بن غياث القاضي الكوفي، ترجم له النجاشي

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث في الفاظ التوثيق: ص ٦٩ وما بعدها.

في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((حفص بن غياث بن طلق بن معاوية بن مالك بن الحارث بن ثعلبة بن ربيعة بن عامر بن جشم بن وهبيل بن سعد بن مالك بن النخع بن عمرو بن علة بن خالد بن مالك بن أدد، أبو عمر القاضي، كوفي، روى عن أبي عبد الله جعفر بن محمد (عليه السلام)، ووُلي القضاء ببغداد الشرقية لهارون، ثم وُلّاه قضاء الكوفة، ومات بها سنة أربع وتسعين ومائة، له كتاب، أخبرنا عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن سعيد، قال: سمعت عبد الله بن أسامة الكلبي، يقول: سمعت عمرو بن حفص بن غياث، يقول: وذكر كتاب أبيه، عن جعفر بن محمد وهو سبعون ومائة حديث، أو نحوها.

وروى حفص عن أبي الحسن موسى (عليه السلام)، أخبرنا علي بن أحمد، قال: حدثنا محمد بن الحسن، قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفّار، قال: حدثنا محمد بن الوليد عن عمر بن حفص عن أبيه به))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي (رحمته الله) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((حفص بن غياث القاضي، عامي المذهب، له كتاب معتمد أخبرنا به عدة من أصحابنا عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، ومحمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، والحميري، عن محمد بن

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٣٤ - ١٣٥ الرقم ٣٤٦.

الوليد، عن محمد بن حفص، عن أبيه حفص بن غياث))^(١).

وذكره الشيخ الطوسي في رجاله في أربعة مواضع:

الأول: في عداد أصحاب الإمام محمد الباقر (عليه السلام)، والظاهر أن إرادته بقرينة الإشارة إليه بالقول: عامي^(٢).

الثاني: حينما ذكره في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، والظاهر إرادته هو؛ بقرينة قوله فيه: ((بن طلق بن معاوية، أبو عمر النخعي، القاضي، الكوفي، أسند عنه))^(٣).

الثالث: حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، والظاهر إرادته كذلك؛ بقرينة قوله فيه: ((النخعي الكوفي، صاحب أبي عبد الله (عليه السلام)))^(٤).

الرابع: حينما عدّه في عداد من لم يرو عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)، والظاهر كذلك إرادته هو؛ بقرينة قوله فيه: ((القاضي، روى ابن الوليد عن محمد بن حفص عن أبيه))^(٥).

ولازم ما ذكره الشيخ الطوسي في رجاله طول عمر الرجل، بل

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١١٦ الرقم ٢٤٢.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٣٣ الرقم ١٣٧١.

(٣) المصدر نفسه: ص ١٨٨ الرقم ٢٣١٨.

(٤) المصدر نفسه: ص ٣٣٥ الرقم ٤٩٨٥.

(٥) المصدر نفسه: ص ٤٢٥ الرقم ٦١٢٢.

كونه معمّراً، ولكن لم يرد ذكر لهذه الصفة فيه.

وعليه، فلا بدّ من توجيه المقام، والتوجيه تقدّم منّا مفصلاً حينما بحثنا كتاب الشيخ الطوسي، وذكرنا أنّه مبني على السهو وعدم ترتيب الأبحاث بصورة نهائية، وأنّ الكتاب كان مسودة كتاب لم تُتَح الفرصة للشيخ الطوسي (رحمته الله) لتنقيحه وتبييضه وترتيبه فراجع^(١).

وترجم له العلامة الحليّ (رحمته الله) في خلاصة الأقوال، وقال عنه: ((وُلِّي القضاء لهارون، وروى عن الصادق (عليه السلام)، وكان عامياً، وله كتاب معتمد))^(٢).

وأما الحديث في وثاقته في الرواية واعتبارها، فظاهر كلمات الشيخ الطوسي (رحمته الله) في عُدّة الأصول:

((ولأجل ما قلناه، عملت الطائفة بما رواه حفص بن غياث، وغياث بن كلوب، ونوح بن درّاج، والسكوني، وغيرهم من العامة عن أئمتنا (عليهم السلام)، ولم ينكروه ولم يكن عندهم خلافه))^(٣).

إنّ الرجل ثقة معتبر الحديث مع أنّه عامي، نعم وردت جملة من الروايات^(٤) استفاد منها البعض كونه إمامياً، ولكن راجعنا هذه

(١) ينظر عادل هاشم، رجال الطوسي، دراسة وتحليل: ص ٣٠ وما بعدها.

(٢) العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٣٤٠ الرقم ١٣٤٩.

(٣) الطوسي، العدة في أصول الفقه: ١ / ١٤٩.

(٤) ينظر: الكليني، الكافي: ١ / ٣٥، ٤٦، ٤٦، ٢ / ٧٧، ٨٨، ١٢٨، ١٤٨، ٢٦٣،

الرواية فلم نستظهر منها ما ذكر، مضافاً إلى تصريح الأعلام بكون الرجل عامياً.

فالتتية: أن حفص بن غياث النخعي القاضي الكوفي ثقة، معتبر الحديث.

وعليه، فالطريق الأول للشيخ الصدوق إلى حفص بن غياث النخعي القاضي في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، ونفس حفص بن غياث ثقة، معتبر الحديث.

أما الكلام في رجال الطريق الثاني، فهم:

الأول: علي بن أحمد بن موسى الدقاق، مهمّل، لم يثبت له توثيق، تقدّم.

الثاني: محمد بن أبي عبد الله، هو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، تقدّم.

الثالث: محمد بن أبي بشر، تتبعنا حال الرجل في كتب التراجم والرجال فلم نعثر له على ترجمة تذكر، بل ذكره قليل جداً ما خلى وروده في الطريق محل الكلام، ووروده كذلك في رواية أخرى. وعلى كلّ حال، فالرجل مهمّل، لا اعتبار لمروياته في الحديث.

٣١٧، ٣١٩، ٤٥٢، ٤٥٦، ٦٠٩، ٦٢٨، ٣ / ١١٤، ٤٢١، ٤٣٠، ٥ / ١٠، ٢٨، ٤٤، ٣٢، ٢٧٨، ٧ / ٢٨٧، ٤٥٧، ٨ / ١٢٩، ١٤٣ وغيرها.

نعم، تتبعنا حال الرجل عند العامة، فلم نجد له ترجمة تذكر، ووجدنا يحيى بن محمد بن أبي بشر الدقاق، بغدادياً، صدوقاً، كما عرفه الذهبي في تاريخ الإسلام^(١) ولعله ابنه، فلاحظ.

الرابع: الحسين بن الهيثم، تتبعنا حال الرجل عند أصحابنا، فلم نعثر على ترجمة له سوى وروده في الطريق محل الكلام، ورواية هنا وهناك، كعلل الشرائع للصدوق وغيره، ولم يترجم له من ناحية الوثيقة في الحديث.

فالنتيجة: أن الرجل مهممل، لم يرد فيه توثيق، وبالتالي فلا اعتبار لمروياته.

الخامس: سليمان بن داود المنقري، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((سليمان بن داود المنقري، أبو أيوب الشاذوني، بصري، ليس بالملتحق بنا، غير أنه روى عن جماعة من أصحابنا من أصحاب أبي جعفر بن محمد (عليه السلام)، وكان ثقة، له كتاب، أخبرنا عدة من أصحابنا، عن محمد بن وهبان بن محمد، قال: حدّثنا أبو القاسم علي بن محمد بن كثير بن حمويه العسكري الصوفي، قال: حدّثنا أبو عبد الرحمن محمد بن أحمد الزعفراني، عن القاسم بن محمد عنه به))^(٢).

(١) ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام: ٣٣٢ / ٢١.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٨٤ - ١٨٥ الرقم ٤٨٨.

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن علي بن الحسن بن بابويه، عن أبيه، ومحمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، والحميري، ومحمد بن يحيى، وأحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد، عن القاسم بن محمد عنه))^(١).

ومن الغريب عدم ترجمته له في رجاله، مضافاً إلى أن الظاهر من عدم التحاقه بنا من جهة المذهب، وعلى كل حال فتوثيق النجاشي له واضح.

وترجم له ابن الغضائري في رجاله بالقول: ((سليمان بن داود المنقري الأصبهاني، ضعيف جداً، لا يُلتفت إليه، يوضع كثيراً على المهمات))^(٢).

ثم أنه لا بد من الإشارة إلى أمرين:

الأول: أنه قد روى في بعض النسخ (يضع) بدل (يوضع)، والظاهر أنه هو الصواب.

الثاني: أنه قد ورد في بعض النسخ (الرواة) بدل (المهمات)، والظاهر أن هذا هو الأنسب للعبارة وسياق الكلام، وعليه فتضعيف

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٣٨ الرقم ٣٢٦.

(٢) ابن الغضائري، الرجال: ص ٦٥ الرقم ٥٨.

الرجل من ابن الغضائري واضح، لا لبس فيه.

وترجم له العلامة الحلي (عليه السلام) في خلاصة الأقوال بالقول: ((سليمان بن داود المنقري، منسوب إلى منقر بن عبيد الله بن مُقَاعَس بن عمرو بن كعب بن زيد مُناة بن تميم بن مُرّة بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر أبو أيوب الشاذكوني الأصفهاني، قال النجاشي: ليس بالمتحقق بنا، غير أنه يروي عن جماعة أصحابنا من أصحاب أبي جعفر (عليه السلام)، ثقة، وقال ابن الغضائري: ضعيف جداً، لا يُلتفت إليه، يوضع كثيراً على المهمات))^(١)، وضعفه ابن داود من دون الإشارة إلى منشأ التضعيف^(٢).

وتضعيف الغضائري له من جهة الحديث كذلك واضح لا لبس فيه، وما ذهب إليه المحدث النوري من أن تضعيف ابن الغضائري ضعيف لو انفرد، فكيف إذا عارضه توثيق للنجاشي؟^(٣).

هذا القول منه (عليه السلام) لا يُلتفت إليه؛ لأنه على كل تقدير فما دام كتاب ابن الغضائري ثابت النسبة، فلا بدّ من الأخذ بما فيه وبكلماته من توثيق وتضعيف، فإنّها لا تَقِلُّ أهمية عن كلمات النجاشي، بل تقدم الحديث أن الرجل خبير نقّاد، لا بدّ من الوقوف عند كلماته طويلاً.

(١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٣٥٢ الرقم ١٣٨٨.

(٢) ينظر: ابن داود، الرجال: ص ٢٧٩ الرقم ٢٢٢.

(٣) ينظر: النوري، خاتمة مستدرک الوسائل: ٤ / ٢٦١.

وبناءً على مسلكنا في مدرك حجية قول الرجالي، فيكون كلام النجاشي وابن الغضائري في محور بناء الاطمئنان بحال المنقري، وحيث أنّ النجاشي وثّقه وابن الغضائري ضعّفه، فلا اطمئنان بحال المنقري، لا من جهة الوثاقة، ولا من جهة الضعف، فالرجل غير معتبر الحديث.

السادس: حفص بن غياث النخعي، القاضي، الكوفي، ثقة، معتبر الحديث، عامي، تقدم.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق الثاني إلى حفص بن غياث القاضي النخعي في كتاب من لا يحضره الفقيه ضعيف؛ لعدم ثبوت وثاقة جمع ممن وقع في الطريق، منهم: علي بن أحمد بن موسى الدقاق، ومحمد بن أبي بشر، والحسين بن الهيثم، وتعارض التوثيق والتضعيف في القاسم بن داود المنقري، على الرغم من أنّ حفص بن غياث نفسه ثقة، معتبر الحديث كما تقدم.

وأما الكلام في الطريق الثالث، فرجاله:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: القاسم بن محمد الأصبهاني أو الأصفهاني، وهو القاسم

بن محمد القمّي المعروف بكاسولا، ترجم له النجاشي في فهرست
أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((القاسم بن محمد القمّي، يُعرف بكاسولا، لم يكن بالمرضي،
له كتاب نواذر، أخبرنا ابن نوح، قال: حدّثنا الحسن بن حمزة، قال:
حدّثنا ابن بطة، قال: حدّثنا البرقي عن القاسم))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم
بالقول: ((القاسم بن محمد الأصفهاني المعروف بكاسولا، له كتاب،
أخبرنا به جماعة، عن أبي الفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد
الله عنه))^(٢).

وترجم له ابن الغضائري في رجاله بالقول: ((القاسم بن محمد
الأصبهاني كاسولا، أبو محمد، حديثه يُعرف ويُنكر، يُعرف تارةً ويُنكر
أخرى، ويجوز أن يخرج شاهداً))^(٣).

فالمتحصل مما تقدّم: أنّ القاسم بن محمد الأصفهاني أو الأصبهاني
هو القاسم بن محمد القمّي المعروف بكاسولا، والرجل ليس بالمرضي،
فلا يصلح أن يخرج دليلاً، بل يمكن أن يخرج شاهداً ومؤيداً.

الرابع: سليمان بن داود المنقري، تعارض فيه التوثيق والتضعيف،

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣١٥ الرقم ٨٦٣.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٠٢ الرقم ٥٧٦.

(٣) ابن الغضائري، الرجال: ص ٨٦ الرقم ١١٣.

فالرجل غير موثق، تقدم.

الخامس: حفص بن غياث النخعي، القاضي، الكوفي، ثقة،

معتبر الحديث، تقدم.

وعليه، فالطريق الثالث للشيخ الصدوق إلى حفص بن غياث

النخعي القاضي الكوفي غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة جمع، منهم

القاسم بن محمد الأصفهاني (كاسولا)، وكذلك تعارض التوثيق

والتضعيف بحق سليمان بن داود المنقري، مع أنّ نفس حفص بن

غياث ثقة، معتبر الحديث.

الطريق السادس والتسعون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى الحكم بن حكيم بن أبي خلاد الصيرفي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن حكم بن حكيم بن أخي خلاد، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، وعبد الله بن جعفر، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن حكم بن مسكين))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، بل الطرق؛ لأنّه ينحل إلى أربعة طرق كما هو واضح:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه، ثقة، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، وجه، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٥.

الخامس: أحمد بن أبي عبد الله البرقي، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، تقدم.

السادس: والده محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدم.

السابع: محمد بن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، لا يروي، بل ولا يرسل إلا عن ثقة، تقدم.

الثامن: حكم بن حكيم، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((حكم بن حكيم، أبو خلاد الصيرفي، كوفي، مولى، ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وذكر ذلك أبو العباس في كتاب الرجال، له كتاب يرويه عنه صفوان بن يحيى، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدثنا أحمد بن جعفر، عن حميد، عن الحسن بن سماعة، عن صفوان، عن حكم بن حكيم به.

وقال ابن نوح: هو ابن عم خلاد بن عيسى، أخبرنا بكتابه محمد بن علي بن الحسين، عن ابن الوليد، عن سعد، والحميري، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن ابن أبي عمير، عن حكم بن حكيم))^(١).

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٣٧ الرقم ٣٥٣.

وذكره الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((أبو خلاد الصيرفي))^(١).

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((له كتاب، أخبرنا به عدة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن حميد بن زياد، عن ابن سماعة عنه، وأخبرنا ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن سعد، والحميري، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن ابن أبي عمير عنه))^(٢).

ووثيقة الرجل واضحة منصوص عليها من النجاشي (رحمته الله)، ويعضدها رواية ابن أبي عمير عنه، بل كان راوياً لكتابه كما أشار إلى ذلك النجاشي^(٣)، ويُضاف إلى ذلك رواية صفوان بن يحيى لكتابه كما أشار إليه النجاشي^(٤)، وكذلك روى عنه في جملة من الموارد^(٥).

فالتيجة: أنّ حكم بن حكيم أبا خلاد الصيرفي ثقة، معتبر الحديث.

(١) الطوسي، الرجال: ص ١٩٥ الرقم ٢٤٨٤.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١١٧ - ١١٨ الرقم ٢٤٨.

(٣) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ١٣٧ الرقم ٣٥٣.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٣٧ الرقم ٣٥٣.

(٥) ينظر: الكليني، الكافي: ٤ / ٢٧٧ ب: ما يجزي من حجة الإسلام.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق إلى حكم بن حكيم أبي خلّاد
الصيرفي في كتاب من لا يحضره الفقيه صحيح معتبر، كما أنّ حكم بن
حكيم ثقة ثقة، معتبر الحديث.

الطريق السابع والتسعون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى حماد بن عثمان

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن حماد بن عثمان، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، والحميري، جميعاً عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمير، عن حماد بن عثمان))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: يعقوب بن يزيد بن حماد الأنباري السلمي، ثقة، صدوق، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٥٠.

الخامس: محمد بن أبي عُمير، أوثق الناس في الحديث، لا يروي بل ولا يرسل إلا عن ثقة، تقدم.

السادس: حماد بن عثمان، سواء أكان ابن عمر بن خالد الفزاري، أو النائب، أو ذا النائب، فالجميع ثقات تقدموا.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق إلى حماد بن عثمان الذي هو بالحقيقة طريقان معتبران، وحماد بن عثمان نفسه ثقة، معتبر الحديث.

الطريق الثامن والتسعون

طريق الشيخ الصدوق إلى حماد بن عمرو وأنس بن محمد في وصية النبي الأكرم (عليه السلام) إلى أمير المؤمنين (عليه السلام)

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن حماد بن عمرو وأنس بن محمد في وصية النبي (عليه السلام) لأمير المؤمنين (عليه السلام)، فقد رويته عن محمد بن علي الشاه بمرور الرود، قال: حدّثنا أبو حامد أحمد بن محمد بن أحمد بن الحسين، قال: حدّثنا أبو يزيد أحمد بن خالد الخالدي، قال: حدّثنا محمد بن أحمد بن صالح التميمي، قال: حدّثنا محمد بن حاتم القطان، عن حماد بن عمرو، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب (عليه السلام)).

ورويته أيضاً عن محمد بن علي الشاه، قال: حدّثنا أبو حامد، قال: حدّثنا أبو مزيد، قال: حدّثنا محمد بن أحمد بن صالح التميمي، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا أنس بن محمد أبو مالك، عن أبيه، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب (عليه السلام)، عن النبي (عليه السلام) قال له: يا علي، أوصيك بوصية فاحفظها، فلا تزال

بخير ما حفظت وصيتي، وذكر الحديث بطوله))^(١).

والظاهر أنّ رجال هذه الوصية من المجاهيل، فحماد بن عمر مشترك بين شخصيتين مهملتين، الصنعاني والعبسي الكوفي روى عنه محمد بن حاتم القطان، وأنس بن محمد كذلك لم يُذكر هو ولا أبوه في كتب الرجال.

وما حكاه الوحيد البهبهاني (رحمته الله) عن خاله من حُسن حاله، فلا يُلتفت إليه؛ لما عُرِف عنه (رحمته الله) من تحسين الرواة بمجرد وقوعهم في طرق المشايخ كالشيخ الصدوق (رحمته الله) وأمثاله، وهو ما لا ينفع في الحُسن كما هو واضح، وكذلك الحال في بقية من وقع في السند، فلا داعي للبحث عن أحوالهم.

نعم، متن الوصية ذُكرت في عدة موارد منها المحاسن^(٢)، وكذا في رسالة أبي غالب الزراري إلى ولد ولده^(٣).

(١) المصدر السابق: ص ١٣٨.

(٢) ينظر: البرقي، المحاسن: ص ٤٧.

(٣) ينظر: الزراري، رسالة أبي غالب الزراري: ص ٨٤ الرقم ١٠٠.

الطريق التاسع والتسعون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى حماد بن عيسى الجُهَنِي

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن حمّاد بن عيسى، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، ويعقوب بن يزيد، عن حمّاد بن عيسى الجُهَنِي.

ورويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى))^(١).

((ورويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن محمد بن عيسى بن عبيد، والحسن بن ظريف، وعلي بن إسماعيل بن عيسى، كلّهم عن حمّاد بن عيسى))^(٢).

وعليه، فهذه طرق ثلاثة أساسية، وبعضها يتفرّع إلى بعض الطرق الفرعية، ثمّ أنّه يقع الكلام في رجال الطريق الأساسي الأول، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٥٤.

(٢) المصدر نفسه: ص ١٠.

تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة،

تقدّم.

الثالث: إبراهيم بن هاشم القمّي، والد صاحب التفسير، معتبر

الحديث، تقدّم.

الرابع: يعقوب بن يزيد بن حماد الأنباري السلمي، ثقة،

صدوق، تقدّم.

الخامس: حماد بن عيسى الجُهَني، غريق الجُحفة، ثقة، صدوق،

تقدّم.

وعليه، فالطريق الأساسي الأول معتبر، مضافاً إلى وثاقة نفس

حماد بن عيسى.

وأما الكلام في رجال الطريق الأساسي الثاني، فهم:

الأول: والده علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدّم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي، صاحب التفسير، ثقة،

تقدّم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمّي، معتبر الحديث، تقدّم.

الرابع: حماد بن عيسى الجُهَني، غريق الجُحفة، ثقة، تقدّم.

وعليه، فالطريق الأساسي الثاني معتبر، مضافاً إلى وثاقة حماد نفسه.

وأما الكلام في رجال الطريق الأساسي الثالث، فهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: الحسن بن ظريف، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: علي بن إسماعيل بن عيسى، لم يثبت له توثيق، تقدم.

السادس: حماد بن عيسى الجهنّي، غريق الجحفة، ثقة، تقدم.

وعليه، فما يتفرّع إليه الطريق الأساسي الثالث من طرق فرعية فهي معتبرة، إلا ما يرد فيها علي بن إسماعيل بن عيسى؛ وذلك لعدم ثبوت توثيق له، مع وثاقة حماد بن عيسى الجهنّي غريق الجحفة.

الطريق المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى حماد النوى

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن حماد النوى، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن عمه محمد بن أبي القاسم، عن أبيه، عن محمد بن خالد البرقي، عن محمد بن سنان، عن ابن مسكان، عن حماد النوى))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية، تقدم.

الثاني: عمه محمد بن أبي القاسم ماجيلويه، ثقة، معتبر الحديث، فقيه، تقدم.

الثالث: والده، ثقة، تقدم.

الرابع: محمد بن خالد البرقي، والد أحمد بن محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدم.

(١) المصدر السابق: ص ١٠٥.

الخامس: محمد بن سنان، ضعيفٌ، متروك الحديث، تقدّم.

السادس: ابن مُسكان، وهو عبد الله بن مُسكان، بقرينة رواية محمد بن سنان عنه؛ لأنّ محمد بن سنان هو من يروي كتاب عبد الله بن مُسكان، كما ذكر النجاشي^(١).

وعبد الله بن مُسكان ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((عبد الله بن مُسكان، أبو محمد، مولى عَنزة، ثقةٌ، عيْنٌ، روى عن أبي الحسن موسى (عليه السلام)، قيل: إنّهُ روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وليس بثابت.

له كتب، منها: كتاب في الإمامة، وكتاب في الحلال والحرام، وأكثره عن محمد بن علي الحلبي، أخبرنا أبو عبد الله القزويني، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن محمد بن يحيى، قال: حدّثنا أبي، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان عنه))^(٢).

وترجم له الشيخ الطوسي (رحمته الله) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((عبد الله بن مُسكان، ثقةٌ، له كتاب رويناه بالإسناد الأول، عن ابن أبي عمير وصفوان جميعاً عنه))^(٣).

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٢١٤ الرقم ٥٥٩.

(٢) المصدر نفسه: ص ٢١٤ الرقم ٥٥٩.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٦٨ الرقم ٤٤٠.

وترجم له العلامة الحلي (عليه السلام) في خلاصة الأقوال بأنه: ((عبد الله بن مُسكان بالميم المضمومة والسين الساكنة المهملة والنون بعد الألف، أبو محمد، مولى عَنزة، ثقةٌ، عَيْنٌ، روى عن أبي الحسن موسى (عليه السلام)).

قال النجاشي: وقيل: إنَّه روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) ولم يثبت، وقال النجاشي: روي أنَّه لم يسمع من الصادق (عليه السلام) إلا حديث: من أدرك المشعر فقد أدرك الحج، قال: وكان من أروى أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام)، وزعم أبو النضر محمد بن مسعود أنَّ ابن مُسكان كان لا يدخل على أبي عبد الله (عليه السلام) شَفَقَةً أنَّ لا يؤديه حق إجلاله، وكان يسمع من أصحابه، ويأبى أن يدخل عليه إجلالاً وإِعظاماً))^(١).

والمتحصل من جميع ما تقدم: وثاقة الرجل واعتبار مروياته.

ويعضده ما ذكره الشيخ الطوسي (رحمته الله) كما تقدم في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، من أنَّ كتابه ممن يرويه عنه ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى، وهما على ما هو المختار والصحيح لا يروون، بل لا يُرسلون إلا عن ثقة كما تقدم.

السابع: هو حماد النوى، بالألف الممدودة أو بالألف المقصورة،

تعرض الشيخ الطوسي (رحمته الله) لذكر الرجل في رجاله في موردين:

(١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ١٩٤ الرقم ٦٠٧.

الأول: حينما عدّه في عِدَاد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وعلّق عليه بالقول: ((حمّاد النّوى، كوفي))^(١).

الثاني: حينما عدّه في عِدَاد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، مرّةً أخرى وقال عنه: ((حمّاد النّوى، روى عنه ابن فضال))^(٢).

وقد تقدمت الإشارة إلى أنّ الظاهر أنّ كتاب الرجال للشيخ الطوسي بالصيغة الواصلة إلينا كان مسودة ولم يكن قد اكتمل؛ لما في المورد من تكرار وأمور أخرى، تحدّثنا عنها في مبحث كتاب رجال الشيخ الطوسي كما تقدّم.

وعموماً، فالحديث المهم إنّما هو عن حال الرجل من ناحية الوثاقة، والظاهر أنّ الرجل مهمّل، لم يرد بحقه توثيق، ولكن مع ذلك ذُكرت في المقام لإثبات وثاقته عدّة وجوه، منها:

الوجه الأول:

أنّ الرجل ممدوح من جهة وجود طريق للشيخ الصدوق إليه، وهذا مبنى ذهب إليه جمع، ولكنّ تقدم نقد هذا الوجه، وذكرنا أنّه لا ملازمة بل ولا إشعار في ثبوت ذلك طريق لراوي وثاقة ذلك الراوي، كما هو واضح.

(١) الطوسي، الرجال: ص ١٨٧ الرقم ٢٢٨٧.

(٢) المصدر نفسه: ص ١٩٤ الرقم ٢٤٣٤.

الوجه الثاني:

أنَّ الرجل قد ذكره الشيخ الطوسي (رحمته الله) في عِدَاد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، فبالتالي هو داخل في الأربعة آلاف الموثقين من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) ^(١).

والجواب عن ذلك واضح:

فإنَّه لا دلالة لذكر شخص في عِدَاد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) على وثاقته بوجه؛ وذلك لأنَّ المراد من الصُّحبة في كلمات الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله هو الإشارة إلى الطبقة، والمقطع الزماني الذي عاش فيه الراوي لا أكثر من ذلك، وقد تقدّم الكلام في ذلك موسعاً فراجع.

الوجه الثالث:

أنَّ الرجل ممن روى عنه ابن فضال كما تقدم، وعليه فيدخل في عموم قوله (عليه السلام) في بني فضال: خُذُوا مَا رَوَوْا ^(٢).

والجواب عن ذلك:

تقدّم مراراً، فلا دلالة لهذا التعبير على وثاقة من روى عنه بنو فضال، بل الأمر يدور حول رواياتهم، ومسألة الرواية واعتبارها أعم

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرک الوسائل: ٤ / ٢٦٨ - ٢٦٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٤ / ٢٦٩.

من مسألة وثاقة الرواة كما هو واضح؛ لأنّه قد تُعتبر الرواية لوثاقة روايتها، وقد تعتبر الرواية للقرائن والشواهد والمؤيدات التي تحف بالرواية كما هو واضح، وبالتالي فهذا الوجه غير مقبول أساساً.

فالنتيجة: أنّ حمّاد النّوى لم يثبت له توثيق، فلا اعتبار بمروياته.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق في كتابه من لا يحضره الفقيه إلى حمّاد النّوى غير معتبر؛ لضعف محمد بن سنان، مضافاً إلى حمّاد النّوى هذا الذي لم يثبت له توثيق.

الطريق الأول بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى حمدان بن الحسين

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن حمدان بن الحسين، فقد رويته عن علي بن حاتم إجازةً، قال: أخبرنا القاسم بن محمد قال: حدثنا حمدان بن الحسين))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: علي بن حاتم، وهو علي بن أبي سهل حاتم، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((علي بن أبي سهل حاتم بن أبي حاتم القزويني، أبو الحسن، ثقةٌ من أصحابنا في نفسه، يروي عن الضعفاء، سمع فأكثر، وصنّف كتب منها: كتاب التوحيد والمعرفة، كتاب الوضوء، كتاب الأذان، كتاب القبلة، كتاب الوقت، كتاب الصلاة، كتاب السهو، كتاب يوم وليلة، كتاب الحجّ، كتاب الفرائض، كتاب مصابيح النور، كتاب البيان والإيضاح، كتاب مصابيح موازين العدل، كتاب العلل، كتاب الصفوة

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣٨.

في أسماء أمير المؤمنين (عليه السلام)، كتاب صفات الأنبياء (عليهم السلام)، كتاب المعرفة، كتاب الرد على القرامطة، كتاب الرد على أهل البدع، كتاب حدود الدين، كتاب الصيام، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان قال: حدثنا أبو الحسن علي بن حاتم بكتابه^(١).

وتعرض لذكره الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله في باب من لم يرو عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)، وقال عنه: ((علي بن حاتم بن أبي حاتم القزويني، يُكنى أبا الحسن، ثقة، له تصانيف ذكرناها بعضها في الفهرست، روى عنه التلعكبري وسمع منه سنة ست وعشرين وثلاثمائة وفيما بعدها، وله منه إجازة^(٢))).

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((علي بن حاتم القزويني (رضي الله عنه)، له كتب كثيرة معتمدة نحواً من ثلاثين كتاباً على ترتيب كتب الفقه، منها: كتاب الوضوء، وكتاب الصلاة، وكتاب الصوم، وكتاب الزكاة، وكتاب الحج، وغير ذلك، وله كتاب عمل شهر رمضان، وله كتاب التوحيد، أخبرنا بكتبه ورواياته أحمد بن عبدون عن أبي عبد الله الحسين بن علي بن شيبان القزويني سماعاً عنه سنة خمس وثلاثمائة، عن علي بن حاتم القزويني، قال: وابن

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٢٦٣ الرقم ٦٨٨.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٤٣٢ الرقم ٦١٩٠.

حاتم يومئذٍ حيٍّ))^(١).

ومسألة روايته عن الضعفاء فهو لا يضر بوثاقة الرجل واعتبار مروياته كما هو واضح، وحال الرجل من ناحية الوثاقة واضح، لا لبس فيه.

ولكن نريد الإشارة إلى مسألة وهي:

أنَّ الشيخ الطوسي (عليه السلام) ترصّي عليه في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، وعلى مبانينا في التّرضي يكفي التّرضي من قبل مثل الشيخ الطوسي (عليه السلام) بنفسه كأمانة على الوثاقة واعتبار المرويات، حتّى لو لم يصرح هو أو غيره من الأعلام المتقدمين بوثاقة الراوي، ولو كان التّرضي صدر عن مثل الشيخ الصدوق (عليه السلام) أو الشيخ المفيد (عليه السلام) لم نكن لنرضى بدلالته على الوثاقة في الحديث، على تفصيل ذكرناه في محله في مختاراتنا الرجالية في ألفاظ التوثيق فراجع^(٢).

فالنتيجة: أنَّ علي بن أبي سهل حاتم بن أبي حاتم القزويني ثقة، معتبر الحديث.

الثاني: القاسم بن محمد، وهو مشترك بين الثقة وغيره، فلا يمكن الاعتماد على مروياته في هذا الطريق.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٦٣ الرقم ٤٢٦.

(٢) ينظر: عادل هاشم، بحوث في ألفاظ التوثيق: ص ٦٩ وما بعدها.

الثالث: حمدان بن الحسين، بعد التبّع لم نجد للرجل ترجمة في كتب التراجم والرجال يمكن أن نشير إلى حاله في الوثيقة في الحديث من خلالها، وعليه فالرجل مهمّل.

وما قيل من أنّ الرجل حسن الحال، يمكن الاعتماد على مروياته من باب أنّ للشيخ الصدوق طريقاً إليه، وكتابه مشهور معتمد من هذه الناحية، فهو معتبر الحديث.

فهذا القول مدفوعٌ بالقول: إنّ الظاهر كون روايات الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه أنّها أخذت من كتب معلومة معروفة، ولكن هذا لا يلزم أنّ كلّ من كان للشيخ الصدوق إليه طريق كان له كتاب معروف، والفرق واضح بين الاثنين.

ويعضده أنّ حمدان بن الحسين لم يذكر في كتب التراجم والرجال، وكان للشيخ الطوسي طريق إليه، وكم له من نظير فيمن أخذ عنهم الشيخ الصدوق، وهذا يؤكد المعنى الذي ذهبنا إليه، فإنّه لو كان كما قيل من أنّ لكل من له طريق في من لا يحضره الفقيه من قبل الشيخ الصدوق فهو مشهورٌ وحسنٌ، وكتابه مشهور معتمد، فلماذا غفل عنه وعن غيره الكثير، كما تقدم أصحاب التراجم والسير والرجال؟ فلاحظ.

فالنتيجة: أنّ حمدان بن الحسين مهمّل، لم يثبت له توثيق.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى حمدان بن الحسين غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة القاسم بن محمد الواقع في الطريق، مضافاً إلى أنّ نفس حمدان بن الحسين مهمل، لم يثبت له توثيق.

الطريق الثاني بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى حمدان الدّواني

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن حمدان الديواني، فقد رويته عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن حمدان الدواني))^(١).

ويقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني، ثقة، تقدّم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي، صاحب التفسير، ثقة، تقدّم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمّي، معتبر الحديث، تقدّم.

الرابع: حمدان الديواني، بعد تتبع حال الرجل فلم نجد من وصف بهذا الوصف في كتب الرجال، مما يمكن أن يستعلم معه حاله من جهة الوثاقة في الحديث، وإن كان يمكن حمله على أكثر من راوٍ مختلفي الأحوال، ولكن مع ذلك فالتقييد بالديواني لم يرد.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٢٩.

وعليه، فالرجل مهملاً، لم يثبت له توثيق فيكون غير معتبر
الحديث.

الطريق الثالث بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى حمزة بن حمران

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن حمزة بن حمران، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمير، عن حمزة بن حمران بن أعين مولى بني شيان الكوفي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، من مشايخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الثالث: يعقوب بن يزيد بن حماد الأنباري السلمي، ثقة، صدوق، تقدم.

الرابع: محمد بن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، لا يروي بل ولا يُرسل إلا عن ثقة، تقدم.

الخامس: حمزة بن حمران بن أعين الشيباني، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((حمزة بن حمران بن أعين الشيباني، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وأخوه أيضاً عقبة بن حمران روى عنه، له كتاب، يروي عدة من أصحابنا، أخبرنا أحمد بن عبد الواحد بن أحمد البرزّاز، قال: حدّثنا أبو القاسم علي بن حبشي بن قفوني، قال: حدّثنا حميد بن زياد قراءة، قال: حدّثنا القاسم بن إسماعيل، قال: صفوان بن يحيى عن حمزة بكتابه))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي (رحمته الله) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((له كتاب، أخبرنا به عدة من أصحابنا عن أبي الفضل، عن حميد بن زياد، عن أبي سماعة عنه))^(٢).

وعلى كلّ حال فيكفي في إثبات وثاقة الرجل واعتبار مروياته أمور:

الأمر الأول: رواية ابن أبي عمير عنه، والذي ثبت لدينا أنّه لا يروي ولا يُرسل إلّا عن ثقة كما هو الصحيح، وقد ثبتت روايته عنه في نفس الطريق محل الكلام، وكذلك في غيره من الموارد، كما في كتب الشيخ الصدوق (رحمته الله) كعلل الشرائع وكمال الدين وتمام النعمة

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ١٤٠ الرقم ٣٦٥.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٢٠ الرقم ٢٥٨.

وغيرهما^(١).

الأمر الثاني: رواية صفوان بن يحيى عنه، والرجل لا يروي بل ولا يُرسل إلا عن ثقة كما هو الصحيح، وثبتت روايته عنه في موارد منها ما ذكرها النجاشي في ترجمة حمران كما تقدّم، وعليه فحمزة بن حمران بن أعين الشيباني ثقة، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، صحيح، مضافاً إلى وثاقة حمزة بن حمران بن أعين الشيباني نفسه.

(١) ينظر: الصدوق، علل الشرائع: ٢ / ٢٩، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٢٣٠.

الطريق الرابع بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى أبي المغرّ، أو المغرّى حميد بن المثنّى
العجلي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن أبي المغرّ حميد بن المثنّى العجلي، فقد رويته
عن أبي (رحمته الله)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي
الخطّاب، عن عثمان بن عيسى، عن أبي المغرّ حميد بن المثنّى العجلي،
وهو عربيّ كوفيّ ثقة، وله كتاب)) (١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة،
تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة،
تقدّم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: عثمان بن عيسى، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عثمان بن عيسى أبو عمرو العامري الكلابي، ثم من ولد عبيد بن رّواس، فتارةً يقال: الكلابي، وتارةً العامري، وتارةً الرواسي، والصحيح أنّه مولى بني رّواس، وكان شيخ الواقفة ووجهها، وأحد الوكلاء المستبدّين بهال موسى بن جعفر (عليه السلام)، روى عن أبي الحسن (عليه السلام)، ذكره الكشي في رجاله، وذكر نصر بن صباح، قال: كان له في يده مال - يعني الرضا (عليه السلام) - فمنعه، فسخط عليه، قال: ثمّ تاب وبعث إليه بالمال، وكان يروي عن أبي حمزة، وكان رأى في المنام أنّه يموت بالحائر (على صاحب السلام)، فترك منزله بالكوفة، وأقام بالحائر حتّى مات ودُفِنَ هناك، صنّف كتباً منها كتاب المياه، أخبرنا ابن شاذان عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن سعد، عن علي بن إسماعيل بن عيسى، عن عثمان به، وله كتاب القضايا والأحكام، وكتاب الوصايا، وكتاب الصلاة، أخبرنا عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن سعيد، عن جعفر بن عبد الله المحمدي، عن عثمان بكتبه، وأخبرني والدي علي بن أحمد (رحمته الله)، قال: حدّثنا محمد بن علي، عن أبيه، عن سعد، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عثمان بن عيسى بكتبه))^(١).

نعم، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ نصر بن الصّبّاح لم يثبت له

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٠٠ الرقم ٨١٧.

توثيق، وبالتالي فحكاية رجوعه عن الوقف، وإعادته لأموال الإمام الرضا (عليه السلام)، لا يمكن الاعتماد عليه؛ لعدم ثبوت وثاقته من جانب، ومعارضتها بالأخبار المخالفة لذلك، والتي عدّته من رؤوس الواقفة من دون أن تُشير إلى عودته من الوقف، وكما هو أيضاً ظاهر كلام النجاشي (رحمته الله) في ترجمته.

نعم، يترتب على هذا الكلام أنّه لا يمكن أن يروي عن الإمام الرضا (عليه السلام)، فكيف يكون من رؤوس الواقفة، وممن وقف على الإمام الكاظم (عليه السلام)، ويروي عن الإمام الرضا (عليه السلام) وهو لا يعترف بإمامته؟! ومن هنا يمكن أن يكون ذكر الشيخ الطوسي (رحمته الله) له في عداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام) من باب معاصرته له زماناً، دون إرادة الرواية عنه (عليه السلام)، أو يمكن أن يكون من باب الاشتباه، خصوصاً بعد أن ذكرنا أنّ الصحيح أنّ رجال الشيخ الطوسي ككتاب لم يصل إلينا إلا بصيغة المسوّدة، فلم يكتمل بعد تنقيحه وتحويله إلى الميضة؛ فلذلك يمكن أن ترد فيه مثل هذه الاشتباهات والأخطاء، أو يمكن أن يكون من باب التصحيف، فلعلّه كان المذكور روايته عن الإمام الرضا (عليه السلام) هو عَيْثم، أو عَيْثم، أو غَيْثم، أو هَيْثم، كما ورد في كتاب الوافي للكاشاني (رحمته الله)^(١)، أو تكون عبارة الرضا زائدة والصحيح أبو الحسن (عليه السلام)، وعندئذٍ تُشير إلى الإمام الكاظم (عليه السلام).

(١) ينظر: الكاشاني، الوافي: ١٢ / ٣١٩.

وعلى كلّ حال، فتحقيق هذا الأمر متروك إلى محله إن شاء الله تعالى.

ثمّ أنّ الشيخ الطوسي (رحمته الله) ترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((عثمان بن عيسى العامري، واقفي المذهب، له كتاب المياه أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن سعد والحميري، عن أحمد بن محمد، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب عنه))^(١).

وذكره في رجاله تارةً في عداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام) وقال عنه: ((عثمان بن عيسى الرواسي، واقفي، له كتاب))^(٢).

وأخرى حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، وترجم له بالقول: ((عثمان بن عيسى الكلابي، رَوّاسي، كوفي، واقفي، كلّهم من أصحاب الإمام أبي الحسن موسى (عليه السلام))^(٣)، وتقدم الكلام في توجيه ذكره في عداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام) مع كونه واقفياً.

وترجم له العلامة الحلي (رحمته الله) في خلاصة الأقوال بالقول: ((عثمان بن عيسى، أبو عمرو الروّاسي العامري الكلابي، ثمّ من وُلد عبّيد الله بن رَوّاس بتشديد الواو بعد الراء والسين المهملة أخيراً.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٩٣ الرقم ٥٤٥.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٣٤٠ الرقم ٥٠٦٧.

(٣) المصدر نفسه: ص ٣٦٠ الرقم ٥٣٢٢.

قال النجاشي: والصحيح أنّه مولى بني رَوَّاس، وكان شيخ الواقفة ووجهها، وأحد الوكلاء المستبدين بهال موسى بن جعفر (عليه السلام)، وروى عن أبي الحسن، وقال الكشي: وذكر نصر بن الصباح أنّ عثمان بن عيسى كان واقفياً، وكان وكيل أبي الحسن موسى (عليه السلام) وفي يده مال، فسخط عليه الرضا (عليه السلام)، ثم تاب عثمان وبعث بالمال إليه، وكان شيخاً عمّر ستين سنة، وكان يروي عن أبي حمزة الثمالي، ولا يهتمون عثمان بن عيسى.

قال حمّادويه: قال محمد بن عيسى: إنّ عثمان بن عيسى رأى في منامه أنّه يموت بالحير ويدفن بالحير، فرفض الكوفة ومنزله وخرج إلى الحير وابناه معه، فقال: لا أبرح حتّى يمضي الله مقاديره، وأقام يعبد ربه عزّ وجلّ حتّى مات ودُفِن، وانصرف ابنه إلى الكوفة، وقال الشيخ الطوسي (رحمته الله): إنّّه كان واقفياً، والوجه عندي التوقف فيما ينفرد به^(١).

ثمّ أنّه يقع الكلام في حال الرجل من ناحية الوثاقة في الحديث، فيمكن استكشاف وثاقته من عدّة وجوه:

الوجه الأول:

ما تقدمت من كلمات النجاشي من وصفه بأنّه شيخ الواقفة

(١) العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٣٨٢ - ٣٨٣ الرقم ١٥٣٥.

ووجههم، فإنَّه وإن كان يمكن أن يقال بكون الواجهة هنا محمولة على الواجهة الاجتماعية ونحوها، ولكن الظاهر إرادة الواجهة في العلم والحديث بمعنى ما صنّفه من مصنفات متنوعة، ومع ذلك فإنَّه يُحتاج إلى ما يعضده من وجوه.

الوجه الثاني:

ما ذكره الكشي في رجاله من أنَّه في عداد الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم الكاظم (عليه السلام) وأبي الحسن الرضا (عليه السلام)، وأنَّه أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح من هؤلاء وتصديقهم، وأقروا لهم بالفقه والعلم، وهم ستة نفر آخر دون الستة الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام)، منهم: يونس بن عبد الرحمن وصفوان بن يحيى بياع السابري ومحمد بن أبي عمير وعبد الله بن المغيرة والحسن بن محبوب وأحمد بن محمد بن أبي نصر، وقال بعضهم مكان الحسن بن محبوب الحسن بن علي بن فضال وفضال بن أيوب، وقال بعضهم مكان فضالة عثمان بن عيسى، وأفقه هؤلاء يونس بن عبد الرحمن وصفوان بن يحيى^(١).

الوجه الثالث:

ما يظهر من كلمات الشيخ الطوسي (رحمته الله) في العدة، من كون

(١) ينظر: الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٨٣٠ الرقم ١٠٥٠.

الرجل متحرّجاً في روايته^(١).

الوجه الرابع:

رواية ابن أبي عمير الذي ثبت لدينا أنّه لا يروي ولا يُرسل
إلا عن ثقة، حيث روى عن عثمان بن عيسى فيما ثبت في وسائل
الشيعة^(٢).

الوجه الخامس:

رواية صفوان بن يحيى عنه، كما ورد في أبواب الإيلاء^(٣)،
وصفوان ممن ثبت لدينا أنّه لا يروي ولا يُرسل إلا عن ثقة، فبمعية ما
تقدم من وجوه، فلا شك في وثاقة عثمان بن عيسى الرواسي واعتبار
مروياته.

الخامس: أبو المغرّى حميد بن المثنّى العجلي، الرجل من أصحاب
الإمام الصادق (عليه السلام) والإمام الكاظم (عليه السلام)، ترجم له النجاشي في
فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((حميد بن المثنّى أبو المغرّى العجلي، مولا هم، روى عن أبي عبد
الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، كوفي، ثقة، كتابه أخبرناه أبو عبد

(١) ينظر: الطوسي، العدة في أصول الفقه: ١ / ١٥٠.

(٢) ينظر: الحر العاملي، وسائل الشيعة: ٤ / ٨ من أبواب الإيلاء.

(٣) ينظر: المصدر نفسه.

الله بن شاذان قال: حدّثنا العطار، عن سعد، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، والحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبي المغرّى بكتابه))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((حميد بن المثنى العجلي الكوفي، يُكنّى أبا المغرّى الصيرفي، ثقة، له أصل، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن ابن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، عن حميد بن المغرّى))^(٢).

وعده الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((حميد بن المثنى، أبو المغرّى الكوفي))^(٣). وعليه، فوثاقة الرجل واضحة لا لبس فيها، ويعضدها رواية ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى لأصل أبي المغرّى عنه، فلاحظ.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق إلى أبي المغرّى حميد بن المثنى العجلي في كتاب من لا يحضره الفقيه صحيح معتبر، مضافاً إلى وثاقة أبي المغرّى واعتبار مروياته.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ١٣٣ الرقم ٣٤٠.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١١٤ الرقم ٢٣٦.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ١٩٢ الرقم ٢٣٨٨.

الطريق الخامس بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى حنان بن سدير

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن حنان بن سدير، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، وعبد الله بن جعفر، جميعاً عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن حنان.

ورويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن عبد الصمد بن محمد عن حنان.

ورويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن حنان بن سدير))^(١).

وعليه فهذه ثلاثة طرق رئيسية، والطريق الرئيسي الأول منها يتفرع وينحل إلى أربعة طرق فرعية كما هو واضح.

الكلام في رجال الطريق الرئيسي الأول، وهم:

الأول: والد الصدوق علي بن حسين بن بابويه القمي، ثقة،

تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٦.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، تقدّم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، تقدّم.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، تقدّم.

الخامس: محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

السادس: حنان بن سدير، واحد من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) والإمام الكاظم (عليه السلام)، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((حنان بن سدير بن حكيم بن ضهيب، أبو الفضل الصيرفي، كوفي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وعن أبي الحسن (عليه السلام)، له كتاب في صفة الجنة والنار، أخبرنا شيخنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الجنيّد، قال: حدّثنا عبد الواحد بن عبد الله بن يونس، قال: حدّثنا محمد بن أحمد بن يعقوب بن إسحاق بن عمار، قال: حدّثنا علي بن الحسن بن فضال، قال: حدّثني إسماعيل بن مهران، عن حنان بن سدير، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وأول هذا الكتاب إذا أراد الله قبض روح، إسماعيل بن مهران عن حنان غير ثبت.

وكان دكان حنان في سدة الجامع على بابيه في موضع البرازين،

وَعَمَّرَ حَنَّا نَ عَمْرًا طَوِيلًا))^(١).

وتعرض الشيخ الطوسي (عليه السلام) لذكره في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((له كتاب، وهو ثقة (عليه السلام)، روينا كتابه بالأسناد الأول عن ابن عمير، عن الحسن بن محبوب عنه))^(٢).

وتعرض لذكره في رجاله في موردين:

الأول: حينما عدّه في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عليه السلام)، وقال عنه: ((حنان بن سدير بن حكيم بن صهيب الصيرفي الكوفي))^(٣).

الثاني: حينما عدّه في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْكَاسِمِ (عليه السلام)، وقال عنه: ((حنان بن سدير الصيرفي، واقفي))^(٤).

وصرّح الشيخ الطوسي (عليه السلام) كما تقدم بوثاقة الرجل، ومع ذلك فيعضده رواية ابن أبي عمير^(٥)، وصفوان^(٦)، وأحمد بن محمد بن أبي نصر^(٧)، وهؤلاء ممن ثبت لدينا أنّهم لا يروون، بل ولا يرسلون إلّا

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٤٦ الرقم ٣٧٨.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١١٩ الرقم ٢٥٤.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ١٩٣ الرقم ٢٤٠٤.

(٤) المصدر نفسه: ص ٣٣٤ الرقم ٤٩٧٤.

(٥) ينظر: تهذيب الأحكام: ١ / ٣٤٨ ح ١٤.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٧ / ٣٨٢ ح ٩.

(٧) ينظر: الكليني، الكافي: ٥ / ١١٥ ح ٢.

عن ثقة.

وعليه، فحنان بن سدير الصير في ثقة، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أنَّ الطرق الأربعة الفرعية المتفرعة على الطريق الرئيسي الأول للشيخ الصدوق إلى حنان بن سدير في مشيخة من لا يحضره الفقيه كلها صحيحة معتبرة، مضافاً إلى وثاقة حنان بن سدير نفسه.

وأما الكلام في الطريق الثاني، فرجاله:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدّم.

الثالث: عبد الصمد بن محمد بن عبيد الله الأشعري، ذكره الشيخ الطوسي (رحمته الله) في عداد أصحاب الإمام الهادي (عليه السلام)، وقال عنه: ((عبد الصمد بن محمد، قمّي))^(١).

وأما النجاشي (رحمته الله) فلم يفرده له ترجمة مستقلة، بل ذكره في ضمن ترجمة لابنه الحسن، حيث قال:

((الحسن بن عبد الصمد بن محمد بن عبيد الله الأشعري،

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣٨٩ الرقم ٥٧٧٤.

شيخ، ثقة، من أصحابنا القميين، روى أبوه عن حنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب نوادر^(١).

ومن الواضح أنّ المشار إليه في الترجمة هو المقصود بمحل الكلام؛ بقرينة روايته عن حنان بن سدير، ولم يذكر حال الرجل من ناحية الوثاقة في الحديث بل أهمل، كما لم يرد في حقّه كلام عن حاله وترجمته.

وعليه، فالرجل مهمّل، لم يثبت له توثيق، ولا اعتبار لمروياته.

الرابع: حنان بن سدير، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

وعليه، فالطريق الرئيسي الثاني للشيخ الصدوق إلى حنان بن سدير في من لا يحضره الفقيه غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة عبد الصمد بن محمد، مع أنّ حنان نفسه ثقة، معتبر الحديث.

وأما الكلام في الطريق الرئيسي الثالث، فرجاله:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، صاحب التفسير، شيخ الكليني، ثقة، تقدّم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدّم.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٦٢ الرقم ١٤٦.

الرابع: حنان بن سدير، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

وعليه، فالطريق الرئيسي الثالث للشيخ الصدوق إلى حنان بن سدير في من لا يحضره الفقيه معتبر صحيح، مضافاً إلى وثاقة حنان بن سدير، واعتبار مروياته.

الطريق السادس بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى خالد بن أبي العلا الخفاف

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن خالد بن أبي العلا الخفاف، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمير، عن خالد بن أبي العلا الخفاف))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقة، وجه، تقدّم.

الثالث: يعقوب بن يزيد بن حماد الأنباري السلمي، ثقة، صدوق، تقدم.

الرابع: محمد بن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، لا يروي بل ولا يُرسل إلا عن ثقة، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠٥.

الخامس: خالد بن أبي العلاء الحفاف، وقع الرجل في طريق الشيخ الصدوق (عليه السلام)، ولم نجد بعد التتبع ترجمة للرجل يمكن أن يُستكشف منها حاله في الحديث والرواية، أو يلتقط منها معطيات رجالية مهمة. وعلى كل حال، فيكفي رواية ابن أبي عمير من جهة أنه - أي ابن أبي عمير - لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة، كما هو مختارنا وهو الصحيح.

وعليه، فخالد بن أبي العلاء الحفاف ثقة، معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق إلى خالد بن أبي العلاء الحفاف في كتاب من لا يحضره الفقيه صحيح معتبر، مضافاً إلى وثاقة نفس خالد بن أبي العلاء الحفاف.

الطريق السابع بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى خالد بن ماد القلنسي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن خالد بن ماد القلنسي، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن محمد بن عبد الجبار، عن النظر بن شعيب، عن خالد بن ماد القلنسي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدّم.

الثاني: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدّم.

الثالث: محمد بن عبد الجبار، ويسمى محمد بن أبي الصّهبان القمّي، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

الرابع: النضر بن شعيب، بعد التّبع لحال الرجل لم نجد ما يمكن أن يكون وجهاً للقول بوثاقة الرجل، فلم تذكر له ترجمة في

(١) المصدر السابق: ص ٣٨.

كتاب الرجال والتراجم يمكن أن يُستكشف منها حال الرجل، وما قيل من تصحيف الاسم، وكونه النضر بن سويد الثقة، فهو غير صحيح، بل هناك شخصيتان مستقلتان أحدهما عن الآخر، بقرينة ورود العنوانين في روايات مستقلة.

وعليه، فالنضر بن شعيب مهمل، لم يرد بحقه توثيق، وبالتالي فلا اعتبار لروايته التي يرويها.

الخامس: خالد بن ماد القلنسي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((خالد بن ماد القلنسي الكوفي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، مولى، ثقة، له كتاب، يرويه أبو هريرة عبد الله بن سلام، قال بعض أصحابنا: فيه نظر.

أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا أحمد بن جعفر، قال: حدّثنا حميد عن أحمد بن الميثم بن أبي نعيم، قال: حدّثنا أبو هريرة عبد الله بن سلام عن خالد، ونرويه أيضاً عن النضر بن شعيب الصيرفي، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان وغيره، عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار، عن الحميري، قال: حدّثنا محمد بن عبد الجبار عن النضر بكتاب (خلاد))^(١).

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٤٩ الرقم ٣٨٨.

وترجم له الشيخ الطوسي (رحمته الله) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((خالد بن ماد القلنسي، له كتاب أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن سعد بن عبد الله، وعبد الله بن جعفر، ومحمد بن يحيى، وأحمد بن إدريس، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن النضر بن شعيب، عن خالد القلنسي))^(١).

وذكره في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، ولم يُعلّق عليه بشيء^(٢).

وعليه، فوثاقة الرجل واعتبار مروياته واضحة.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى خالد بن ماد القلنسي غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة النضر بن شعيب، مع أنّ خالد نفسه ثقة، معتبر الحديث.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٢٢ الرقم ٢٦٦.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٢٠١ الرقم ٢٥٥٨.

الطريق الثامن بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى خالد بن نُجَيع الجوان

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن خالد بن نُجَيع، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن خالد بن نُجَيع الجوان))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدّم.

الثاني: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدّم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمّي، ثقة، جليل، تقدّم.

الرابع: ابن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، بل لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة، كما هو الصحيح تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٥٢.

الخامس: خالد بن نُجَيح الجوان، الرجل من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، كما عدّه الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله، وأشار إلى كونه كوفياً^(١).

وكذلك عدّه في عداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام) مرتين في نفس الموضع تقريباً^(٢).

وهذا يدعم ما ذهبنا إليه من كون رجال الشيخ الطوسي الواصل إلينا لم يكن بالصورة النهائية المرجوة، بل كان المفروض أن يراجع مرة أخرى، وإلا كيف يعيد ذكر رجل في نفس الصفحة؟! خصوصاً أن جملة الأخطاء والتقديم والتأخير فيه، والإعادة والتكرار مما لا يمكن أن يحمل على النسخ والنسخ.

ثمّ أن النجاشي ترجم له في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((خالد بن نُجَيح الجوان، مولى، كوفي، يُكنّى أبا عبد الله، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)))^(٣).

ولم يتعرض لذكره الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم؛ والظاهر أنّه من جهة عدم امتلاكه لكتاب، والنجاشي لم

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٩٨ الرقم ٢٤٩٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٣٦ الرقم ٤٩٩٩ و ٥٠٠٢.

(٣) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٥٠ الرقم ٣٩١.

يشير في ترجمة الرجل إلى تصنيفه لكتاب أو أصل، فلاحظ.

ثمَّ أنّه لم يصرح النجاشي ولا الشيخ الطوسي بوثاقة الرجل، ولكن مع ذلك يمكن القول بوثاقته لأمرين:

الأمر الأول: رواية ابن أبي عمير عنه في هذا الطريق، وابن أبي عمير ممن لا يروي إلّا عن ثقة، بل لا يرسل إلّا عن ثقة، كما هو المختار والصحيح.

الأمر الثاني: رواية صفوان بن يحيى عنه كما ورد في الكافي^(١)، وصفوان ممن لا يروي، بل ولا يرسل إلّا عن ثقة كما تقدم.

نعم، لا بدّ من التعرّض إلى ما ذكره الكشي في حق الرجل، حيث قال: ((إسحاق وعبد الله وخالد من أهل الارتفاع))^(٢).

وإذا حملنا الارتفاع على الغلو، يمكن أن يقال بأنّ حال الرجل مخدوش، فلا اطمئنان بوثاقته ولا اعتبار لمروياته.

ولكن قال العلامة الحلّي (رحمته الله) في ترجمة خالد الجوان: ((روى الكشي عن حمدويه، قال الحسن بن موسى: كان نشيط وخالد يخدمان أبا الحسن (عليه السلام)، قال: فذكر الحسن، عن يحيى بن إبراهيم، عن نشيط، عن خالد الجوان، قال: لما اختلف الناس في أمر أبي الحسن (عليه السلام)، قلت

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ٥ / ٧٨ ب: الحث على الطلب والتعرض للرزق ح ٨.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٦١٩.

لخالد: أما ترى ما قد وقعنا فيه من اختلاف الناس؟ فقال لي خالد: قال لي أبو الحسن: عهدي إلى ابني علي أكبر ولدي وخيرهم وأفضلهم، وهذا الحديث لا يدل صريحاً على عقيدة الرجلين، لكنه يؤنس بحال خالد))^(١).

ومن الواضح أن هذا الحديث يُشعر بحسن حال الرجل، ولكن مع ذلك ما زُمي به من ارتفاع إذا كان محمولاً على الغلو فلا بد أن يظهر في مرويات الرجل، ولاستكشاف ذلك راجعنا مروياته الواصلة إلينا فلم نجد فيها ما تُشَمُّ منه رائحة الغلو والارتفاع، وهذه نماذج من مروياته:

الرواية الأولى: العدة، عن البرقي، عن عثمان، عن خالد بن نُجَيع، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: ((إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ وَقَدِ ابْتُلِيَ وَأَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْكَ، فَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي لَا أَسْخَرُ وَلَا أَفْخَرُ، وَلَكِنْ أَحْمَدُكَ عَلَى عَظِيمِ نِعْمَائِكَ عَلَيَّ))^(٢).

الرواية الثانية: خالد بن نُجَيع، عن الصادق (عليه السلام): ((التكبير جزم في الأذان مع الإفصاح بالهاء والألف))^(٣).

الرواية الثالثة: العدة، عن أحمد بن عثمان، عن خالد بن نُجَيع،

(١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ١٣٧ الرقم ٣٧٠.

(٢) الكليني، الكافي: ٩٨ / ٢.

(٣) الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٨٣ ح ٨٧١.

قال: ((كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) يَقُولُ: إِذَا أُوْتِيَ إِلَى فِرَاشِكَ فَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ وَضَعْتُ جَنْبِي الْأَيْمَنَ لِلَّهِ عَلَى مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً لِلَّهِ مُسْلِماً وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ))^(١)، وغيرها من الروايات.

ولم نستشعر من مرويات الرجل أنَّ له توجهاً في الغلو والارتفاع؛ وذلك لخلو رواياته عن السمات العامة للغلو التي تعرضنا لها مفصلاً في مباحثنا الرجالية فراجع^(٢).

مضافاً إلى رواية ابن أبي عمير وصفوان، فهذه تبعده عن الغلو والارتفاع كما هو واضح.

وعليه، فخالد بن نُجَيْح الجوان ثقة، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أنَّ طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى خالد بن نُجَيْح الجوان معتبر، صحيح، مضافاً إلى وثاقة خالد بن نُجَيْح نفسه واعتبار مروياته.

(١) الكليني، الكافي: ٢ / ٥٣٨.

(٢) ينظر: عادل هاشم، المباحث الرجالية: ١ / ٣٥٥ وما بعدها.

الطريق التاسع بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى داود بن أبي زيد

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن داود بن أبي زيد، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن داود بن أبي زيد))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدّم.

الثالث: محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

الرابع: داود بن أبي زيد النيسابوري، أو النيشابوري، ترجم له الشيخ الطوسي (رحمته الله) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٥١.

((داود بن أبي زيد، من أهل نيسابور، ثقة، صادق اللهجة، من أهل الدين، وكان من أصحاب علي بن محمد الهادي (عليه السلام)، وله كتب، ذكرها الكشي وابن النديم في كتابيهما))^(١).

وذكره الشيخ الطوسي (رحمته) في رجاله في غير مورد، منها:

الأول: حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الهادي (عليه السلام)، حيث قال في ترجمته: ((داود بن أبي زيد، اسمه زكنان، يُكنّى أبا سليمان، نيسابوري في النّجارين في سَكَّة طَرخان في دار سَخْتَوِيَه، صادق اللّهُجة))^(٢).

الثاني: حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)، وقال بحقّه: ((داود بن زيد النيسابوري، ثقة))^(٣).

وترجم له العلامة الحلي (عليه السلام) في خلاصة الأقوال بترجمة فيها زيادة وإضافة، حيث قال:

((داود بن أبي زيد، اسمه زكنار بالزاي أولاً والنون بعدّه والكاف بعد النون والراء بعد الألف، يُكنّى بسليمان النيسابوري، من النجارين في سَكَّة طَرخان في دار سَخْتَوِيَه، صادق اللهجة، وقال البرقي: داود بن بنورد، يكنى بأبي سليمان، ونزل نيسابور في النجارين عند سكة طَرخان في دار سَخْتَوِيَه، معروف بصدق اللهجة، والظاهر أنّهما واحد.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٢٥ الرقم ٢٨٣.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٣٨٦ الرقم ٥٦٩٠.

(٣) المصدر نفسه: ص ٣٩٩ الرقم ٥٨٤٩.

قال الشيخ الطوسي (رحمته الله): إنه من أصحاب أبي الحسن الثالث علي بن محمد (عليه السلام)، ومن أصحاب أبي محمد الحسن بن علي (عليه السلام) (١).

وبعد التبع لم نجد ما يחדش به على الرجل بعد ثبوت وثاقته وصدق لسانه، وعليه فالرجل ثقة، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أن طريق الشيخ الصدوق إلى داود بن أبي زيد النشابوري في كتاب من لا يحضره الفقيه صحيح معتبر، مضافاً إلى وثاقة داود بن أبي زيد واعتبار مروياته.

(١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ١٤٢ الرقم ٣٩١.

الطريق العاشر بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى داود بن أبي يزيد

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن داود بن أبي يزيد، فقد رويته عن (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى، عن العباس بن معروف، عن أبي محمد الحَجَّال، عن داود بن أبي يزيد))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمِّي، ثقة، تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمِّي، شيخ الكليني، ثقة، تقدّم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمِّي، ثقة، جليل القدر، تقدّم.

الرابع: العباس بن معروف، ثقة، صحيح، تقدّم.

الخامس: أبو محمد الحَجَّال، وهو عبد الله بن محمد بن الحَجَّال

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١١٥.

الأسدي، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

السادس: داود بن أبي يزيد، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((داود بن أبي يزيد الكوفي العطار، مولى، ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وعن أبي الحسن (عليه السلام) أيضاً، له كتاب يرويه عنه جماعة، منهم علي بن الحسن الطاطاري.

أخبرنا أحمد بن محمد بن هارون، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا حميد بن زياد، قال: حدّثنا محمد بن عبد الله بن غالب، وعوانة بن الحسين، وعبيد الله بن إسماعيل، وعبيد الله بن أحمد بن نعيك، قالوا: حدّثنا علي بن الحسن الطاطاري عن داود به))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي (رحمته الله) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((له كتاب، رواه حميد، عن القاسم بن إسماعيل عنه، وأخبرنا به جماعة عن التلعكبري، عن ابن همام، عن حميد، عن محمد بن تنسيم، عن الحجاج، عن داود))^(٢).

وترجم له الشيخ الطوسي في رجاله حينما عدّه في عداد أصحاب

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٥٨ الرقم ٤١٧.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٢٦ الرقم ٢٨٧.

الإمام الصادق (عليه السلام)، وعلّق عليه بالقول: ((الكوفي))^(١).

وترجم له العلامة الحلي (عليه السلام) بالقول: ((داود بن أبي يزيد الكوفي العطار، مولى، ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)))^(٢).

مضافاً إلى ورود الرجل في أسناد كامل الزيارات لابن قولويه، وعليه فالرجل ثقة، معتبر الحديث بجميع ما تقدم.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق إلى داود بن يزيد في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة داود بن يزيد نفسه كما تقدم.

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٠١ الرقم ٢٥٦٣.

(٢) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ١٤٣ الرقم ٣٩٦.

الطريق الحادي عشر بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى داود بن إسحاق

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن داود بن إسحاق، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه، عن عمّه محمد بن أبي القاسم، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن داود بن إسحاق))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية، تقدّم.

الثاني: محمد بن أبي القاسم ماجيلويه، ثقة، فقيه، معتبر الحديث، تقدّم.

الثالث: أحمد بن أبي عبد الله، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، معتبر الحديث كذلك، تقدّم.

الرابع: والده محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدّم.

الخامس: محمد بن سنان، ضعيف في الحديث، فاسد المذهب،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١١٢.

تقدّم.

السادس: داود بن إسحاق، والمراد منه هنا داود بن إسحاق الحذاء، فقد وقع في هذا العنوان في سبع روايات، وعلى كلّ حال فلم يترجم للرجل في كتب السيرة والتراجم بالمقدار الذي يُعَلَم معه حاله من ناحية الوثاقة في الحديث، بمعية المعطيات الرجالية المتوفرة عادة في مثل تلك الترجمات في كتب الرجال والسيرة.

وعليه، فالرجل مهمّل، لا اعتبار لمروياته.

وما قيل: من أنّ اعتبار مروياته يمكن أن يكون لذكر الصدوق طريقه له إليه.

فهذا لا يعتمد عليه بوجه؛ وذلك لما مرّ غير مرّة سابقاً من أنّه لا دلالة لوجود الطريق سواء أكان من قبل الصدوق أو غيره إلى رجل للدلالة على وثاقة ذلك الرجل، أو حسن حاله، أو اعتبار مروياته، واعتبار ذلك الطريق أمانة على الوثاقة، أو الاعتبار، أو الحسن.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق إلى داود بن إسحاق الحذاء في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، ولكن نفس داود بن إسحاق لم يثبت له توثيق، بل هو مهمّل.

الطريق الثاني عشر بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى داود بن حُصَيْن الأسدي

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن داود بن الحُصَيْن، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحكم بن مسكين، عن داود بن الحُصَيْن الأسدي، وهو مولى))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدّم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدّم.

الرابع: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدّم.

الخامس: الحكم بن مسكين، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

السادس: داود بن الحُصَيْن الأَسَدِي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفِي الشيعة بالقول:

((داود بن الحُصَيْن الأَسَدِي، مولا هم، كوفي، ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، وهو زوج خالة علي بن الحسن بن فضال، كان يصحب أبا العباس البقباق))^(١).

وذكره الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله في موردين:

الأول: حينما ذكره في عِدَاد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((داود بن الحُصَيْن الكوفي))^(٢).

الثاني: حينما عدّه في عِدَاد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وقال عنه: ((واقفي))^(٣).

ثمّ أنّه روى عنه أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي^(٤)، وكذلك صفوان بن يحيى^(٥)، وهؤلاء ممن لا يروي ولا يرسل إلّا عن ثقة، كما

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفِي الشيعة: ص ١٥٩ الرقم ٤٢١.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٢٠٢ الرقم ٢٥٧٢.

(٣) المصدر نفسه: ص ٣٣٦ الرقم ٥٠٠٧.

(٤) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٦/ ٣٠١ ح ٨٤٣.

(٥) ينظر: الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٣٧.

هو الثابت والصحيح لدينا، وبالتالي فمجرد روايتهم عن شخص لم يوثق يكون قرينة وأمانة على وثاقته.

فالنتيجه: أنّ داود بن الحُصين الأسدي ثقة، معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق إلى داود بن الحُصين الأسدي في كتاب من لا يحضره الفقيه بحقيقته ينحل إلى طريقين فرعيين، كلاهما معتبر، مضافاً إلى وثاقة داود بن الحُصين الأسدي واعتبار مروياته.

الطريق الثالث عشر بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى داود بن كثير الرقي

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن داود الرقي، فقد رويته عن الحسين بن أحمد بن إدريس (رضي الله عنه)، عن أبيه، عن محمد بن أحمد، عن عبد الله بن أحمد الرازي، عن حريز بن صالح، عن إسماعيل بن مهران، عن زكريا بن آدم، عن داود بن كثير الرقي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: الحسين بن أحمد بن إدريس الأشعري القمي، ثقة، معتبر الحديث، ودوره شرفي في نقل كتب وروايات أبيه، وبالتالي فلو لم يكن ثقة لما أضر ذلك في اعتبار ما يرويه، وقد تقدم كل ذلك.

الثاني: والده أحمد بن إدريس الأشعري القمي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الثالث: محمد بن أحمد بن علي بن الصلت القمي، من مشايخ الكليني، معتبر الحديث.

(١) المصدر السابق: ص ٩٨.

الرابع: عبد الله بن محمد الرازي، بعد التبع لم نجد للرجل ما يمكن أن يُقال عنه بأنها ترجمة مستقلة معتد بها، تحمل بين طياتها معطيات رجالية تساهم وتشارك في رسم صورة واضحة لحال الرجل من ناحية الجرح والتعديل.

وعلى كل حال، فالرجل ممن استثناه محمد بن الحسن بن الوليد، الذي هو شيخ الصدوق في جملة من استثناهم من رواية نواذر الحكمة لأحمد بن محمد بن يحيى، كما أشار إلى ذلك النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة^(١).

والمختار في المقام دلالة الاستثناء على الضعف وعدم الوثاقة في الحديث، مع عدم دلالة عدم الاستثناء على الوثاقة، وكل ذلك تقدّم في التوثيق العامة وألفاظ التوثيق^(٢).

فالنتيجة: أنّ عبد الله بن أحمد الرازي ضعيف، غير معتبر الرواية.

الخامس: حريز بن صالح، بعد التبع بالمقدار المتاح لدينا لم نعثر على ترجمة للرجل، وبالتالي فهو مهمّل لا اعتبار لمروياته، فلم نستطع استكشاف أو التقاط معطيات رجالية تساعدنا على استيضاح

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٤٨ الرقم ٩٣٩.

(٢) ينظر: عادل هاشم، وثاقة من روى عنه صاحب نواذر الحكمة: ص ٤٦ وما بعدها.

حال الرجل من ناحية التوثيق والتضعيف، وبالتالي فالرجل غير معتبر الرواية.

السادس: إسماعيل بن مهران بن محمد بن أبي نصر السكوني، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

السابع: زكريا بن آدم، وهو من الشخصيات المعروفة، فقد ذكره الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله في ثلاثة موارد:

الأول: حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، ولم يُترجم له بشيء^(١).

الثاني: حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، وكذلك لم يُترجم له بشيء^(٢).

الثالث: حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام محمد الجواد (عليه السلام)، ولم يُترجم له بشيء^(٣).

ولكنه ترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((له مسائل، وله كتاب، أخبرنا بذلك ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن سعد بن عبد الله، والحميري، عن أحمد بن

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٢١٠ الرقم ٢٧٣١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٥٨ الرقم ٥٢٩٧.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٧٥ الرقم ٥٥٥٥.

أبي عبد الله، عن محمد بن الحسين شَنْبُولَةَ عنه، وأخبرنا أيضاً جماعة عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله عنه))^(١).

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((زكريا بن آدم بن عبد الله بن سعد الأشعري القمّي، ثقة، جليل، عظيم القدر، وكان له وجه عند الرضا (عليه السلام)، له كتاب، أخبرنا غير واحد، عن ابن حمزة، عن ابن بطة، قال: حدّثنا محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد، عن زكريا، وكتاب مسائله للرضا (عليه السلام)).

أخبرنا علي بن أحمد بن أبي جيد، قال: حدّثنا محمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن، قال: حدّثنا عباس بن معروف، قال: حدّثنا محمد بن الحسن بن أبي خالد عن زكريا بالمسائل))^(٢).

وترجم له العلامة الحلي (طاب ثله) في خلاصة الأقوال بالقول:

((زكريا بن آدم بن عبد الله بن سعد الأشعري القمّي، ثقة، جليل القدر، وكان له وجه عند الرضا (عليه السلام)).

روى الكشي عن محمد بن قولويه، عن سعد بن عبد الله أبي خلف، عن حمزة بن حمزة، عن زكريا بن آدم، قال: قلت للرضا (عليه السلام):

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٣٢ - ١٣٣ الرقم ٣٠٨.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ١٧٤ الرقم ٤٥٨.

إني أريد الخروج عن أهل بيتي، فقد كثر السفهاء فيهم، فقال:
لا تفعل، فإنّ أهل بيتك يُدفع عنهم بك، كما يدفع عن أهل بغداد
بأبي الحسن الكاظم (عليه السلام).

وعن محمد بن قولويه، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن
عيسى، عن أحمد بن الوليد، عن علي بن المسيّب الهمداني، قال: قلت
للرضا (عليه السلام): شقّتي بعيدة، ولست أصل إليك في كلّ وقت، فممن
أخذ معالم ديني؟ فقال: من زكريا بن آدم القمّي، المأمون على الدين
والدنيا.

وحج الرضا (عليه السلام) سنةً من المدينة وكان زكريا بن آدم زميله إلى
مكة^(١).

والمتحصّل من جميع ما تقدّم: وثاقة وجلالة قدر زكريا بن آدم.

الثامن: داود بن كثير الرقي، وهو من الشخصيات التي ورد فيها
توثيق من جهة وتضعيف من جهة أخرى، وقد وردت بحقه روايات
من جهة وأقوال رجالين من جهة أخرى، وعليه فلا بدّ من الإشارة
إلى كلتا الجهتين لبيان المختار بحال الرجل.

أمّا كلمات الرجالين، فهي على قسمين:

القسم الأول: وهي الكلمات الصريحة في ضعف الرجل، منها:

(١) العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ١٥٠ - ١٥١ الرقم ٤٣٥.

الأول: ما صرح به النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة في ترجمته من أنه ضعيف جداً، والغلاة تروى عنه، وأن أستاذه أحمد بن عبد الواحد قال: قلما رأيت له حديثاً سديداً^(١).

ومن الواضح أن أحمد بن عبد الله كان قد اطلع على مرويات داود، ووجد بأنها ليست بالمرويات السديدة، ولعله من جهة الغلو والمناكير ونحو ذلك.

الثاني: ما ذكره ابن الغضائري (رحمته الله) في رجاله بحقه، حيث قال: ((كان فاسد المذهب، ضعيف الرواية، لا يلتفت إليه))^(٢).

الثالث: ما ذكره الكشي من أنه يذكر الغلاة أنه من أركانهم، وقد يروى عنه المناكير من الغلو، ويُنسب إليه أقوالهم، ولم أسمع أحداً من مشايخ العصابة يطعن فيه، ولا عثرت من الرواية على شيء غير ما أثبتته في هذا الباب^(٣).

ومن الواضح أن عدم سماع الكشي الطعن عليه من أحد من مشايخ العصابة، لا ينافي سماع النجاشي وشيخه الطعن في الرجل من غير طريق الكشي، وهذا واضح.

وعليه، فالطعن في الرجل وتضعيفه واضح لا لبس فيه.

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٥٦ الرقم ٤١٠.

(٢) ابن الغضائري، الرجال: ص ٥٨ الرقم ٤٦.

(٣) ينظر: الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٧٠٨ / ٢.

القسم الثاني: وهي الكلمات والقرائن والدلالة الدالة على وثاقة الرجل واعتبار مروياته، منها:

١ - ما ذكره الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله، حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وقال عنه: ((داود بن كثير الرقي، مولى بني أسد، ثقة))^(١)، وهذا الكلام صريح في وثاقة الرجل.

٢ - ما ذكره الشيخ المفيد (رحمته الله) في كتاب الإرشاد، من كونه من خاصة الإمام الكاظم (عليه السلام) ومن أصحابه^(٢).

ولكن تقدم مفصلاً أنّ توثيقات الإرشاد غير معتبرة، خصوصاً فيما ذكره في جملة من الرواة؛ لوضوح عدم انطباق هذه الأوصاف على جملة كبيرة منهم، وتفصيل الكلام تقدم في التوثيقات العامة من مختاراتنا الرجالية فراجع^(٣).

٣ - رواية ابن أبي عمير الذي لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة، كما هو الصحيح، وقد وردت روايته عن داود الرقي في كتاب تهذيب الأحكام^(٤).

ولكن الظاهر وقوع السقط في محل الرواية، وكون الصحيح

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣٣٦ الرقم ٥٠٠٣.

(٢) ينظر: المفيد، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: ٢ / ٢٤٨.

(٣) ينظر: عادل هاشم، بحوث رجالية في التوثيقات العامة: ٢ / ٥٧.

(٤) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٦ / ٢١٠.

ابن أبي عمير عن الحسن بن محبوب، عن داود الرقي، بقرينة أن ابن أبي عمير هو راوي كتاب داود الرقي بواسطة ابن محبوب، كما أشار إلى ذلك الشيخ الطوسي (رحمته الله) في كتابه فهرست كتب الشيعة وأصولهم^(١).
ويعضد ذلك تتبع روايات ابن أبي عمير عن داود الرقي بتوسط ابن محبوب^(٢).

٤ - ما أورده الكشي من روايات:

أ - رواية مرسلة عن الإمام الصادق (عليه السلام)، من أنه: أنزلوا - أي داود الرقي - فيكم منزلة المقداد (رحمته الله)^(٣).

ب - ما رواه كذلك بسنده عن يونس بن عبد الرحمن، عن ذكره عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: ((أنزلوا داود الرقي مني بمنزلة المقداد من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)))^(٤).

ومن الواضح أن الرواية الأولى ضعيفة بالإرسال، والثانية بجهالة من روى عنه يونس، وبالتالي فلا يتم الاستدلال بهما وإن كانت دالتهما على وثاقة، بل عظمة شأن داود الرقي واضحة لا لبس فيها.

٥ - ما ورد في كتاب الاختصاص المنسوب إلى الشيخ المفيد (رحمته الله)،

(١) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٨٣.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ١ / ١٧٧.

(٣) ينظر: الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٧٠٥.

(٤) المصدر نفسه: ٢ / ٧٠٤.

عن محمد بن علي وهو شيخ الصدوق، عن محمد بن موسى بن المتوكل، عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن أبي أحمد الأزدي وهو ابن أبي عمير، عن عبد الله بن المفضل الهاشمي، قال: ((كنت عند الصادق جعفر بن محمد عليه السلام) إذ دخل المفضل بن عمر، فلما بصر به ضحك إليه، ثم قال: إليّ يا مفضل، فوربّي إنّني لأحبك وأحب من يحبك، يا مفضل، لو عرف جميع أصحاب ما تعرف، ما اختلف اثنان، فقال له المفضل: يا بن رسول الله، لقد حسبت أن أكون قد نزلت فوق منزلتي، فقال عليه السلام): بل أنزلت المنزلّة التي أنزلك الله بها، فقال: يا بن رسول الله، في منزلة جابر بن يزيد منكم؟ قال: منزلة سلمان من رسول الله عليه السلام)، فقال: فما منزلة داود بن كثير الرقي منكم؟ قال: منزلة المقداد من رسول الله عليه السلام)).^(١)

أمّا سند الرواية، فعلى المختار لا خدش واضح بها.

ولكن تقدّم مفصلاً أنّ نسبة كتاب الاختصاص للشيخ المفيد عليه السلام محل كلام، بل الظاهر عدم ثبوت نسبته إليه عليه السلام، وقد فصلنا الحديث في مختاراتنا الرجالية كما تقدّم فراجع^(٢).

ويُضاف إلى ذلك، أنّ التصديق بها صعب جداً؛ فكيف تكون منزلة الشخصيات الجدلية التي تُسبت إلى الغلو ورواية المناكير والأباطيل، بل

(١) المفيد، الاختصاص: ص ٢١٦.

(٢) ينظر: عادل هاشم، بحوث رجالية في كتب روائية: ١١٥ / ٢.

حتى الأكاذيب في جملة من الموارد منزلة سلمان والمقداد (رضوان الله عليهم)؟!!

وبالتالي، فلا وجه للمقارنة بين الفريقين أصلاً، فإنَّ سلمان والمقداد ممن وصل إلى الدرجة العالية جداً، فبناءً على ذلك يكون زرارة ومحمد بن مسلم وابن أبي عمير في منزلة أعلى من سلمان والمقداد، وهذا لا يمكن الالتزام به كما هو واضح، والذي يهوّن الخطب أن الكتاب ليس بثابت النسبة إلى الشيخ المفيد (رحمته)، فلاحظ.

نعم، أشار الشيخ الصدوق (رحمته) في من لا يحضره الفقيه، أنه روي عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: ((أنزلوا داود الرقي مني بمنزلة المقداد من رسول الله (صلى الله عليه وآله)))^(١).

والكلام في هذا عين الكلام المتقدم؛ وذلك لكون الرواية من المراسيل، فلا اعتماد عليها، كما هو واضح.

وعليه، فالثابت الطعن في الرجل من قبل النجاشي وابن الغضائري، والتوثيق له من قبل الشيخ الطوسي (رحمته)، وهو محل تعارض توثيق وتضعيف.

والمختار في مدرك حجية قول الرجالي أن التوثيقات والتضعيفات إنما تتمحور وتدور حول محور بناء الاطمئنان بحال الراوي توثيقاً

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٩٩.

أو تضعيفاً، ولكُل وجه أو كلام للرجاليين بحق الراوي بما يحمله من قيمة احتمالية باتجاه مدلوله دور في بناء ذلك الاطمئنان، وحيث أن ما يفرزه توثيق الشيخ الطوسي (عليه السلام) بمعية غيره لا يكفي للاطمئنان بوثاقة الرجل بعد ثبوت تضعيف النجاشي وابن الغضائري له، والذي يحمل قيمة احتمالية سلبية باتجاه صعود بناء الاطمئنان بوثاقته.

وبالتالي، فلا اطمئنان بوثاقة داود بن كثير الرقي، وعليه فلا اعتبار لمروياته، خصوصاً بعد نقل النجاشي لكلمات شيخه أحمد بن عبد الواحد من أنه دقق وراجع مروياته وأحاديثه، فلم يجد منها حديثاً سديداً.

ثم أننا تتبعنا ما وصلنا من مرويات الرجل، فوجدنا أن بعضاً منها لا تخلو عن غرابة، بل وشمنا منها رائحة المناكير.

فالنتيجة: أن طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى داود بن كثير الرقي غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة جمع ممن ورد فيه، كعبد الله بن أحمد الرازي وحريز بن صالح، مضافاً إلى عدم وثاقة داود بن كثير الرقي؛ لتعارض التوثيق والتضعيف بحقه.

الطريق الرابع عشر بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى داود بن سرحان العطار الكوفي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن داود بن سرحان، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن (رحمهما الله)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، وعبد الرحمن بن أبي نجران، عن داود بن سرحان العطار الكوفي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة، تقدّم.

الرابع: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمّي، ثقة، جليل، تقدّم.

(١) المصدر السابق: ص ٦٩.

الخامس: أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، ثقة بل لا يروي إلا عن ثقة، تقدّم.

السادس: عبد الرحمن بن أبي نجران التميمي، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

السابع: داود بن سرحان العطار الكوفي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((داود بن سرحان العطار، كوفي، ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، ذكره ابن نوح، روى عنه هذا الكتاب جماعات من أصحابنا (رحمهم الله)، أخبرنا القاضي أبو الحسين محمد بن عثمان، قال: حدّثنا أبو القاسم جعفر بن محمد الشريف الصالح، قال: حدّثنا عبد الله بن أحمد بن نهيك معلم بمكة، قال: حدّثنا علي بن الحسن الطاطاري، عن محمد بن أبي حمزة، عن داود))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي (رحمته الله) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الحسن بن مّثيل، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، وابن أبي نجران عنه، ورواه حميد بن زياد، عن ابن نهيك عنه))^(٢).

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٥٩ الرقم ٤٢٠.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٢٦ الرقم ٢٨٥.

وتعرض لذكره في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) ووصفه بالعطار، مولى، كوفي^(١).

والمتحصل من جميع ما تقدم: أنّ داود بن سرحان العطار الكوفي ثقة، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق إلى داود بن سرحان العطار الكوفي في من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة نفس داود بن سرحان.

نعم، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الطريق ينحل إلى أربعة طرق فرعية، كلّها معتبرة؛ لما تقدّم ذكره.

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٢٠٢ الرقم ٢٥٧١.

الطريق الخامس عشر بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى داود الصّرمي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن داود الصرمي، فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، وعلي بن إبراهيم بن هاشم، جميعاً عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن داود الصّرمي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن موسى بن المتوكل، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، ثقة، شيخ الكليني، تقدم.

الثالث: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، صاحب التفسير، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الرابع: محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٤٦.

الخامس: داود الصرمي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((داود بن مافنة الصرمي، مولى بني قرة، ثم بني صرمة منهم، كوفي، روى عن الرضا (عليه السلام)، يكنى أبا سليمان، وبقي إلى أيام أبي الحسن صاحب العسكر (عليه السلام)، وله مسائل إليه، أخبرنا ابن النعمان، قال: حدثنا ابن حمزة، قال: حدثنا ابن بطة، قال: حدثنا أحمد بن محمد عن داود بها))^(١).

وعده الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله في عداد رجال الإمام علي الهادي (عليه السلام)، وقال عنه: ((داود الصرمي، يكنى أبا سليمان))^(٢).

وعلى كل حال، فبعد تتبع حال الرجل لم نعثر على ما يمكن أن يكون وجهاً للقول بوثاقته واعتبار مروياته؛ لشحة بل انعدام المعطيات الرجالية بحال الرجل.

وما ذكره المحدث النوري من إمكانية استظهار وثاقته من رواية أحمد بن محمد بن عيسى وأخيه عبد الله عنه، كما في التهذيب في باب الأحداث الموجبة للطهارة^(٣)، وفي باب أوقات الصلاة^(٤)، وفي

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٦١ الرقم ٤٢٥.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٣٨٦ الرقم ٥٦٩١.

(٣) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ١ / ٣٥.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ٣٠.

باب ما تجوز الصلاة فيه من اللباس^(١).

فهذا القول ضعيف جداً؛ وذلك لأنه لم يثبت أن أحمد بن محمد بن عيسى أو أخاه عبد الله لا يروون إلا عن ثقة، كما ثبت هذا المعنى لابن أبي عمير وصفوان بن يحيى والبزنطي، بل كما يمكن أن يروون عن الثقة، كذلك يروون عن غير الثقة والمهملة والمجهول والضعيف والمُعالي ونحو ذلك. وبالتالي، فلا دلالة لروايتهم عن أحد من الرواة على وثاقته في الحديث كما هو ظاهر، وعليه فلا يمكن اعتبار روايتهم عن شخص أمانة على وثاقته، كما صار واضحاً.

فالنتيجة: أن داود بن مافنة الصَّرمي مهملة، لم يثبت له توثيق.

وعليه: فطريق الشيخ الصدوق إلى داود الصَّرمي في كتاب من لا يحضره الفقيه صحيح معتبر، ولكن نفس داود الصَّرمي لم يثبت له توثيق.

(١) ينظر: المصدر السابق: ٢ / ٢١٣، النوري، خاتمة مستدرک الوسائل: ٤ / ٢٨٧.

الطريق السادس عشر بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى درست بن أبي منصور

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن درست بن أبي منصور، فقد رويته عن أبي

الحسن (رحمته الله)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن

بن علي الوشاء، عن درست بن أبي منصور الواسطي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة،

تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة،

تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل

القدر، تقدم.

الرابع: الحسن بن علي الوشاء، المعروف بابن بنت إلياس، ثقة،

وجه، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٨١.

الخامس: درست بن أبي منصور، ترجم له النجاشي في فهرست
أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((درست بن أبي منصور الواسطي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)
وأبي الحسن (عليه السلام)، ومعنى درست أي صحيح، له كتاب يرويه جماعة،
منهم سعد بن محمد الطاطاري عم علي بن الحسن الطاطاري، ومنهم
محمد بن أبي عمير.

أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا أحمد بن جعفر، قال:
حدّثنا حميد بن زياد، قال: حدّثنا محمد بن غالب الصيرفي، قال:
حدّثنا علي بن الحسن الطاطاري، قال: حدّثنا عمّي سند بن محمد أبو
القاسم، قال: حدّثنا درست بكتابه.

وأخبرنا محمد بن عثمان، قال: حدّثنا جعفر بن محمد، قال:
حدّثنا عبد الله بن أحمد بن نهيك، قال: حدّثنا محمد بن أبي عمير عن
دُرست بكتابه))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي (رحمته الله) في فهرست كتب الشيعة
وأصولهم بالقول: ((درست الواسطي، له كتاب، وهو ابن أبي منصور،
أخبرنا بكتابه أحمد بن عبدون عن علي بن محمد بن الزبير القرشي،
عن أحمد بن عمر بن كَيْسَبَة، عن علي بن الحسن الطاطاري عنه،

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ١٦٢ الرقم ٤٣٠.

ورواه حميد بن ابن نهيك عنه))^(١).

وذكره في رجاله تارةً في عِدَاد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، ولم يُعلّق عليه بشيء^(٢)، وأخرى في عِدَاد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وعلّق عليه بالقول: ((درست بن أبي منصور الواسطي، واقفي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)))^(٣).

ومن الواضح أنّه لم يُشر كلا العاملين الطوسي والنجاشي إلى وثاقة الرجل بألفاظ التوثيق المعروفة.

ولكن مع ذلك يمكن أن يقال بوثاقته؛ لأمر:

الأول: رواية ابن أبي عمير عنه، كما في ترجمته في فهرست أسماء مصنفی الشيعة، حيث أنّ ابن أبي عمير هو راوي كتاب درست، مضافاً إلى ورود روايات عنه في المجامع الروائية^(٤).

وابن أبي عمير ممن ثبت لدينا أنّه لا يروي إلا عن ثقة، بل لا يرسل إلا عن ثقة، وعليه فتكون روايته عن الرجل أمانة على وثاقته.

الأمر الثاني: رواية أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي عنه، كما

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٢٦ - ١٢٧ الرقم ٢٨٨.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٢٠٣ الرقم ٢٥٩٤.

(٣) المصدر نفسه: ص ٣٣٦ الرقم ٥٠٠٤.

(٤) ينظر: الحر العاملي، وسائل الشيعة: ١٦ / ٨ ح ٢٠٨٢١.

في الكافي في ثواب المرض^(١)، والبيزنطي ممن ثبت لدينا أنه لا يروي، بل لا يرسل إلا عن ثقة.

وعليه، فدرست بن أبي منصور الواسطي ثقة، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أن طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى درست بن أبي منصور الواسطي معتبر صحيح، مضافاً إلى وثاقة درست نفسه.

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ٣ / ١١٤.

الطريق السابع عشر بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى ذريح المحاربي

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن ذريح المحاربي، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن ذريح بن يزيد بن محمد المحاربي.

ورويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب، عن صالح بن رزين، عن ذريح))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق الأول، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدّم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي، صاحب التفسير، شيخ الكليني، ثقة، تقدّم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمّي، معتبر الحديث، تقدّم.

الرابع: محمد بن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، بل لا يروي

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٢٦.

ولا يرسل إلا عن ثقة، تقدّم.

الخامس: ذريح بن يزيد بن محمد المحاربي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((ذريح بن محمد بن يزيد، أبو الوليد المحاربي، عربي من بني محارب بن خصفة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، ذكره ابن عقدة وابن نوح، له كتاب، يرويه عدة من أصحابنا، أخبرنا الحسين بن عبيد الله قال: حدّثنا محمد بن علي بن تمام، قال: حدّثنا أبو عبد الله أحمد بن محمد بن محمد بن المثنى قراءةً عليه، قال: حدّثنا محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن جعفر بن بشير البجلي عن ذريح))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((ذريح المحاربي، ثقة، له أصل، أخبرنا به أبو الحسين بن أبي جيد القمّي، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن إبراهيم بن هاشم، عن ابن أبي عمير عنه، ورواه أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحسن الطويل، عن عبد الله بن المغيرة عنه))^(٢).

وذكره في رجاله، وعلّق عليه بالقول: ((ذريح بن يزيد المحاربي

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٦٣ الرقم ٤٣١.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٢٧ الرقم ٢٨٩.

الكوفي، يُكنّى أبا الوليد)) (١).

وعليه، فوثاقة الرجل واعتبار مروياته واضحة من توثيق الشيخ الطوسي له.

ويعضده رواية ابن أبي عمير عنه كما تقدم، وكونها أمانة على الوثاقة بنفسها، وروايات ابن أبي عمير عنه وردت كذلك في الوسائل (٢)، وابن أبي عمير حسب المختار لا يروي، بل ولا يرسل إلا عن ثقة. ويعضده كذلك رواية صفوان بن يحيى عنه كما في الوسائل (٣)، وعليه فوثاقة الرجل واضحة لا غبار عليها.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق إلى ذريح المحاربي في كتاب من لا يحضره الفقيه صحيح معتبر، مضافاً إلى وثاقة ذريح المحاربي نفسه.

أما الكلام في الطريق الثاني، فرجاله:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدّم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، شيخ الكليني، ثقة،

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٠٣ الرقم ٢٥٩٥.

(٢) ينظر: الحر العاملي، وسائل الشيعة: ٢ / ٥، ٢ / ٣٤، ٣ / ٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٢٦.

تقدّم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمّي، معتبر الحديث، تقدّم.

الرابع: الحسن بن محبوب السراد أو الزراد، ثقة، جليل القدر،

تقدّم.

الخامس: صالح بن رزين، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء

مصنفي الشيعة بالقول:

((صالح بن رزين، كوفي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ذكره

أصحاب الرجال، وروى عنه منصور بن يونس، له كتاب، رواه عنه

الحسن بن محبوب.

أخبرنا عدة من أصحابنا، عن الحسن بن حمزة، عن محمد بن

جعفر المؤدب، قال: حدّثنا محمد بن الحسن الصفار، قال: حدّثنا أحمد

بن محمد بن عيسى، قال: حدّثنا الحسن بن محبوب عن صالح بن

رزين بكتابه))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم

بالقول: ((له أصل، رويناه بالإسناد الأول عن ابن بطة، عن أحمد بن

محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن الحسن بن محبوب عنه))^(٢).

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٩٩ الرقم ٥٣٠.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٤٧ الرقم ٣٦٠.

ولم يوثق الرجل صريحاً في كلا الترجمتين.

ولكن مع ذلك ذهب البعض إلى وثاقته؛ لأمر:

الأمر الأول: أنَّ له أصلاً، كما تقدم من الشيخ الطوسي.

والجواب عن ذلك:

أنَّه ليس كلُّ أصل معتبر وصاحبه ثقة، فقد يكون الأصل غير معتبر؛ ولذلك تجد أنَّ الشيخ الطوسي (عليه السلام) قال في إسحاق بن عمار: أصله معتبر، وهذا قيد احترازي لمنع دخول غير المعتبر من الأصول في دائرة الاعتبار.

الأمر الثاني: رواية ابن أبي عمير عنه ولو بالواسطة، كما تقدم في ترجمته في فهرست كتب الشيعة وأصولهم.

والجواب عن ذلك:

أنَّه قد تقدم في التوثيق العامة في باب رواية المشايخ الثلاثة، وقلنا: إنَّ القدر المتيقن منه وثاقة من يروون عنه بالمباشرة، ويكونون بمنزلة المشايخ المباشرين لهم، وبالتالي فيكون التعدي عن المباشر إلى غير المباشر ممن رووا عنه - أي رووا عنه بالواسطة - فهو بحاجة إلى قرينة، ولا قرينة في المقام.

وقلنا بأنَّه لو كان الأمر كذلك كما هو المدعى بالشبوت للوثاقة حتَّى ممن يروون عنهم بالواسطة، لشاع وانتشر بين الأعلام، ولأشير

إليه في غير مورد ومن غير علم من الأعلام؛ وذلك للحجم الكبير من الرواة الذين سيدخلون في دائرة هذا التوثيق العام، وحيث أنه لا عين ولا أثر في كلمات الأعلام؛ لذلك فمن الواضح بأنهم لم يفهموا منه ذلك، خصوصاً ما يترتب عليه من آثار كبيرة في حال القول بتأمية هذا المدعى، ولكن قد تقدم بأنه ليس بتام، وهو الصحيح.

الأمر الثالث: ما ذكره المحدث النوري، من أنه يمكن استظهار وثاقته من خلال رواية الحسن بن محبوب عنه^(١).

وهذا القول ضعيف جداً؛ وذلك لما تقدم مراراً من أن الحسن بن محبوب وأضرابه لم يثبت أنهم لا يروون إلا عن ثقة، كما ثبت هذا المعنى لابن أبي عمير وصفوان بن يحيى وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، بل هو يروي عن الثقة وغير الثقة من المهمل والمجهول والضعيف.

وبالتالي، فلا دلالة في روايته عن راوٍ على وثاقة ذلك الراوي، ولا تعتبر روايته عن راوي أمانة على الوثاقة، وهذا صار واضحاً.

فالنتيجة: أن صالح بن رزين لم يثبت له توثيق، بل حاله مهمل في كتب الرجال.

السادس: ذريح المحاربي، ثقة، تقدم.

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤ / ٢٩٠ - ٢٩١.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق الثاني إلى ذريح المحاربي في كتاب
من لا يحضره الفقيه غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة صالح بن الرزين،
مع أنّ نفس ذريح من الثقات.

الطريق الثامن عشر بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى ربعي بن عبد الله بن الجارود الهذلي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن ربعي بن عبد الله، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله والحميري جميعاً، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن ربعي بن عبد الله بن جارود الهذلي، وهو عربي، بصري))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق بل الطريقين؛ لأنه عند الطبقة الثانية يتفرع الطريق إلى طريق عن سعد بن عبد الله، وطريق آخر عن الحميري، وعلى كل حال، فرجال الطريق هم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الثالث: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، وجه، تقدم.

الرابع: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمّي، ثقة، جليل
القدر، تقدم.

الخامس: الحسين بن سعيد بن حماد الأهوازي، ثقة.

السادس: حماد بن عيسى الجُهنّي، غريق الجُحفّة، ثقة، صدوق،
تقدم.

السابع: ربعي بن عبد الله بن الجارود، ترجم له النجاشي في
فهرست أسماء مصنفّي الشيعة بالقول:

((ربعي بن عبد الله بن الجارود بن أبي سبرة الهذلي، أبو نعيم،
بصري، ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، وصحب
الفضيل بن يسار وأكثر الأخذ عنه، وكان خصيصاً به، وهو الذي
روى حديث الإبل.

أخبرني أحمد بن علي بن نوح، قال: حدّثنا فهد بن إبراهيم،
قال: حدّثنا محمد بن الحسن، قال: حدّثنا محمد بن موسى الحرشي،
قال: حدّثنا ربعي بن عبد الله بن الجارود، قال: سمعت الجارود يحدث،
قال: كان رجل من بني رباح يقال له: سَحيم بن أُثيل نافر غالباً، أبا
الفرزدق، يظهر الكوفة على أنّه يعقد هذا من إبله مائة وهذا من
إبله مائة إذا وردت الماء، فلمّا وردت الماء قاموا إليها بالسيوف فجعلوا
يضربوها عراقيبها، فخرج الناس على الحميرات والبغال يريدون

اللحم، قال: وعلي (عليه السلام) بالكوفة، قال: فجاء على بغلة رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلينا وهو ينادي: يا أيها الناس، لا تأكلوا من لحومها، فإنما أهل بها لغير الله عز وجل.

وله كتاب، رواه عنه عدة من أصحابنا (رحمهم الله)، منهم حماد بن عيسى، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدثنا علي بن محمد، قال: حدثنا حمزة، قال: حدثنا الحسن بن متيل، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن حماد عن ربعي بكتابه. ذكر أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن بابويه كتاب الراهب والراهبة رواية محمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن، عن أحمد بن محمد، عن القاسم بن يحيى، عن جده الحسن بن راشد في فهرسته^(١). وترجم له الشيخ الطوسي (رحمته) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((ربعي بن عبد الله الجارود، له أصل، أخبرنا به الشيخ المفيد (رحمته)، والحسين بن عبيد الله، عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه، ومحمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن سعيد بن عبد الله، والحميري، ومحمد بن يحيى، وأحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن حماد بن

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ١٦٧ الرقم ٤٤١.

عيسى، عن ربعي، ورواه الحسين بن عبيد الله عن الحسن بن حمزة العلوي، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن ربعي، ورواه ابن أبي عمير عنه^(١).

وعليه، فوثاقة الرجل واضحة، مصرح بها من النجاشي، كما يمكن أن يعضدها رواية ابن أبي عمير عنه، كما أشار إليه الشيخ الطوسي (رحمته الله)، وابن أبي عمير ثبت لدينا أنه لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة على المختار، وهو الصحيح.

فالنتيجة: أن ربعي بن عبد الله بن الجارود ثقة، معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق إلى ربعي بن عبد الله بن الجارود الهذلي في كتاب من لا يحضره الفقيه، الذي هو متفرع إلى طريقين كليهما معتبر صحيح، مضافاً إلى وثاقة ربعي بن عبد الله بن الجارود الهذلي.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٢٥ - ١٢٩ الرقم ٢٩٤.

الطريق التاسع عشر بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى رفاعه بن موسى النّخاس

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن رفاعه بن موسى النخاس، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمير، عن رفاعه بن موسى النخاس))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، جليل، شيخ الكليني، تقدم، ثقة.

الثالث: يعقوب بن يزيد بن حماد الأنباري السلمي، ثقة، صدوق، تقدم.

الرابع: محمد بن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، بل لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة، تقدم.

الخامس: رفاعه بن موسى النخاس، ترجم له النجاشي في

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٤٩.

فهرست أسماء مصنفی الشيعة بالقول:

((رفاعة بن موسى الأسدي النخاس، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، كان ثقة في حديثه، مسكوناً إلى روايته، لا يعترض عليه بشيء من الغمز، حسن الطريقة، له كتاب مبوب في الفرائض. أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدثنا أحمد بن جعفر، قال: حدثنا حميد بن زياد، قال: حدثنا أحمد بن الحسن البصري، قال: حدثنا أبو شعيب صالح بن خالد المحاملي عنه بكتابه))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي (رحمته الله) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((رفاعة بن موسى النخاس، ثقة، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، وسعد بن عبد الله، عن يعقوب بن يزيد، ومحمد بن الحسين عن محمد بن أبي عمير، وصفوان بن يحيى عنه، ورواه أيضاً أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن ابن فضال عنه))^(٢).

وذكره في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وعنوانه:

((رفاعة بن موسى الأسدي النخاس، كوفي))^(٣).

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفی الشيعة: ص ٦٦٦ الرقم ٤٣٨.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٢٩ الرقم ٢٩٦.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٢٠٥ الرقم ٢٦٣٢.

والمتحصل من جميع ما تقدم: صراحة وثاقة الرجل، واعتبار مروياته، وحسن طريقته، والسكون إلى روايته؛ ولذلك روى عنه من لا يروي إلا عن ثقة، كابن أبي عمير وصفوان بن يحيى كما تقدم.

فالنتيجة: أنَّ طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى رفاعه بن موسى النخاس معتبر صحيح، مضافاً إلى وثاقة رفاعه واعتبار مروياته.

الطريق العشرون بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى روح بن عبد الرحيم

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن روح بن عبد الرحيم، فقد رويته عن جعفر بن علي بن الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة الكوفي، عن جده الحسن بن علي الكوفي، عن الحسن بن علي بن فضال، عن غالب بن عثمان، عن روح بن عبد الرحيم))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: جعفر بن علي بن الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة الكوفي، وهذا الرجل حفيد الحسن بن علي، الذي هو حفيد عبد الله بن المغيرة الثقة الجليل، وجعفر هذا مهمل، لم يثبت له توثيق كما تقدم.

الثاني: الحسن بن علي الكوفي، وهو الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة، حفيد عبد الله بن المغيرة الثقة الجليل الورع، والحسن هذا ثقة، معتبر الحديث.

الثالث: الحسن بن علي بن فضال، ثقة، جليل، زاهد، ورع،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠٧.

تقدم.

الرابع: غالب بن عثمان، وهو غالب بن عثمان المنقري بقرينة رواية ابن فضال عنه.

ثم أن النجاشي (رحمته الله) ترجم له في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((غالب بن عثمان المنقري، مولى، كوفي، سمال بمعنى الكحال، وقيل: إنه مولى آل أعين، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ثقة، له كتاب، يرويه عنه جماعة))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((له كتاب، أخبرنا به أبو عبد الله المفيد (رحمته الله)، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد عنه، ورواه ابن الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي بن فضال عنه))^(٢).

وذكره الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((غالب بن عثمان المنقري، مولا هم، السّمّاك، الكوفي))^(٣).

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٣٠٥ الرقم ٨٣٥.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٩٧ الرقم ٥٦٢.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٢٦٧ الرقم ٣٨٤١.

وعليه، فغالبا بن عثمان المنقري ثقة، معتبر الرواية.

الخامس: روح بن عبد الرحيم، ترجم له النجاشي في فهرست
أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((روح بن عبد الرحيم، شريك المعلى بن خنيس، كوفي، ثقة،
روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب، رواه عنه غالب بن عثمان.

أخبرنا العباس بن عمر المعروف بابن مروان الكلوداني، قال:
حدّثنا علي بن الحسين بن بابويه، عن الحميري، عن محمد بن أحمد،
عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي، قال: حدّثنا علي بن الحسن بن
فضال، عن غالب بن عثمان، عن روح بكتابه))^(١).

وذكره الشيخ الطوسي في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق
(عليه السلام)، وقال عنه: ((روح بن عبد الرحيم بن روح الكوفي))^(٢).

وعليه، فالرجل ثقة، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه
إلى روح بن عبد الرحيم غير معتبر؛ لعدم وثاقة جعفر، مع أنّ روحاً
نفسه ثقة، معتبر الحديث.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ١٦٨ الرقم ٤٤٤.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٢٠٤ الرقم ٢٦١٧.

الطريق الحادي والعشرون بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى رُومي بن زرارة

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن رومي بن زرارة، فقد رويته عن جعفر بن محمد بن مسرور (رضي الله عنه)، عن الحسين بن محمد بن عامر، عن عمّه عبد الله بن عامر، عن محمد بن أبي عمير، عن رومي بن زرارة))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: جعفر بن محمد بن مسرور، لم يثبت له توثيق، غير معتبر الحديث، تقدم.

الثاني: الحسن بن محمد بن عامر أبو عبد الله الأشعري، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: عبد الله بن عامر بن عمران الأشعري، ثقة، وجه، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: محمد بن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، بل لا يروي

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١١٢.

ولا يرسل إلا عن ثقة، تقدم.

الخامس: رُومي بن زرارة بن أعين، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((رُومي بن زرارة بن أعين الشيباني، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، ثقة، قليل، الحديث، له كتاب رواه ابن عيَّاش، قال: حدَّثنا علي بن محمد بن زياد التستري، قال: حدَّثنا أبو الفضل إدریس بن مسلم الجواني، قال: حدَّثنا محمد بن بكر يباع القطن قال: حدَّثني رومي بن زرارة))^(١).

وذكره كذلك الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((رومي بن زرارة بن أعين الشيباني، مولا هم، كوفي))^(٢).

فالنتيجة: أنَّ الرجل ثقة، معتبر الحديث.

فالنتيجة النهائية في الطريق: أنَّ طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى رومي بن زرارة بن أعين الشيباني غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة جعفر بن محمد بن مسرور، مع أنَّ رومياً نفسه ثقة، معتبر الحديث.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٦٦ الرقم ٤٤٠.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٢٠٦ الرقم ٢٦٥٢.

الطريق الثاني والعشرون بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى رَيَّان بن الصَّلْت

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن ريان بن الصلت، فقد رويته عن أبي، ومحمد بن موسى بن المتوكل، ومحمد بن علي ماجيلويه، والحسين بن إبراهيم (رضي الله عنهم)، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن ريان بن الصلت))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، بل الطرق الأربعة كما هو الصحيح، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدم.

الثاني: محمد بن موسى بن المتوكل، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الثالث: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية، تقدم.

الرابع: الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكاتب، شيخ

الصدوق، روى عنه كثيراً مترحماً ومُترَضِّياً عليه، وقد ورد بعدة عناوين منها:

١ - الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هاشم المؤدب.

٢ - الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هاشم المكاتب.

٣ - الحسين بن إبراهيم بن أحمد الكاتب.

وعلى جميع التقادير، فلم نجد وجهاً للتوثيق سوى تَرْضِي الصدوق (عَلَيْهِ السَّلَام) عنه، ولكن تقدم الحديث مفصلاً أَنَّ نفس تَرْضِي الصدوق لا يورث الاطمئنان بوثاقة الراوي واعتبار مروياته، وإن كان يحمل قيمة احتمالية تنفع أن تدخل في محور بناء الاطمئنان، ولكن يحتاج إلى قرائن وشواهد ومؤيدات أخرى تحمل قيمةً احتماليةً أخرى، حتّى يمكن باجتماعها مع ترضي الشيخ الصدوق أن تورث الاطمئنان بحال الراوي.

وعليه، فالحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هاشم المؤدب أو الكاتب أو المكاتب مهمّل، لم يرد بحقه توثيق، فلا اعتبار لمروياته.

الخامس: علي بن إبراهيم بن هاشم، صاحب التفسير، ثقة، تقدم.

السادس: والده إبراهيم بن هاشم القمّي، معتبر الحديث، تقدم.

السابع: ريان بن الصلت، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء

مصنفي الشيعة بالقول:

((ريان بن الصلت الأشعري القمي، أبو علي، روى عن الرضا (عليه السلام)، كان ثقةً، صدوقاً، ذكر أن له كتاباً، جمع فيه كلام الرضا (عليه السلام) في الفرق بين الآل والأئمة.

قال أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله (رحمته الله): أخبرنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا عبد الله بن جعفر عن ريان بن الصلت به، وقال: رأيت في نسخة أخرى ريان بن شبيب))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((ريان بن الصلت، له كتاب، أخبرنا به الشيخ المفيد والحسين بن عبيد الله، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، وحمزة بن محمد ومحمد بن علي، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ريان بن الصلت))^(٢).

وتعرض لذكره في الرجال في ثلاثة موارد، منها:

الأول: في عداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، وقال عنه: ((ريان بن الصلت، بغدادي، ثقة، خراساني الأصل))^(٣).

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٦٥ الرقم ٤٣٧.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٢٩ الرقم ٢٩٥.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٣٥٧ الرقم ٥٢٩٣.

الثاني: في عِدَاد أصحاب الإمام علي الهادي (عليه السلام)، وقال عنه: ((ريان بن الصلات البغدادي، ثقة))^(١).

الثالث: في عِدَاد من لم يرو عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)، وقال عنه: ((ريان بن الصلت، روى عنه إبراهيم بن هاشم))^(٢).

نعم، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ هذا المورد وغيرها من الموارد إنّما هي من موارد الإشكال على الشيخ الطوسي (رحمته الله)، وهو أنّه كيف يعد الرجل من أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام) والإمام الهادي (عليه السلام) وفي عِدَاد من لم يرو عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)؟ وهو تناقض واضح وصريح. ووجهنا المقام فيما سبق وأمثاله بالمختار في رجال الشيخ الطوسي من أنّه كان مجرد مسودة أولية، لم تُتَح الفرصة للشيخ الطوسي (رحمته الله) لمراجعته وترتيبه بالشكل النهائي المطلوب، وإخراجه بصورة مبيضة نهائية.

وعليه، فوثاقة ريان بن الصلت مصرح بها من النجاشي والشيخ الطوسي (رحمته الله)، بل كان الرجل صدوقاً، ويعضدها رواية ابن أبي عمير محمد بن زياد عنه، كما في تهذيب الأحكام^(٣).

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق إلى ريان بن الصلت في كتاب

(١) المصدر السابق: ص ٣٨٦ الرقم ٥٦٩٢.

(٢) المصدر نفسه: ص ٤٢٦ الرقم ٦١٢٩.

(٣) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٢ / ٣٦٩ الرقم ١٥٣٣.

من لا يحضره الفقيه عن طريق والده ومحمد بن موسى بن المتوكل
ومحمد بن علي ماجيلويه معتبر، وأمّا من خلال الحسين بن إبراهيم،
فلعدم ثبوت وثاقته، فلا يكون معتبراً، مع أنّ نفس ريان بن الصلت
ثقة، صدوق، معتبر الحديث.

الطريق الثالث والعشرون بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى زرارة بن أعين

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن زرارة بن أعين، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن محمد بن عيسى بن عبيد، والحسن بن ظريف، وعلي بن إسماعيل بن عيسى، كلهم عن حماد بن عيسى، عن حريز بن عبد الله، عن زرارة بن أعين))^(١).

ومن الواضح أنّ هذا الطريق في حقيقته ينحل إلى أربعة طرق.

يقع الكلام في رجال الطريق أو الطرق بالأحرى، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة،

تقدم.

الثاني: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، جليل،

تقدم.

الثالث: محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، ثقة، معتبر الحديث،

تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠.

الرابع: الحسن بن ظريف، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: علي بن إسماعيل بن عيسى، لم يثبت له توثيق، تقدم.

السادس: حماد بن عيسى الجهنّي، غريق الجحفة، ثقة، صدوق، تقدم.

السابع: حريز بن عبد الله السجستاني، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدم.

الثامن: زرارة بن أعين، ومن الواضح أنّه لا كلام في وثاقة زرارة واعتبار مروياته، فالرجل من أعمدة الحديث عند الإمامية، ولكن مقتضى البحث العلمي يفرض علينا الإشارة إلى مناشئ ترجمة الرجل، فقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((زرارة بن أعين بن سُنْسَن، مولى لبني عبد الله بن عمر السّمين بن أسعد بن همام بن فرّة بن الذّهل بن شيان، أبو الحسن، شيخ أصحابنا في زمانه ومتقدمهم، وكان قارئاً، فقيهاً، متكلماً، شاعراً، أديباً، قد اجتمعت فيه خصال الفضل والدين، صادقاً فيما يرويه.

قال أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه (عليه السلام): رأيت له كتاباً في الاستطاعة والجبر، ثمّ قال: أخبرني أبي ومحمد بن الحسن وعبد الله بن جعفر، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه، عن زرارة، ومات زرارة سنة خمسين

ومائة))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي (عليه السلام) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((زرارة بن أعين، واسمه عبد ربّه، يُكنّى أبا الحسن، وزرارة لقب له، وكان أعين بن سُنْسُن عبداً رومياً لرجلٍ من بني شيبان، تعلم القرآن ثمّ أعتقه، فعرض عليه أن يدخل في نسبه، فأبى أعين أن يفعله، وقال له: أقرني على ولائي، وكان سُنْسُن راهباً في بلد الروم.

وزرارة يُكنّى أبا علي أيضاً، وله عدة أولاد منهم: الحسن والحسين ورومي وعبيد، وكان أحول، وعبد الله ويحيى بنو زرارة، ولزرارة إخوة جماعة منهم: حمران وكان نحويّاً، وله ابنان حمزة بن حمران ومحمد بن حمران، وبُكير بن أعين يُكنّى أبا الجهم، وابنه عبد الله بن بُكير، وعبد الرحمن بن أعين، وعبد الملك بن أعين وابنه ضريس بن عبد الملك، ولهم روايات كثيرة وأصول وتصانيف، سنذكرها في أبوابها إن شاء الله تعالى، ولهم أيضاً روايات عن علي بن الحسين (عليه السلام) والباقر (عليه السلام) والصادق (عليه السلام)، فذكرهم في كتاب الرجال إن شاء الله تعالى.

ولزرارة تصانيف، منها: كتاب الاستطاعة والجبر، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن سعد بن عبد الله والحميري، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٧٥ الرقم ٤٦٣.

عنه))^(١).

وعليه، فزرارة بن أعين شيخ أصحابنا في زمانه ومتقدمهم.

فالنتيجة: أنَّ طرق الشيخ الصدوق إلى زرارة بن أعين في كتاب من لا يحضره الفقيه كلّها معتبرة ما عدا طريق علي بن إسماعيل بن عيسى؛ وذلك لعدم ثبوت وثاقة الرجل، مع أنَّ زرارة نفسه ثقة، معتبر الحديث.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٣٣ - ١٣٤ الرقم ٣١٢.

الطريق الرابع والعشرون بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى زُرعة بن محمد الحضرمي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن زُرعة عن سماعة، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن أخيه الحسن، عن زُرعة بن محمد الحضرمي، عن سماعة بن مهران))^(١).

ويقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمّي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الرابع: الحسين بن سعيد بن حماد الأهوازي، ثقة، تقدم.

الخامس: الحسن بن سعيد بن حماد الأهوازي، أخو الحسين بن

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٤.

سعيد بن حماد الأهوازي، وترجم لهما النجاشي مشتركين في فهرست
أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((الحسن بن سعيد بن حماد بن مهران، مولى علي بن الحسين
(عليه السلام)، أبو محمد الأهوازي، شارك أخاه الحسين في الكتب الثلاثين
المصنفة، وإنما أكثر اشتهار الحسين أخيه بها، خاله جعفر بن يحيى بن
سعد الأحول، من رجال أبي جعفر الثاني (عليه السلام)، ذكره سعد بن عبد
الله.

وكتب ابني سعيد كتب حسنة، معول عليها، معمول بها، وهي
ثلاثون كتاباً: كتاب الوضوء، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب
الصوم، كتاب الحج، كتاب النكاح، كتاب الطلاق، كتاب العتق
والتدبير والمكاتبة، كتاب الإيمان والنذور، كتاب التجارات والإجازات،
كتاب الخمس، كتاب الشهادات، كتاب الصيد والذبائح، كتاب
المكاسب، كتاب الأشربة، كتاب الزيارات، كتاب التقية، كتاب الرد
على الغلاة، كتاب المناقب، كتاب المثالب، كتاب الزهد، كتاب المروءة،
كتاب حقوق المؤمنين وفضلهم، كتاب تفسير القرآن، كتاب الوصايا،
كتاب الفرائض، كتاب الحدود، كتاب الديات، كتاب الملاحم، كتاب
الدعاء، أخبرنا بهذه الكتب غير واحد من أصحابنا من طرق مختلفة
كثيرة))^(١).

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٥٨ الرقم ١٣٦ - ١٣٧.

وترجم له الشيخ الطوسي (رحمته الله) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((الحسن بن سعيد بن حماد بن سعيد بن مهران الأهوازي، من موالي علي بن الحسين (عليه السلام)، أخو الحسين بن سعيد، ثقة، روى جميع ما صنفه أخوه عنه جميع شيوخه، وزاد عليه بروايته عن زُرعة عن سماعة، فإنه يختص به الحسن، والحسين إنما يرويه عن أخيه عن زُرعة، والباقي هما متساويان فيه، وسنذكر كتب أخيه إذا ذكرناه، والطريق إلى روايتهما واحد)) (١).

وعليه، فالحسن بن سعيد بن حماد الأهوازي ثقة، معتبر الحديث، وطرقهم مشتركة إلا الطريق محل الكلام، الذي نحن بصدد، حيث يختص به الحسن، وبذلك يزيد على أخيه الحسين بهذا الطريق. وعليه، فالحسن بن سعيد بن حماد الأهوازي ثقة، معتبر الحديث كما تقدم.

السادس: زُرعة بن محمد الحضرمي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((زُرعة بن محمد أبو محمد الحضرمي، ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، وكان صاحب سماعة وأكثر عنه ووقف، له كتاب، يرويه عنه جماعة، أخبرنا علي بن أحمد، قال: حدثنا محمد

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٠٤ - ١٠٥ الرقم ١٩٧.

بن الحسن بن الوليد، قال: حدّثنا محمد بن الحسن الصفّار وسعد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر والحسن بن مّثيل، عن يعقوب بن يزيد عن زُرعة بكتابه^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي (رحمته الله) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((زُرعة بن محمد الحضرمي، واقفي المذهب، له أصل، أخبرنا به عدة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن بابويه، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن يعقوب بن يزيد، عن الحسن بن محمد الحضرمي عنه، وأخبرنا ابن أبي جيد عن ابن الوليد، عن الصفّار، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن عيسى بن سعيد، عن أخيه الحسن، عن زُرعة))^(٢).

وذكره كذلك في رجاله في ثلاثة موارد:

الأول: حينما عدّه في عِدَاد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((زُرعة بن محمد الحضرمي))^(٣).

الثاني: حينما عدّه في عِدَاد أصحاب الإمام موسى الكاظم (عليه السلام)، وأشار إلى كونه واقفياً^(٤).

الثالث: حينما عدّه في عِدَاد من لم يرو عن واحد من الأئمة

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٧٦ الرقم ٤٦٦.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٣٤ الرقم ٣١٣.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٢١١ الرقم ٢٧٥٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٣٧ الرقم ٥٠١١.

(عليه السلام)، وعلّق عليه بالقول: ((زُرعة بن محمد عن سماعة))^(١).

وتقدم توجيه عدّ الشيخ الطوسي (عليه السلام) بعض الرواة في عداد بعض أصحاب الأئمة (عليهم السلام)، ومن ثمّ يعدّهم في عداد من لم يرو عن واحد منهم (عليهم السلام)، وهو كونه من باب أنّ كتاب الرجال للشيخ الطوسي كان بمثابة المسوّدة الأولى كما وصلتنا، ولم يكتمل النظر فيها وإعدادها بصورة نهائية، فبالتالي تقع فيه مثل هذه الأخطاء والملاحظات.

نعم، لا بدّ من الإشارة إلى مسألة، وهي ما ذكره الكشي في رجاله:

١ - أبو عمرو قال: سمعت حمّويه، قال: زُرعة بن محمد الحضرمي، واقفيّ.

٢ - حدّثني علي بن محمد بن قُتيبة، قال: حدّثني الفضل، قال: حدّثني محمد بن الحسن الواسطي ومحمد بن يونس، قالوا: حدّثنا الحسن بن قِيامة الصيرفي، قال: سألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام)، فقلت: جُعِلت فداك، ما فعل أبوك؟ قال: مَضَى كما مضى آبؤه (عليه السلام)، قلت: فيكف أصنع بحديث حدّثني به زُرعة بن محمد الحضرمي، عن سماعة بن مهران، أنّ أبا عبد الله (عليه السلام) قال: إنّ ابني هذا فيه شبه من خمسة أنبياء، يحسد كما حَسَد يوسف (عليه السلام)، ويغيب كما غاب يونس، وذكر

ثلاثة آخر؟ قال: كَذِبُ زُرْعَةٍ، ليس هكذا حديث سَمَاعَةَ، إِنَّمَا قَالَ: صاحب هذا الأمر - يعني القائم (عليه السلام) - فيه شبه من خمس أنبياء، ولم يقل: ابني))^(١).

والرواية صريحة في كذب زُرْعَةٍ فيما رواه عن سَمَاعَةَ، ولكن من الواضح أَنَّهُ لا يمكن الاعتماد على هذه الرواية؛ من جهة كونها ضعيفة من ناحية السند، فَإِنَّ فيها جملة من المهملين الذين لم يثبت لهم توثيق، كمحمد بن الحسن الواسطي والحسين بن قِيَامَةَ، والחדش في علي بن محمد بن قُتَيْبَةَ، كُلٌّ ذلك يمنع عن التمسك بدلالاتها، كما هو واضح. نعم، الرواية الأولى معتبرة؛ لذلك نلتزم بكون الرجل واقفياً، خصوصاً بعد تأكيد الشيخ الطوسي لذلك الأمر في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، كما تقدم.

وعليه، فزُرْعَةُ بن محمد الحضرمي ثقة، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أَنَّ طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى زُرْعَةَ بن محمد الحضرمي معتبر، مضافاً إلى وثاقة زُرْعَةَ بن محمد الحضرمي.

(١) ينظر: الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ١ / ٧٧٤ الرقم ٩٠٤.

الطريق الخامس والعشرون بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى زكريا بن آدم القمّي

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن زكريا بن آدم، فقد رويته عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني، عن علي بن إبراهيم، عن أحمد بن إسحاق بن سعد، عن زكريا بن آدم القمّي صاحب الرضا (عليه السلام)))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني، ثقة، تقدم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي، صاحب التفسير، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: أحمد بن إسحاق بن سعد الأشعري القمّي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((أحمد بن إسحاق بن عبد الله بن سعد بن مالك بن الأحوص الأشعري القمّي، أبو علي القمّي، وكان وافد القميين، وروى عن أبي جعفر الثاني (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، وكان خاصة أبي محمد (عليه السلام)).

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٧١.

قال أبو الحسن علي بن عبد الواحد الخُمري (رحمته الله) وأحمد بن الحسين (رحمته الله): رأيت من كتبه كتاب علل الصوم كبير، ومسائل الرجال لأبي الحسن الثالث (عليه السلام)، جمعه.

قال أبو العباس أحمد بن علي بن نوح الصيرفي: أخبرنا أحمد بن محمد بن يحيى العطار، قال: حدثنا سعد به عنه، وأخبرني إجازة أبو عبد الله القزويني، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن سعد عنه بكتبه))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي (رحمته الله) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((أحمد بن إسحاق بن عبد الله بن سعد بن مالك بن الأحوص الأشعري، أبو علي، كبير القدر، وكان من خواص أبي محمد (عليه السلام)، ورأى صاحب الزمان (عليه السلام)، وهو شيخ القميين ووافدهم، وله كتب، منها: كتاب علل الصلاة كبير، ومسائل الرجال لأبي الحسن الثالث (عليه السلام)، أخبرنا بها الحسين بن عبيد الله وابن أبي جيد، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن سعد بن عبد الله عنه))^(٢).

وذكره الشيخ الطوسي كذلك في رجاله تارةً في عداد أصحاب الإمام محمد الجواد (عليه السلام)، ولم يذكره بشيء^(٣)، وأخرى في عداد أصحاب

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٩١ الرقم ٢٢٥.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٧٠ الرقم ٧٨.

(٣) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٧٣ الرقم ٥٥٢٦.

الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)، ووصفه بالقول: ((أحمد بن إسحاق بن سعد الأشعري، قمّي، ثقة))^(١).

فالنتيجة: أنّ وثاقة الرجل، بل جلالة قدره واضحة، لا لبس فيها.

الرابع: زكريا بن آدم بن عبد الله بن سعد الأشعري القمّي، ثقة، جليل القدر، معتبر الحديث، تقدم.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى زكريا بن آدم الأشعري القمّي معتبر؛ لوثاقة من وقع فيه، مضافاً إلى وثاقة زكريا بن آدم نفسه.

(١) المصدر السابق: ص ٣٩٧ الرقم ٥٨١٧.

الطريق السادس والعشرون بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى زكريا بن مالك الجعفي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن زكريا بن مالك الجعفي، فقد رويته عن الحسين بن أحمد بن إدريس (رحمته الله)، عن أبيه، عن محمد بن أحمد، عن علي بن إسماعيل، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الله بن مسكان، عن عبد العباس الفضل بن عبد الملك، عن زكريا بن مالك الجعفي))^(١).

وقال في مورد آخر:

((وما كان فيه عن زكريا النّقاّض (وهو أيضاً زكريا بن مالك الجعفي)، فقد رويته عن أبي (رحمته الله)، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن علي بن إسماعيل، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الله بن مسكان، عن عبد أبي العباس الفضل بن عبد الملك، عن زكريا النّقاّض وهو زكريا بن مالك الجعفي))^(٢).

وعليه، فهنا طريقان لا بدّ من تنقيح رجالهما.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٨٢.

(٢) المصدر نفسه: ص ٧٢.

أما الطريق الأول فرجاله:

الأول: الحسين بن أحمد بن إدريس الأشعري القمّي، ثقة، معتبر الحديث، ودوره شرفي في نقل روايات وكتب أبيه، وبالتالي فلو لم تثبت وثاقته لما أضر ذلك في اعتبار مروياته.

الثاني: والده أحمد بن إدريس الأشعري القمّي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الثالث: محمد بن أحمد، الظاهر أنّه محمد بن أحمد بن علي بن الصلت القمّي، من مشايخ الكليني، معتبر الرواية.

الرابع: علي بن إسماعيل بن عيسى، لم يثبت له توثيق.

الخامس: صفوان بن يحيى، ثقة، بل لا يروي إلا عن ثقة، بل لا يرسل إلا عن ثقة، تقدم.

السادس: عبد الله بن مسكان، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

السابع: الفضل بن عبد الملك، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((الفضل بن عبد الملك، أبو العباس البَقّاق، مولى، كوفي، ثقة، عين، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب، يرويه داود بن حصين، أخبرنا أحمد بن محمد بن الجراح، قال: حدّثنا علي بن همام، قال: حدّثنا المنذر بن زياد، قال: حدّثنا محمد بن عبد الملك بن غالب،

قال: حدثنا الحسين بن داود بن حصين عن أبيه عنه بكتابه^(١).

وذكره الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((الفضل بن عبد الملك أبو العباس البقباق، كوفي))^(٢).

وعليه، فوثاقة الرجل واعتبار مروياته واضحة، لا لبس فيها.

الثامن: زكريا بن مالك الجعفي، وهو زكريا النّقّاض، بعد التّبع لم نجد للرجل ترجمة تذكر، يُعرف منها حاله من ناحية الوثاقة في الحديث من عدمها، وبالتالي فلا معطيات رجالية بين أيدينا على هذه الشخصية.

نعم، ذكره الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((زكريا بن مالك الجعفي الكوفي))^(٣).

وعليه، فالرجل مهمّل، لم يثبت له توثيق.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق الأول في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى زكريا بن مالك الجعفي النّقّاض غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة علي بن إسماعيل بن عيسى، مضافاً إلى أنّ نفس زكريا بن مالك

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٣٠٨ الرقم ٨٤٣.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٢٦٨ الرقم ٣٨٥٨.

(٣) المصدر نفسه: ص ٢١٠ الرقم ٢٧٢٥.

النخعي النقا ض لم يثبت له توثيق.

وأما الكلام في الطريق الثاني، فرجاله:

الأول: والده علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، جليل، تقدم.

الثاني: محمد بن يحيى العطار، شيخ الكليني، ثقة، عين، تقدم.

الثالث: محمد بن أحمد بن علي بن الصلت القمي، معتبر الرواية، تقدم.

الرابع: علي بن إسماعيل بن عيسى، لم يثبت له توثيق، تقدم.

الخامس: صفوان بن يحيى، ثقة، وجه، لا يروي بل ولا يرسل إلا عن ثقة، كما هو الصحيح، تقدم.

السادس: عبد الله بن مسكان، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

السابع: الفضل بن عبد الملك، أبو العباس البقباق، ثقة، عين، معتبر الحديث، تقدم.

الثامن: زكريا النقا ض، أو زكريا بن مالك الجعفي، مهمل، لم يثبت له توثيق، تقدم.

وعليه، فطريق الصدوق الثاني في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى زكريا بن مالك الجعفي (زكريا النقا ض) غير معتبر؛ وذلك لعدم

ثبوت وثاقة علي بن إسماعيل بن عيسى، مضافاً إلى عدم وثاقة زكريا بن مالك الجعفي (زكريا النقا).

الطريق السابع والعشرون بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى محمد بن مسلم بن شهاب الزَّهري

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الزهري، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)،
عن سعد بن عبد الله، عن القاسم بن محمد الأصبهاني، عن سليمان
بن داود المنقري، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري واسمه محمد بن
مسلم بن شهاب، عن علي بن الحسين (عليه السلام) ((١)).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة،
تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة،
جليل، تقدم.

الثالث: القاسم بن محمد الأصبهاني (الأصفهاني)، وهو القاسم
بن محمد القمّي المعروف بكاسولا، غير موثق، لكن يجوز أن يخرج أن
كلامه كشاهد أو مؤيد.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٨٥.

الرابع: سليمان بن داود المنقري، تعارض فيه التوثيق والتضعيف، فالرجل غير معتبر الحديث.

الخامس: سفيان بن عُيَيْنَة، والرجل من رجال بل أركان العامة، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((سفيان بن عُيَيْنَة بن أبي عمران الهلالي، كان جده أبو عمران عاملاً من عمال خالد القسري، له نسخة عن جعفر بن محمد (عليه السلام)).

أخبرنا أحمد بن علي، قال: حدّثنا محمد بن الحسن، قال: حدّثنا الحميري، وأخبرنا أحمد بن علي بن العباس، عن أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدّثنا الحميري، قال: حدّثنا محمد بن أبي عبد الرحمن عنه))^(١).

وذكره الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي، مولاهم، أبو محمد الكوفي، أقام بمكة))^(٢).

وقال الكشي في سفيان بن عيينة: ((محمد بن مسعود، قال: حدّثنا علي بن الحسن، قال: حدّثنا محمد بن الوليد، قال: حدّثنا العباس بن هلال، قال: ذكر أبو الحسن الرضا (عليه السلام): أن سفيان بن عيينة لقي أبا

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٩٠ الرقم ٥٠٦.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٢٢٠ الرقم ٢٩٢٥.

عبد الله (عليه السلام) فقال له: يا أبا عبد الله، إلى متى هذه التقية وقد بلغت هذا السن؟ فقال: والذي بعث محمداً بالحق، لو أن رجلاً صلى ما بين الركن والمقام عمره، ثم لقي الله بغير ولايتنا أهل البيت لَلَّيَّ الله بميتة جاهلية))^(١).

ومن الواضح أن الرواية مخدوشة سنداً؛ وذلك لأن العباس بن هلال الشامي مهمل، لم يثبت له توثيق وإن روى فيما يُسمى بتفسير القمّي، ولكن ذلك لا يكفي لإثبات وثاقته كما هو المختار؛ من جهة عدم ثبوت نسبة ما بأيدينا من التفسير إلى علي بن إبراهيم القمّي نفسه، مضافاً إلى أنه لا دلالة للورود في التفسير بنفسه على وثاقة الراوي في الحديث على تفصيل تقدم.

وأما من ناحية الدلالة، فمن الواضح أنه لا دلالة للرواية على الوثاقة في الحديث بوجه، ووقوع الرجل فيما يُسمى بتفسير القمّي حيث روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وروى عنه سليمان بن داود المنقري في سورة البقرة تفسير قوله تعالى: ﴿فَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ﴾^(٢).

وتقدم الحديث عن أن نفس الوقوع في أسناد ما يُسمى بتفسير القمّي ليس بكافٍ للقول بوثاقة الراوي؛ وذلك لعدم ثبوت نسبة ما

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٦٨٩ الرقم ٧٣٥.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٠٠.

بأيدينا من التفسير إلى القمّي، هذا من جانب، ومن جانب آخر عدم ثبوت دلالة ما قيل بدلالته من كلمات المقدمة على وثاقة من روى عنه في التفسير على تفصيل تقدم.

وعليه، فسُفيان بن عُيينة مهمل، لم يثبت له توثيق.

السادس: محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، والرجل من رواة العامة، ولم نجد بالمقدار الذي بحثنا فيه ما يصلح أن يكون وجهاً للقول بوثاقة الرجل في الحديث، وعليه فالرجل مهمل، لا اعتبار لمروياته.

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق إلى محمد بن مسلم بن شهاب الزهري في كتاب من لا يحضره الفقيه غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة جمع ممن روى من رجال الطريق، كسُفيان بن عيينة والقاسم بن محمد الأصفهاني الملقب بكاسولا، وتعارض التوثيق والتضعيف في سليمان بن داود المنقري، مضافاً إلى عدم ثبوت وثاقة الزهري نفسه.

الطريق الثامن والعشرون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى زياد بن سَوقَة

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن زياد بن سَوقَة، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أيوب بن نوح، عن محمد بن أبي عُمير، عن زياد بن سَوقَة))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: أيوب بن نوح بن دراج، ثقة، عظيم المنزلة، تقدم.

الرابع: محمد بن أبي عُمير، أوثق الناس في الحديث، لا يروي بل ولا يرسل إلا عن ثقة، تقدم.

الخامس: زياد بن سَوقَة، وثقه النجاشي صريحاً حينما تكلم في

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٥٠.

ترجمة حفص بن سَوقة^(١).

وتعرض لذكره الشيخ الطوسي في عداد أصحاب الإمام علي بن الحسين (عليه السلام)^(٢).

ويعضد وثاقته رواية ابن أبي عمير عنه، كما في الطريق إلى زياد بن سَوقة محل الكلام، وبالتالي فوثاقة الرجل واعتبار مروياته واضحة صريحة.

فالنتيجة: أنَّ طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى زياد بن سَوقة صحيح معتبر، مضافاً إلى وثاقة زياد نفس واعتبار مروياته.

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٣٥ الرقم ٣٤٨.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١١٤ الرقم ١١٢٨.

الطريق التاسع والعشرون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى زياد بن مروان القندي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن زياد بن مروان القندي، فقد رويته عن أبي
(رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن عيسى بن عبيد،
ويعقوب بن يزيد، عن زياد بن مروان القندي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة،
تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة،
جليل، تقدم.

الثالث: محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، ثقة، معتبر الحديث،
تقدم.

الرابع: يعقوب بن يزيد بن حماد الأنباري السلمي، ثقة،
صدوق، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٦٦.

الخامس: زياد بن مروان القندي، ترجم له النجاشي في فهرست
أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((زياد بن مروان، أبو الفضل، وقيل: أبو عبد الله الأنباري
القندي، مولى بني هاشم، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)،
ووقف في الرضا (عليه السلام)، له كتاب، يرويه عنه جماعة، أخبرنا أحمد بن
محمد هارون وغيره، عن أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا
أحمد بن يوسف بن يعقوب الجعفي، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل
الزعفراني عن زياد بكتابه))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي (رحمته الله) في فهرست كتب الشيعة
وأصولهم بالقول:

((زياد بن مروان القندي، له كتاب، أخبرنا به الحسين بن عبيد
الله، عن محمد بن علي بن الحسين، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن
يعقوب بن يزيد عنه))^(٢).

وذكره في رجاله في موردين:

الأول: في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وترجم له
بالقول: ((زياد بن مروان القندي الأنباري، أبو الفضل))^(٣).

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٧١ الرقم ٤٥٠.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٣١ الرقم ٣٠٢.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٢٠٨ الرقم ٢٦٩٤.

الثاني: ذكره في عداد الإمام موسى الكاظم (عليه السلام)، وقال عنه: ((زياد بن مروان القندي، مولى بني هاشم، يُكنى أبا الفضل، له كتاب، واقفي))^(١).

وترجم له العلامة الحلي (عليه السلام) في خلاصة الأقوال بما حاصله:

((زياد بن مروان القندي، بالقاف والنون والبدال المهملة، يكنى أبا الفضل، وقيل: أبا عبد الله الأنباري، مولى بني هاشم، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام) ووقف في الرضا (عليه السلام)، قال الكشي: عن حمدويه حدثنا الحسن بن موسى قال زياد: هو أحد أركان الوقف، وبالجملة فهو عندي مردود الرواية))^(٢).

ومن الواضح أنّ سبب رد روايته من قبل العلامة الحلي (عليه السلام) هو وقفه، كما هو حال جملة من الأعلام ممن لا يقبل رواية غير الإمامي، وإن كان هذا مبني على أساس غير صحيح، والصحيح - كما هو المختار - قبول إخبار الثقة، أعم من كونه إمامياً أو غير إمامي، شيعياً أو غير شيعي وهكذا؛ وذلك لأنّ عمدة الدليل على حجية خبر الثقة سيرة العقلاء، والعقلاء لا يفرّقون بين الشيعي وغير الشيعي في الحجية والقبول طالما كان المناط في الحجية - وهو إيراد إخباره للأطمئنان بمؤدى الأخبار - متوفّر في خبر الثقة، لا بشرط من ناحية

(١) المصدر السابق: ص ٣٣٧ الرقم ٥٠١٢.

(٢) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٣٤٩ الرقم ١٣٨٠.

عقيدته ومذهبه واعتقاده.

ثمَّ أنّه وإن كان لم يصرح بالأعلام بوثاقة القندي، ولكن يمكن استفادة تلك الوثاقة من رواية ابن أبي عمير عنه في جملة من الموارد، كما في تهذيب الأحكام للشيخ الطوسي في باب ما يجب أن يُخرج من الصدقة^(١)، وكذلك ما ورد في الكافي عن الكليني في باب السجود^(٢)، وكذلك في باب حد الرضاع الذي يُحرّم^(٣)، وكذلك ما ورد في الوافي للকাশاني (رحمته الله)^(٤).

وابن أبي عمير كما ثبت لدينا لا يروي بل لا يُرسل إلا عن ثقة كما تقدم. وعليه، فزياد بن مروان القندي ثقة، معتبر الحديث. فالنتيجة: أن طريق الشيخ الصدوق إلى زياد بن مروان القندي في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة زياد بن مروان نفسه واعتبار مروياته.

(١) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٤ / ٦٣ ح ١٧١.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ٣ / ٣٢٨ ح ٢٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٥ / ٤٣٨ ح ٦.

(٤) ينظر: الكاشاني، الوافي: ١٠ / ٢٠٧ ح ١٤٥١.

الطريق الثلاثون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى زيد الشحام

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن زيد الشحام، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن عبد الحميد، عن أبي جميلة، عن زيد الشحام أبي أسامة))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، جليل، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الرابع: محمد بن عبد الحميد، وهو مشترك بين أكثر من واحد من الثقات وغير الثقات، ولكن الظاهر أنه محمد بن عبد الحميد

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١١.

العطار؛ بقرينة ما في كامل الزيارات من ورود السند هذا بعينه، مصرحاً فيه بكونه محمد بن عبد الحميد هو العطار، حيث ورد في باب قول جبرائيل لرسول الله (ﷺ)، وهو الباب السابع عشر، الحديث الثاني، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن عبد الحميد العطار، عن أبي جميلة المفضل بن صالح، عن أبي أسامة زيد الشحام، عن أبي عبد الله (عليه السلام) (١).

ومحمد بن عبد الحميد العطار، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((محمد بن عبد الحميد بن سالم العطار، أبو جعفر، روى عبد الحميد عن أبي الحسن موسى (عليه السلام)، وكان ثقة من أصحابنا الكوفيين، له كتاب النوادر، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى، عن عبد الله بن جعفر عنه بالكتاب)) (٢).

ويعضد وثاقة الرجل رواية ابن أبي عمير عنه، كما في تهذيب الأحكام في باب مستحق الفطرة (٣).

وعليه فمحمد بن عبد الحميد العطار ثقة معتبر الحديث.

الخامس: أبو جميلة، المفضل بن صالح، من الرواة الذين

(١) ينظر: ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ١٢٨ ح ٢.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٣٩ الرقم ٩٠٦.

(٣) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٨٧/٤ ح ٢٥٣.

تعارض فيهم التضعيف والتوثيق، أمّا التضعيف فمنشؤه أمران:

الأول: ما ذكره النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة في

ترجمة جابر بن يزيد الجعفي، حيث قال:

((وروى عنه - أي عن جابر بن يزيد الجعفي - جماعة غُمز فيهم

وُضعّفوا، منهم عمرو بن شمر، ومفضل بن صالح، ومنخل بن

جميل، ويوسف بن يعقوب))^(١).

ولكن قد يُناقش فيه من جهة أنّ النجاشي - كما هو واضح - لم

يبيّن من الذين غمز بهؤلاء وضعّفهم، وبالتالي فقد يكون من ضعّفهم

ممن لا يقبل قوله وتضعيفه.

الثاني: ما ذكره الغضائري في رجاله: ((المفضل بن صالح، أبو

جميلة الأسدي، مولا هم النخاس، ضعيف، كذاب، يضع الحديث.

حدّثنا أحمد بن عبد الواحد، قال: حدّثنا علي بن محمد بن

الزبير، قال: حدّثنا علي بن الحسن بن فضال، قال: سمعت معاوية

بن حكيم، يقول: سمعت أبا جميلة يقول: إنّني وضعت رسالة معاوية

إلى محمد بن أبي بكر، وقد روى المفضل عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي

الحسن (عليه السلام))^(٢).

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ١٢٨ الرقم ٣٣٢.

(٢) ابن الغضائري، الرجال: ص ٨٨ الرقم ١١٨.

وتضعيفه من قبل ابن الغضائري واضح لا لبس فيه، بمعية ثبوت كتاب ابن الغضائري لدينا، فيكون التضعيف ثابتاً واضحاً، خصوصاً مع أنه جاء بكلمات الكذب ووضع الحديث، وسرد مثلاً على كذبه ووضعه، وهي رسالة معاوية إلى محمد بن أبي بكر، فهذا يوجب الاطمئنان بمؤدى هذا الضعف، ويعضده تضعيف الرجل والقدح فيه ما في كتب العامة، كما هو واضح^(١).

وأما التوثيق فمنشؤه رواية أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي عنه، كما ورد في كتاب الكافي للكليني^(٢).

وقد تقدم أن المختار تمامية القول بكون البزنطي ممن لا يروي، بل لا يرسل إلا عن ثقة، فعليه يتعارض هذا التوثيق مع تضعيف ابن الغضائري.

فالنتيجة: أنه لا يمكن اعتبار مرويات الرجل.

نعم، نود الإشارة إلى أن الاطمئنان بكون صفوان أو البزنطي أو ابن أبي عمير لا يروون إلا عن ثقة، لا يهدمه روايتهم عن شخص أو شخصين أو أكثر ممن لم تثبت وثاقتهم، طالما كان المتبقي من الثقات نسبتهم (٩٧٪ أو ٩٨٪) أو أكثر.

(١) ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب: ١٠ / ٤٣، الذهبي، تاريخ الإسلام: ٣ / ٤٨.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ٣ / ٥١، ٤ / ٢٣١، ٥ / ٤٠٦، ٦ / ١٦٧، ٧ / ١٩٩، ٤٤.

وعليه، فالأمر معلّق على عدد المشايخ الثقات بحسب نظرية الاحتمال، وقد فصلنا الحديث في ذلك فراجع^(١).

السادس: زيد الشحّام، ترجم له النجاشي بالقول:

((زيد بن يونس، وقيل: ابن موسى، أبو أسامة الشحّام، مولى شديد بن عبد الرحمن بن نعيم الأزدي الغامدي الكوفي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، له كتاب، يرويه جماعة، أخبرني محمد بن علي بن شاذان، قال: حدّثنا علي بن حاتم، قال: حدّثنا محمد بن أحمد بن ثابت، قال: حدّثنا محمد بن بكر بن جناح، قال: حدّثنا صفوان بن يحيى عن زيد بكتابه))^(٢).

وترجم له الشيخ الطوسي (رحمته الله) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((زيد الشحّام، يُكنّى أبا أسامة، ثقة، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، وعدة من أصحابنا عن محمد بن علي بن بابويه، عن أبيه، ومحمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن عبد الحميد، عن أبي جميلة عنه))^(٣).

وذكره كذلك في رجاله حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((زيد بن يونس، أبو أسامة الأزدي،

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث رجالية في التوثيقات العامة: ١ / ٧ وما بعدها.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ١٧٥ الرقم ٤٦٢.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٢٩ - ١٣٠ الرقم ٢٩٨.

مولاهم، الشحّام، الكوفي))^(١).

وعليه، فوثاقة الرجل واعتبار مروياته واضحة من توثيق الشيخ الطوسي الصريح له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، مضافاً إلى رواية صفوان بن يحيى لكتابه عنه، وصفوان ممن ثبت أنّه لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة، كما هو المختار والصحيح.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق والذي هو في الحقيقة طريقان في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى زيد الشحّام غير معتبر؛ وذلك لعدم ثبوت وثاقة أبي جميلة، مع أنّ زيد الشحّام بنفسه ثقة، معتبر الحديث.

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٠٦ الرقم ٢٦٥٦.

الطريق الحادي والثلاثون بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي

طالب (عليه السلام)

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليه السلام)، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، عن أبي الجوزاء المنبّه بن عبيد الله، عن الحسين بن علوان، عن عمرو بن خالد، عن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليه السلام)))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريقين، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٢٩.

الرابع: المُنبّه بن عبيد الله، أبو الجوزاء، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((مُنْبّه بن عبد الله، أبو الجوزاء التميمي، صحيح الحديث، له كتاب نوادر))^(١).

وعليه، فالرجل ثقة، معتبر الحديث.

الخامس: الحسين بن علوان الكلبي، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

السادس: عمرو بن خالد الفزاري، ثقة، تقدم.

السابع: زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليه السلام)، تعرض لذكره الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله في ثلاث موارد:

الأول: حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام علي السجاد (عليه السلام)، ولم يترجم له بشيء يذكر^(٢).

الثاني: حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام محمد الباقر (عليه السلام)، وقال عنه: ((أبو الحسين، أخوه (عليه السلام)))^(٣).

الثالث: حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وترجم له بالقول: ((زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٤٢١ الرقم ١١٢٩.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١١٣ الرقم ١١٢٦.

(٣) المصدر نفسه: ص ١٣٥ الرقم ١٤٠٦.

(عليه السلام) أبو الحسين، مدني، تابعي، قُتِلَ سنة إحدى وعشرين ومائة، له اثنتان وأربعون سنة^(١).

وذكر الشيخ المفيد (رحمته الله) في الإرشاد في باب ذكر إخوة الإمام الباقر (عليه السلام): ((وكان زيد بن علي بن الحسين (عليه السلام) عين أخوته بعد أبي جعفر (عليه السلام) وأفضلهم، وكان عابداً، ورِعاً، فقيهاً، سخيّاً، شجاعاً، وظهر بالسيف يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويطلب بثارات الحسين (عليه السلام)).

واعتقد كثير من الشيعة فيه الإمامة، وكان سبب اعتقادهم ذلك فيهم خروجه بالسيف يدعو إلى الرضا من آل محمد (عليه السلام)، فظنوه يريد بذلك نفسه، ولم يكن يريد لها به؛ لمعرفته باستحقاق أخيه للإمامة من قبله، ووصيته عند وفاته إلى أبي عبد الله (عليه السلام)، وعندما قُتِلَ بلغ ذلك من أبي عبد الله الصادق (عليه السلام) كلّ مبلغ، وحزن له حزناً عظيماً حتّى بان عليه، وفرّق من ماله في عيال من أصيب معه من أصحابه ألف دينار، وكان مقتله يوم الإثنين ليلتين خلتا من صفر سنة عشرين ومائة، وكان سنّه يومئذٍ اثنين وأربعين سنة^(٢).

ووثاقة الرجل وجلالة قدره وتقواه واضحة، ومع ذلك يعصدها

(١) المصدر السابق: ص ٢٠٦ الرقم ٢٦٥٥.

(٢) المفيد: الإرشاد: ٢/ ١٧٣ ب: ذكر أخوة الإمام الباقر (عليه السلام) وطرف من أخبارهم.

ما أورده الكليني في الكافي، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن صفوان بن يحيى، عن العيص بن القاسم قال:

((سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ وَحَدِّهِ لَا شَرِيكَ لَهُ فَانْظُرُوا عَلَى أَيِّ شَيْءٍ تَخْرُجُونَ وَلَا تَقُولُوا خَرَجَ زَيْدٌ فَإِنَّ زَيْدًا كَانَ عَالِمًا وَكَانَ صَدُوقًا وَلَمْ يَدْعُكُمْ إِلَى نَفْسِهِ إِنَّمَا دَعَاكُمْ إِلَى الرِّضَا مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ وَلَوْ ظَهَرَ لَوْفِي بِمَا دَعَاكُمْ إِلَيْهِ إِنَّمَا خَرَجَ إِلَى سُلْطَانٍ مُجْتَمِعٍ لِيَنْقُضَهُ))^(١).

وسند الرواية صحيح لا لبس فيه، فعلي ثقة، وأبوه معتبر الرواية، وصفوان بن يحيى ثقة، لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة، والعيص يكفي رواية صفوان عنه، وكذلك ما رواه الصدوق طاب ثراه، عن أبيه، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن أبي عمير، عن عبد الرحمن بن سيابة، قال: ((دفع إلي أبو عبد الله الصادق جعفر بن محمد عليه السلام) ألف دينار، وأمرني أن أقسمها في عيال من أصيب مع زيد بن علي عليه السلام)، فقسمتها، فأصاب عبد الله بن الزبير أخا الفضيل الرسان أربعة دنائير))^(٢).

وسندها معتبر صحيح، فوالد الصدوق ثقة، وعبد الله بن جعفر الحميري شيخ الكليني ثقة، وإبراهيم بن هاشم معتبر الرواية، ومحمد

(١) الكليني، الكافي: ٨ / ٢٦٤.

(٢) الصدوق، الأمالي: ص ٤١٦ المجلس ٥٤: ح ١٣.

بن أبي عُمير أوثق الناس في الحديث، لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة، وبذلك يمكن تصحيح رواية عبد الرحمن بن سيابة.

وكذلك ما أورده الكشي في ترجمة سليمان بن خالد محمد بن الحسن وعثمان ابنا حامد، قالوا: ((حدثنا محمد بن يزيد، عن محمد بن الحسين، عن الحسن بن علي بن فضال، عن مروان بن مسلم، عن عمار الساباطي، قال: كان سليمان بن خالد خرج مع زيد بن علي حين خرج، فقال له رجل ونحن وقوف في ناحية، وزيد واقف في ناحية: ما تقول في زيد، هو خير أم جعفر؟ قال سليمان: قلت والله، ليوم من جعفر خير من زيد أيام لدينا، قال: فحرّك دابّته وأتى زيداً وقصّ عليه القصة، فمضيت نحوه فأنتهيت إلى زيد وهو يقول: جعفر إمامنا في الحلال والحرام))^(١).

ومنها ما رواه كذلك الكشي في ترجمة إسماعيل بن محمد (السيد الحميري) بإسناده عن الفضل بن الرسان قال: ((دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) بعدما قُتل زيد بن علي، قال (عليه السلام): رحمه الله، أما أنّه كان مؤمناً، وكان عارفاً، وكان عالماً، وكان صدوقاً، أما أنّه لو ظفر لوفى، أما أنّه لو ملك لعرف كيف يضعها))^(٢).

مضافاً إلى جملة أخرى من الروايات كما في ترجمة سلمة بن

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٦٥٢.

(٢) المصدر نفسه: ٢ / ٥٧٠.

سهيل، وأبي المقدام، وسالم بن أبي حفصة، وكثير النوى، وسورة بن كليب، وهارون بن سعد العجلي، والفضيل بن الزبير الرسان، وبذلك تكون الروايات مستفيضة في حسن حال الرجل، ووثاقته، وعظم شأنه، وتقواه، وورعه.

نعم، لا بدّ من الإشارة إلى جملة الروايات التي يظهر منها عدم رضا الإمام الصادق (عليه السلام) بخروج زيد، أو على الإشارة إلى وجوه مُنْقَصَةٍ فيه، وهي:

الرواية الأولى:

ما رواه الكشي في ترجمة زرارة عن محمد بن مسعود، قال: ((حدّثني عبد الله بن خالد الطيالسي، قال: حدّثني الحسن بن علي الوشاء، عن أبي خدّاش، عن علي بن إسماعيل، عن أبي خالد، وعن محمد بن مسعود، قال: حدّثني علي بن محمد القمّي، قال: حدّثني محمد بن أحمد بن يحيى، عن ابن ريان، عن الحسن بن راشد، عن علي بن إسماعيل، عن أبي خالد، عن زرارة، قال: قال لي زيد بن علي وأنا عند أبي عبد الله (عليه السلام): ما تقول يا فتى في رجل من آل محمد (عليهم السلام) استنصرك؟ فقلت: إن كان مفروض الطاعة نصرته، وإن كان غير مفروض الطاعة فلي أن أفعل، ولي أن لا أفعل، فلمّا خرج قال أبو عبد الله (عليه السلام): أخذته والله من

بين يديه ومن خلفه، وما تركتُ له مخرجاً))^(١).

وسند الرواية بكلاً طريقيه ضعيف؛ وذلك لورود عدة مجاهيل فيها.

الرواية الثانية:

ما رواه في ترجمة أبي جعفر الأحول، محمد بن علي بن النعمان، قال: ((حدثني محمد بن مسعود، قال: حدثني إسحاق بن محمد البصري، قال: حدثني أحمد بن صدقة الكاتب الأنباري، عن أبي مالك الأحمسي، قال: قال حدثني مؤمن الطاق))^(٢).

والرواية الأولى مرسلة، والثانية ضعيفة سنداً.

الرواية الثالثة:

ما رواه الكشي في ترجمة سعيد بن منصور، عن حمدويه قال: ((حدثنا أيوب، قال: حدثنا حنان بن سدير، قال: كنت جالساً عند الحسن بن الحسن بن الحسين، فجاءه سعيد بن منصور وكان من رؤساء الزيدية، فقال له: ما ترى في النبيذ؟ فإن زيدا كان يشربه عندنا، قال: ما أصدق على زيد أنه شرب مسكراً، قال: بلى، قد شربه، قال: فإن كان فعل، فإن زيدا ليس بنبي، ولا وصي، ولا وصي نبي، إنما هو رجل

(١) المصدر السابق: ١ / ٣٦٩ الرقم ٢٤٨.

(٢) المصدر نفسه: ٢ / ٤٢٥ الرقم ٣٢٩.

من آل محمد (عليه السلام)، يخطئ ويصيب))^(١).

ولكن من الواضح أنه لا اعتماد على كلام سعيد بن منصور؛ لعدم ثبوت توثيق له، ولأنه فاسد المذهب.

الرواية الرابعة:

ما ذكره الكشي في ترجمة أبي بكر الحضرمي، عن علي بن محمد بن قتيبة القتيبي، قال: ((حدثنا الفضل بن شاذان، قال: حدثني أبي، عن محمد بن جمهور، عن بكّار بن أبي بكر الحضرمي، قال: دخل أبو بكر وعلقمة على زيد بن علي.....))^(٢).

وهي كذلك ضعيفة من ناحية السند، وكذلك الرواية الخامسة والسادسة كلاهما ضعيف من ناحية السند، ويلحقها بالحكم بضعف السند الرواية السابعة بكلا طريقتيها، والرواية الثامنة ضعيفة بالإرسال، وجهالة جمع ممن ورد فيها.

نعم، الرواية التاسعة وإن كانت قوية سنداً إلا أنها غير واضحة دلالة؛ لأنها ناظرة إلى جهة أخرى غير المدعى^(٣).

وعلى كلّ حال، فقد تتبعنا تلك الروايات فوجدناها ضعيفة، إمّا

(١) المصدر السابق: ٢ / ٤٩٩ الرقم ٤٢٠.

(٢) المصدر نفسه: ٢ / ٧١٤ الرقم ٧٨٨.

(٣) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٨ / ٣٥٧ - ٣٦٩.

سنداً، أو دلالة، أو سنداً ودلالة، وعليه فتبقى الإشارة إلى وثاقة زيد وجلالة قدره وحسن حاله.

وعليه، فزيد بن علي بن الحسين بن أبي طالب (عليه السلام)، ثقة في الحديث، معتبر الرواية، جليل القدر، عظيم المنزلة.

وعليه، فطريق الصدوق (عليه السلام) في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليه السلام) معتبر صحيح، مضافاً إلى أنّ زيدا ثقة، معتبر الحديث.

الطريق الثاني والثلاثون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى سدير الصيرفي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن سدير الصيرفي، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحكم بن مسكين، عن عمرو بن أبي نصر الأنماطي، عن سدير بن حكيم بن صهيب الصيرفي، ويكنى أبا الفضل))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: الحكم بن مسكين، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: عمرو بن أبي نصر الأنماطي، ترجم له النجاشي في

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣٤.

فهرست أسماء مصنفی الشيعة بالقول:

((عمر بن أبي نصر، واسمه زيد، وقيل: زياد، مولى السكون، ثم مولى يزيد بن فرات الشرعبي، ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وهم أهل بيت، له كتاب، أخبرنا الحسين عن أحمد بن جعفر، عن حميد، عن ابن سماعة، عن ابن جبلة عنه بكتابه))^(١).

وذكره الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((عمر بن أبي نصر السكوني، مولى، كوفي))^(٢).

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((عمر بن أبي نصر، له كتاب، أخبرنا به جماعة عن أبي الفضل، عن حميد، عن ابن نهيك عنه))^(٣).

نعم، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الشيخ الصدوق (عليه السلام) هو الوحيد الذي أشار إلى أنّ لقبه الأنماطي، وعلى كلّ حال فالرجل هو من ذكرنا ترجمته، ويعضد وثاقته رواية صفوان بن يحيى عنه، والذي ثبت لدينا أنّه لا يروي بل ولا يرسل إلّا عن ثقة كما هو المختار، كما وردت روايته

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفی الشيعة: ص ٢٩٠ الرقم ٧٧٨.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٢٥٠ الرقم ٣٥٠٢.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٨١ الرقم ٤٩٣.

عنه في تهذيب الأحكام والاستبصار^(١).

وعليه، فعمر بن أبي نصر الأنماطي ثقة، معتبر الحديث.

السادس: سدير بن حكيم بن صهيب الصيرفي، ذكره الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله في ثلاث موارد:

الأول: في عداد أصحاب الإمام علي بن الحسين (عليه السلام)، وقال عنه: ((سدير بن حكيم بن صهيب الصيرفي، يكنى أبا الفضل، من الكوفة، مولى))^(٢).

الثاني: حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام محمد الباقر (عليه السلام)، ولم يترجم له بشيء^(٣).

الثالث: حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((سدير بن حكيم الصيرفي، كوفي، يكنى أبا الفضل، والد حنان))^(٤).

والرجل كذلك والد خالد، ومن ترجمته لم يذكر له توثيق صريح في كتب الرجال، ولكن مع ذلك ذُكرت لإثبات وثاقته عدة وجود:

(١) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ١/ ٤٦، الاستبصار: ١/ ٥٢.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ١١٤ الرقم ١١٣٤.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٣٧ الرقم ١٤٤٢.

(٤) المصدر نفسه: ص ٢٢٣ الرقم ٢٩٩٤.

الوجه الأول:

رواية ابن أبي عمير عنه، كما في الأمالي للشيخ الطوسي (عليه السلام) (١)،
وبمعية أن كون الصحيح أن ابن أبي عمير ممن لا يروي، بل ولا يرسل
إلا عن ثقة، فالرجل ثقة.

والجواب عن ذلك:

تقدمت الإشارة إلى أن سديراً عُدَّ في عداد أصحاب الإمام علي
بن الحسين (عليه السلام) ومحمد الباقر (عليه السلام) وجعفر الصادق (عليه السلام) (المستشهد
سنة ١٤٨ للهجرة)، وهذا يعني أن فترة روايته وحياته لا تتعدى سنة
(١٤٨) للهجرة، وفي قبال ذلك فإن ابن أبي عمير مات سنة (٢١٧)
للهجرة، وبالتالي فالفاصل الزمني أكثر من (٦٠) عاماً، وهي فترة
طويلة تكفي لطبقتين، وعليه فلا يمكن، أو قل: يستبعد روايته عنه
من دون واسطة؛ ولذلك يرجح سقط في الإسناد.

ويعضد روايته عنه في غير مورد وبطريق أكثر من شخص،
كهشام بن المثني، وهشام بن الحكم، وحنان بن سدير في عدد من
الأسانيد (٢).

وعليه، فلم يثبت رواية ابن أبي عمير عنه من دون واسطة.

(١) ينظر: الطوسي، الأمالي: ص ٤٠٦.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ١ / ٣٠٦، ٢ / ٢٠٢، ٥ / ٩٤.

نعم، قد يقال - كما قيل -: إنّ رواية ابن أبي عمير عنه مع الوساطة واحدة من وجوه إثبات وثاقته، وأماراة من أماراتها^(١).

والجواب عن ذلك:

أنّه قد تقدم منا الحديث مفصلاً، وقلنا: إنّ الصحيح والقدر المتيقن شمول دائرة التوثيق في مشايخ الثقات من يروون عنهم من دون واسطة، والتعدي عنهم إلى من يروون عنه مع الوساطة بحاجة إلى قرينة، ولا قرينة في المقام تساعد على التعدي، وقد فصلنا الحديث في ذلك فيما سبق.

الوجه الثانية:

ما ورد في الكشي، من أنّ الإمام الصادق (عليه السلام) قال لزيد الشحام حول الكعبة وهو (عليه السلام) في الطواف، وكَفَّهُ في كَفِّه ودموعه تجري على خده: ((يا شحام، ما رأيت ما صنع ربّي إليّ؟ ثمّ بكى ودعا، وقال: يا شحام، إنّني طلبت إلى إلهي في سدير وعبد السلام بن عبد الرحمن، وكانا في السجن، فوهبهما لي وخلاً سبيلهما))^(٢).

ولكن من الواضح عدم دلالتها على وثاقة سدير بوجه، بل غاية ما يمكن أن يُستكشف منها كون الرجل محل عطف وعناية

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرک الوسائل: ٤ / ٣١٨.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٤٧٠ الرقم ٣٧٢.

الإمام (عليه السلام)، دون الأكثر من ذلك، ولعلّه من جهة كونه من مواليه (عليه السلام)، ويضاف إلى ذلك الخدش في سندها كما هو واضح.

وعليه، فهذا الوجه لا يصلح للدلالة على الوثاقة.

الوجه الثالث:

رواية جمع عنه، كالحسين بن محبوب وفضالة وعبد الله بن مسكان وغيرهم، كما ذهب إلى ذلك المحدث النوري في خاتمة مستدركه^(١).

ولكن هذا الوجه ضعيف جداً؛ لما تقدم غير مرة من أنّ هؤلاء ممن يروي عن الثقة وغير الثقة، كالمهمل والمجهول، وممن لم يثبت له توثيق أصلاً. وبالتالي، فلا تدل روايتهم عن سدير على وثاقته بوجه.

الوجه الرابع:

وقوع الرجل في أسناد كامل الزيارات لابن قولويه (عليه السلام)، حيث روى عنه أبو حماد الأعرابي في الباب التاسع والأربعين، في ثواب من زار الحسين (عليه السلام) راكباً أو ماشياً، ومناجاة الله لزيارته، الحديث السابع، ولكن قد تقدم أنّ لا دلالة في الوقوع للراوي في أسناد كامل الزيارات على وثاقته في الحديث؛ وذلك لعدم استيضاح دلالة معينة ودائرة معينة من كلمات ابن قولويه (عليه السلام) في مقدمة كامل الزيارات، وفصلنا الحديث في

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤ / ٣١٧.

ذلك في التوثيقات العامة فراجع^(١).

نعم، عدّه ابن شهر آشوب من خواص أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، ولكن من الواضح أنّ هذا مجرد رأي منه لم يتضح منشؤه، ولعلّه بعض الروايات ضعيفة السند، وبالتالي فلا يمكن الاعتماد عليه، وهناك أكثر من رواية قيل بإفادتها المدح للرجل^(٢).

ولكن الاستفادة منها المدح لأهل الكوفة دون سدير بنفسه، مضافاً إلى أنّ سديراً هو راوي هذه الرواية، وأمّا الروايات القادرة بالرجل^(٣) فقد تتبعناها فوجدناها ضعيفة من ناحية السند.

وعلى كلّ حال، فلم يثبت وثاقة سدير الصيرفي؛ لعدم تمامية ما ذكر من وجوه.

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى سدير بن حكيم بن صهيب الصيرفي معتبر، ولكن نفس سدير لم يثبت له توثيق.

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث رجالية في التوثيقات العامة: ٢ / ٩ وما بعدها.

(٢) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ١ / ١١٨ ب: غسل يوم الجمعة ح ٢٥٢.

(٣) ينظر: الكليني، الكافي: ٨ / ٢٦٤ ح ٣٨٣، ٣٩٦ ح ٥٩٥.

الطريق الثالث والثلاثون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى سعد بن طريف الخفاف

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن سعد بن طريف الخفاف، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن الهيثم بن أبي مسروق النهدي، عن الحسن بن علوان، عن عمرو بن ثابت، عن سعد بن طريف الخفاف))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الثالث: الهيثم بن أبي مسروق النهدي، عبد الله، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: الحسين بن علوان الكلبي، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: عمرو بن ثابت بن هُرمز، أبو المقدام، ضعيف جداً، تقدم.

السادس: سعد بن طريف الخفاف، وهو سعد بن طريف الحنظلي الخفاف، غير معتبر الحديث، تقدم.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى سعد بن طريف غير معتبر؛ لضعف عمرو بن ثابت بن هُرمز، مضافاً إلى عدم ثبوت وثاقة سعد بن طريف الخفاف.

الطريق الرابع والثلاثون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى سعد بن عبد الله بن أبي خلف

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن سعد بن عبد الله، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن بن الوليد (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله بن أبي خلف))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق إلى سعد بن عبد الله الأشعري القمّي في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر صحيح، مضافاً إلى وثاقة وجلالة قدر سعد بن عبد الله الأشعري القمّي.

نعم، في المشيخة هذا الطريق ينحل إلى طريقين كلاهما معتبر.

الطريق الخامس والثلاثون بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى سعدان بن مسلم، واسمه عبد الرحمن بن مسلم

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن سعدان بن مسلم واسمه عبد الرحمن بن مسلم، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن العباس بن معروف، وأحمد بن إسحاق بن سعد، جميعاً عن سعدان بن مسلم))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، من مشايخ الكليني، ثقة، وجه، تقدم.

الثالث: العباس بن معروف، ثقة، صحيح، تقدم.

الرابع: أحمد بن إسحاق بن عبد الله بن سعد بن مالك الأشعري، ثقة، جليل القدر، معتبر الحديث، تقدم.

(١) المصدر السابق: ص ٢١.

الخامس: سعدان بن مسلم، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

وعليه، فكلما الطريقين الفرعيين للشيخ الصدوق إلى سعدان بن

مسلم في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة سعدان بن

مسلم نفسه.

الطريق السادس والثلاثون بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى سعيد بن عبد الله الأعرج الكوفي

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن سعيد الأعرج، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عن عبد الكريم بن عمر الخثعمي، عن سعد بن عبد الله الأعرج الكوفي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمّي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الرابع: أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، ثقة، جليل، لا

(١) المصدر السابق: ص ٧٣.

يروى إلا عن ثقة، تقدم.

الخامس: عبد الكريم بن عمرو الخثعمي، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

السادس: سعيد بن عبد الله الأعرج الكوفي، وهو سعيد بن عبد الرحمن الأعرج السمان، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: ((سعيد بن عبد الرحمن، وقيل: بن عبد الله الأعرج السمان، أبو عبد الله التميمي، مولا هم، كوفي، ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ذكره ابن عقدة وابن نوح، له كتاب، يرويه عنه جماعة، أخبرنا عدة من أصحابنا عن أبي الحسن بن داود، عن محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن سعيد به))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((سعيد الأعرج، له أصل، أخبرنا به جماعة عن أبي الفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، وعبد الرحمن بن أبي نجران جميعاً، عن علي بن النعمان وصفوان بن يحيى جميعاً عنه))^(٢).

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٨١ الرقم ٤٧٧

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٣٧ - ١٣٨ الرقم ٣٢٣.

وعليه، فوثاقة الرجل منشؤها تصريح النجاشي، ويعضدها رواية صفوان بن يحيى الذي لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة، كما هو المختار عن الرجل، كما وأشار إليه الشيخ الطوسي، وكذلك حسبما ورد في تهذيب الأحكام للشيخ الطوسي^(١).

فالنتيجة: أن طريق الصدوق إلى سعيد الأعرج في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر صحيح، مضافاً إلى وثاقة سعيد الأعرج نفسه.

(١) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٨ / ١٦٩ ح ٥٨٩.

الطريق السابع والثلاثون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى سعيد النقاش

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن سعيد النقاش، فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل (رضي الله عنه)، عن علي بن الحسين السعد آبادي، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن سعيد النقاش))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن موسى بن المتوكل، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الثاني: علي بن الحسين السعد آبادي، شيخ الكليني، معتبر الرواية، تقدم.

الثالث: أحمد بن أبي عبد الله البرقي، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: والده محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: محمد بن سنان، ضعيف، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٩٣.

السادس: سعيد النقاش، بعد التتبع لحال الرجل لم نجد ما يمكن أن يكون ترجمة لحاله في كتب السيرة والتراجم والرجال، وبالتالي فلا معطيات واضحة من الناحية الرجالية على حال الرجل.

وعليه، فالرجل مهمل، لم يثبت له توثيق ولا ترجمة.

نعم، ذكر البعض أنّ الرجل حسن الحال، أو ثقة؛ من باب كون للصدوق إليه طريق.

ولكن قد تقدم غير مرّة أنّ مجرد وجود طريق للصدوق للراوي لا يصيّر حسن الحال، فضلاً عن الوثاقة في الحديث، وعليه فسعيد النقاش مهمل، لم يثبت له توثيق.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى سعيد النقاش ضعيف؛ وذلك لضعف محمد بن سنان الواقع فيه، مضافاً إلى عدم ثبوت وثاقة سعيد النقاش نفسه.

الطريق الثامن والثلاثون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى سعيد بن يسار العجلي الأعرج الحنات الكوفي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن سعيد بن يسار، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عن مفضل، عن سعيد بن يسار العجلي الأعرج الكوفي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الكليني، ثقة، فقيه، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقة، وجه، تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الرابع: أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، ثقة، لا يروي إلا

(١) المصدر السابق: ص ١٠٧.

عن ثقة، تقدم.

الخامس: مفضل، وهو في هذا الطريق مشترك.

وعلى كلّ حال، فالمفضل الوارد في هذا الطريق ثقة، معتبر الحديث؛ وذلك لرواية أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي عنه، والبزنطي لا يروي بل ولا يرسل إلّا عن ثقة، كما هو الصحيح والمختار.

السادس: سعيد بن يسار العجلي الأعرج الكوفي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((سعيد بن يسار الضبّعي، مولى بني ضبيعة بن عجل بن جُيم الحنّاط، كوفي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، ثقة، له كتاب، يرويه عدة من أصحابنا، منهم: محمد بن أبي حمزة، أخبرنا محمد بن جعفر التميمي، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا محمد بن يوسف بن إبراهيم الورداني، قال: حدّثنا محمد بن أبي حمزة عن سعيد بن يسار بكتابه))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي (رحمته الله) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((سعيد بن يسار، له أصل))^(٢).

وذكره كذلك في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ١٨١ الرقم ٤٧٨.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٣٧ الرقم ٣٢٢.

وقال عنه: ((سعيد بن يسار الضبّعي، مولا هم، كوفي))^(١).

وعليه، فالرجل ثقة معتبر الحديث؛ لتصريح النجاشي بذلك، ويعضده رواية صفوان بن يحيى عنه، كما أشار إليه الشيخ الطوسي (رحمته الله) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم^(٢).

وعليه، فطريق الصدوق إلى سعيد بن يسار في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة سعيد نفسه، واعتبار مروياته.

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢١٣ الرقم ٢٧٨٣.

(٢) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٣٨ الرقم ٣٢٣.

الطريق التاسع والثلاثون بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى سلمة بن تمام، صاحب أمير

المؤمنين (عليه السلام)

الطريق على ما ذكره المحدث النوري في خاتمة مستدرک الوسائل،
والد الصدوق، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي
الخطاب، عن سلمة بن تمام^(١).

ولكن الوارد في مشيخة من لا يحضره الفقيه في آخر الكتاب
بياض، وهو بياض كذلك في جميع النسخ التي بأيدينا، وكذلك حكاه
الأردبيلي في خاتمة جامع الرواة.

ثم أنه حتّى على تقدير كونه ما ذكره المحدث النوري، فهو
من جهة والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي ثقة، معتبر
الحديث، وكذلك سعد بن عبد الله الأشعري القمي ثقة، ومحمد بن
الحسين بن أبي الخطاب ثقة، جليل، ويتوقف الطريق إلى هنا.

ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب من أصحاب الإمام الجواد
(عليه السلام) وأصحاب الإمام الهادي (عليه السلام)، وتوفي سنة اثنين وستين بعد
المئتين.

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرک الوسائل: ٤ / ٣٢٢.

وعليه، فلا يمكن له الرواية عن أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام) المستشهد سنة (٤٠) للهجرة من دون واسطة كما هو واضح.

وعليه، فالطريق مرسل، لا يمكن القول باعتباره.

نعم، يبقى الكلام في وثاقة سلمة بن تمام، فقد ذهب في تقريب التهذيب إلى أنه كوفي صدوق^(١)، وكذلك وثقه ابن معين^(٢).

فالنتيجة: أن طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى سلمة بن تمام مرسل، غير معتبر، مع أن سلمة نفسه ثقة، معتبر الحديث.

(١) ينظر: ابن حجر، تقريب التهذيب: ١ / ٣١٦ الرقم ٣٥٦.

(٢) ينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال: ٢ / ١٨٨ الرقم ٣٣٨٨.

الطريق الأربعون بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى سلمة بن الخطاب البراوستاني

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن سلمة بن الخطاب، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، عن سلمة بن الخطاب البراوستاني))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدّم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدّم.

الرابع: سلمة بن الخطاب البراوستاني، ضعيف في الحديث، تقدّم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١١٣.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى سلمة بن الخطاب البراوستاني معتبر، إلا أنّ نفس سلمة بن الخطاب ضعيف في الحديث، لا اعتبار لمروياته.

الطريق الواحد والأربعون بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى سليمان بن جعفر الجعفري

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن سليمان بن جعفر الجعفري، فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل (رضي الله عنه)، عن علي بن الحسين السعد آبادي، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن سليمان بن جعفر الجعفري.

ورويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن سليمان بن جعفر الجعفري.

ورويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن الحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن سعيد، عن سليمان بن جعفر الجعفري))^(١).

وعليه فهذه طرق ثلاثة.

أما الكلام في الطريق الأول، فرجاله:

الأول: محمد بن موسى بن المتوكل، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

الثاني: علي بن الحسين السعد آبادي، شيخ الكليني، معتبر

(١) المصدر السابق: ص ٤٤.

الحديث، تقدّم.

الثالث: أحمد بن أبي عبد الله البرقي، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، تقدّم.

الرابع: سليمان بن جعفر الجعفري، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((سليمان بن جعفر بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر الطيار، أبو محمد الطالب الجعفري، روى عن الرضا (عليه السلام)، وروى أبوه عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، وكانا ثقتين، له كتاب فضل الدعاء، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن جعفر بن أحمد بن إدريس، عن عبد الله بن محمد بن عيسى عنه))^(١).

بينما ترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((سليمان بن جعفر الجعفري، ثقة، له كتاب، أخبرنا به جماعة عن أبي الفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله عنه))^(٢).

وذكره كذلك في رجاله في موردين:

الأول: حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وقال

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٨٢ - ١٨٣ الرقم ٤٨٣.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٣٨ - ١٣٩ الرقم ٣٢٨.

عنه: ((سليمان بن جعفر الجعفري، ثقة))^(١).

الثاني: حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، وقال

عنه: ((سليمان بن جعفر الجعفري، ثقة))^(٢).

وعليه، فالرجل ثقة، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أنّ الطريق الأول للشيخ الصدوق في كتاب من لا

يحضره الفقيه إلى سليمان بن جعفر الجعفري معتبر، مضافاً إلى وثاقة سليمان بن جعفر نفسه.

وأما الكلام في الطريق الثاني، فرجاله:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة،

تقدم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي، صاحب التفسير، ثقة،

تقدم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمّي، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: سليمان بن جعفر الجعفري، ثقة، تقدم.

وعليه، فالطريق الثاني للشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣٣٨ الرقم ٥٠٢٧.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٥٨ الرقم ٥٢٩٨.

الفقيه إلى سليمان بن جعفر الجعفري معتبر، مضافاً إلى وثاقة سليمان نفسه.

وأما الكلام في الطريق الثالث، فرجاله:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدّم.

الثاني: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، وجه، تقدّم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمّي، ثقة، تقدّم.

الرابع: الحسن بن سعيد بن حماد الأهوازي، ثقة، تقدم.

الخامس: سليمان بن جعفر الجعفري، ثقة، تقدم.

وعليه، فالطريق الثالث للشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى سليمان بن جعفر الجعفري معتبر، مضافاً إلى وثاقة سليمان نفسه.

الطريق الثاني والأربعون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى سليمان بن حفص المروزي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن سليمان بن حفص المروزي، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن سليمان بن حفص المروزي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الثالث: أحمد بن أبي عبد الله البرقي، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، تقدم.

الرابع: سليمان بن حفص المروزي، بعد التبع لحال الرجل لم نجد في ترجمته ما يمكن أن يُستشهد به لوثاقته في الحديث.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٥٧.

نعم، عُدَّ في أصحاب الإمام الهادي (عليه السلام)، وللصدوق إليه طريق، ولكن كل ذلك إشارات إلى طبقة في الحديث، ومواضع ذكره في الفهارس، ولا علاقة لها لا من قريب ولا من بعيد بالوثاقة في الحديث. وما ورد عنه من روايات في العيون، منها:

الرواية الأولى:

بإسناده عن محمد بن خالد البرقي، عن سليمان بن حفص المروزي، قال: ((دخلت على أبي الحسن موسى بن جعفر (عليه السلام)، وأنا أريد أن أسأله عن الحجة على الناس من بعده، فلما نظر إلي ابتدأني، وقال: يا سليمان، إنَّ علياً ابني ووصي، والحجة على الناس بعدي، وهو أفضل وُلدي، فإن بقيت بعدي فاشهد له بذلك عند شيعتي وأهل ولايتي، المستخبرين عن خليفتي من بعدي))^(١).

الرواية الثانية:

((حدثنا أبي رضي الله عنه، قال: حدثنا سعد بن عبد الله عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن سليمان بن حفص المروزي، قال: كتب إلي أبو الحسن عليه السلام: قل في سجده الشكر: مئة مرة شكراً شكرياً، وإن شئت عفواً عفواً، قال مصنف هذا الكتاب: لقي سليمان بن حفص موسى بن جعفر والرضا عليهما السلام جميعاً، ولا أدري هذا

(١) الصدوق، عيون أخبار الرضا (عليه السلام): ١ / ٣٥.

الخبر عن أيهما هو؟))^(١).

وقُربت دلالتهما على وثاقة سليمان من باب دلالتها على حسن الرجل وعدالته عند الشيعة، وأنه مقبول الشهادة عندهم، ولولا ذلك لما استشهد به (عليه السلام)، ولعلّه لذلك وثّقه محمد تقي المجلسي (رحمته الله) في شرح الاستبصار على ما حُكي عنه^(٢).

ولكن هذا الاستدلال ضعيف جداً؛ فلا علاقة لهذه الروايات بوثاقة سليمان في الحديث واعتبار مروياته.

مضافاً إلى أنّها روايات برواية سليمان بنفسه، فكيف يصح الاستدلال على وثاقة شخص برواية نفسه؟! فهذا مما لا يصح بوجه. نعم، قرّب المحدث النوري (رحمته الله) وثاقة سليمان بعدة وجوه، منها:

الوجه الأول:

رواية الأجلاء عنه، كعلي بن محمد القاساني ومحمد بن عيسى وأحمد بن أبي عبد الله وموسى بن عمر بن يزيد الذي يروي عنه وجوه الطائفة ومشايخ القميين^(٣).

(١) ينظر: المصدر السابق: ١ / ٢٥٣.

(٢) ينظر: النمازي، مستدركات علم رجال الحديث: ٤ / ١٢٧.

(٣) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤ / ٣٢٧-٣٢٨.

والجواب عن ذلك:

لا ملازمة بين رواية الثقات عن شخص، ووثاقة ذلك الشخص المروي عنه؛ لأنهم قد يروون عن الثقة وقد يروون عن غير الثقة. نعم، هذه الملازمة ثابتة عند من لا يروي إلا عن ثقة، كابن أبي عمير وصفوان بن يحيى بياع السابري وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، وفرق بين الاثنين كبير كما هو واضح.

الوجه الثاني:

عد الصدوق كتابه من الكتب المعتمدة^(١).

والجواب عن ذلك:

أنه ليس كل صاحب أصلٍ معتبراً، فضلاً عن كل صاحب كتاب، فإن بعض الأصول غير معتمدة؛ ولذلك نجد أن الشيخ الطوسي (عليه السلام) قيّد أصل إسحاق بن عمار بكونه أصلاً معتمداً عليه، وهذا قيد احترازي لمنع دخول غير المعتمد من الأصول في دائرة الاعتماد، فإذا كان حال الأصول هكذا، فمن باب أولى يكون حال الكتب كذلك، وعليه فلا يتم المدعى في المقام.

(١) ينظر: المصدر السابق: ٤ / ٣٢٨.

الوجه الثالث:

ما يظهر من الأخبار من شدة اختصاصه بهم (عليه السلام)، ويعضد ذلك أن أخباره سديدة، ليس فيها ما يوهم الخلط والارتفاع^(١).

والجواب عن ذلك:

أن استظهار شدة اختصاصه بالأئمة (عليهم السلام) فهو غير ظاهر، مضافاً إلى كون الراوي لتلك الروايات هو سليمان نفسه.

وبالتالي، فلا يمكن الاعتماد على ظهورها إذا كان، وأما كون أخباره سديدة، فهذا ينفي عنه الرمي بالغلو أو التخليط أو الانحراف، ولكن هذا لا يثبت وثاقة الرجل واعتبار مروياته؛ وذلك لأنه لا ملازمة بين نفي الغلو والتخليط وبين ثبوت الوثاقة في الحديث؛ لأن الوثاقة في الحديث لها مقدمات أخرى كثيرة معتبرة في تحققها، وإن أمكن اعتبار عدم التخليط والارتفاع والغلو واحدة منها.

ولكن مع ذلك نحتاج في إثبات الوثاقة إلى مقدمات أخرى كثيرة غير متوفرة في الرجل، كالدقة والضبط والتحرز عن الكذب والخطأ، ونحو ذلك الكثير، وعليه فلا تمامية لهذا الوجه.

فالنتيجة: أنه لم يتم وجه للقول بوثاقة سليمان بن حفص المروزي، وبالتالي فلا اعتبار لمروياته.

(١) ينظر: المصدر السابق.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه وإن كان معتبراً إلى سليمان، إلّا أنّ سليمان بن حفص المروزي نفسه لم يثبت له توثيق، وبالتالي فلا اعتبار لمروياته.

الطريق الثالث والأربعون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى سليمان بن خالد البجلي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن سليمان بن خالد البجلي، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن سليمان بن خالد البجلي الأقطع الكوفي، وكان خرج مع زيد بن علي (عليه السلام) فأفلت))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الثالث: إبراهيم بن هاشم القمّي، والد علي، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: محمد بن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، لا يروي بل

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٣١.

ولا يرسل إلا عن ثقة، تقدم.

الخامس: هشام بن سالم، وهو هشام بن سالم الجواليقي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((هشام بن سالم الجواليقي، مولى بشر بن مروان، أبو الحكم، كان من سبي الجوزجان، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، ثقة ثقة، له كتاب، يرويه جماعة، أخبرنا محمد بن عثمان، قال: حدّثنا جعفر بن محمد، قال: حدّثنا عبيد الله بن أحمد، قال: حدّثنا ابن أبي عمير عنه بكتابه، وكتابه الحج، وكتابه التفسير، وكتابه المعراج))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((هشام بن سالم، له أصل، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، وإبراهيم بن هاشم، عن ابن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، ورواه أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم عنه، وأخبرنا به جماعة عن أبي الفضل، عن محمد، عن أبي العباس عبد الله بن أحمد بن نهيك، عن ابن أبي عمير عنه))^(٢).

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٣٤ الرقم ١١٦٥.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٥٧ - ٢٥٨ الرقم ٧٨٢.

وذكره في رجاله في موردين:

الأول: في عِدَاد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((هشام بن سالم الجواليقي الجُعفي، مولاهم، كوفي، أبو محمد))^(١).
 الثاني: حينما عدّه في عِدَاد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، ولم يترجم له بشيء^(٢).

وعليه، فوثاقة الرجل واضحة من تصريح النجاشي، ويعضدها رواية ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى عنه كما تقدم.

السادس: سليمان بن خالد البجلي الأقطع الكوفي، وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((سليمان بن خالد بن دهقان بن نافلة، مولى عفيف بن معدي كرب، عمّ الأشعث بن قيس لأبيه، وأخوه لأُمّه أبو الربيع الأقطع، كان قارئاً وجهاً فقيهاً، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي جعفر (عليه السلام)، وخرج مع زيد ولم يخرج معه من أصحاب أبي جعفر (عليه السلام) غيره، فُقِطعت يده، وكان الذي قطعها يوسف بن عمر بنفسه.

ومات في حياة أبي عبد الله (عليه السلام)، فتوجّع لفقده ودعا لولده، وأوصى بهم أصحابه، ولسليمان كتاب رواه عنه عبد الله بن مسكان،

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣١٨ الرقم ٤٧٤٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٤٥ الرقم ٥١٥٤.

أخبرنا غير واحد عن جعفر بن محمد، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن الحسن الصفار، قال: حدّثنا محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن أبي حفص الأعشى، عن عبد الله بن مسكان، عن سليمان بن خالد. وأمّا طريقنا فمن جهة الكوفيين، أخبرنا عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا يحيى بن زكريا بن شيبان، قال: حدّثنا محمد بن سنان، قال: حدّثني عبد الله بن مسكان عن سليمان^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي في رجاله حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، بالقول:

((سليمان بن خالد، أبو الربيع الهلالي، مولا هم، كوفي، مات في حياة أبي عبد الله (عليه السلام)، خرج مع زيد فقطعت أصبعه معه، ولم يخرج من أصحاب أبي جعفر (عليه السلام) غيره، صاحب قرآن))^(٢).

وذكر الكشي في رجاله، قال: ((سألت أبا الحسن أيوب بن نوح بن دراج النخعي عن سليمان بن خالد النخعي، أثقة هو؟ قال: كما يكون الثقة))^(٣).

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ١٨٣ الرقم ٤٨٤.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٢١٥ - ٢١٦ الرقم ٢٨٣٨.

(٣) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٦٤٥.

وروى عن الرجل صفوان بن يحيى^(١)، والرجل - أي صفوان - لا يروي بل ولا يرسل إلا عن ثقة، وكذلك روى عنه محمد بن أبي عمير كما في الكافي^(٢)، وهو - أي ابن أبي عمير - كذلك لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة.

وعليه، فوثاقة سليمان بن خالد واضحة، لا لبس فيها بتصريح النجاشي بكونه قارئاً فقيهاً وجهاً، معضوداً برواية صفوان وابن أبي عمير عنه، وهما لا يرويان بل ولا يرسلان إلا عن ثقة كما تقدم.

فالنتيجة: أن طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى سليمان بن خالد البجلي الأقطع الكوفي معتبر، مضافاً إلى وثاقة سليمان بن خالد الأقطع نفسه واعتبار مروياته.

(١) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٥ / ٣٥٧ ح ١٢٤٠.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ٣ / ٩٧ ح ٦.

الطريق الرابع والأربعون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى سليمان بن داود المنقري

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن سليمان بن داود المنقري، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن القاسم بن محمد الأصبهاني، عن سليمان بن داود المنقري المعروف بابن شاذكوني))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: القاسم بن محمد الأصبهاني، وهو القاسم بن محمد الأصفهاني، وكذلك يُقال له: القاسم بن محمد القمّي والمعروف بكاسولا، غير موثق، لكن يجوز أن يخرج كلامه شاهداً ومؤيداً.

الرابع: سليمان بن داود المنقري، تعارض فيه التوثيق والتضعيف،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٦٧.

فالرجل غير معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق إلى سليمان بن داود المنقري غير معتبر؛ وذلك لعدم ثبوت وثاقة القاسم بن محمد الأصفهاني القمي المعروف بكاسولا، مضافاً إلى عدم ثبوت وثاقة سليمان بن داود المنقري.

الطريق الخامس والأربعون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى سليمان الديلمي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن سليمان الديلمي، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن (رحمهما الله)، عن سعد بن عبد الله، عن عباد بن سليمان، عن محمد بن سليمان، عن أبيه سليمان الديلمي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق - بل الأصح الطريقين اللذين يتفرعان، الأول: عن والد الصدوق، والثاني: عن محمد بن الحسن بن الوليد شيخ الصدوق، - ورجال الطرق هم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: عبّاد بن سليمان، ذكره الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله في عداد من لم يرو عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)، وقال عنه: ((عبّاد بن سليمان، روى عن محمد بن سليمان الديلمي، وروى عنه الصفار))^(١).

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: ((عبّاد بن سليمان، أخبرنا أبو عبد الله القزويني، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدّثنا عبد الله بن جعفر، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد، عن عبّاد بكتابه))^(٢). ومن الواضح أنّ وثاقة الرجل غير مشار إليها من قبل الأعلام كما تقدم.

ولكن مع ذلك قيل باستفادتها من وجوه:

الوجه الأول:

وروده في أسناد كامل الزيارات كما روى عن سعد بن سعد، وروى عنه محمد بن الحسن الصفار في الباب الخامس والتسعين في أنّ الطين كلّهُ حرام إلّا طين قبر الحسين (عليه السلام)، فإنّهُ شفاء^(٣).

(١) الطوسي، الرجال: ص ٤٣٣ الرقم ٦٢٠٠.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٩٣ الرقم ٧٩٢.

(٣) ينظر: ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ٤٧٨ ب: ٩٥ ح ٢.

ولكن تقدم الكلام مفصلاً في أنّه لا دلالة للوقوع في أسناد كامل الزيارات على الوثاقة للرواة، سواء أكان في الدائرة الضيقة المتمثلة بالمشايخ المباشرين وتعدادهم (٣٢) راوياً، أو في الدائرة الأوسع والأشمل منها والشاملة لحوالي (٣٨٨) راوياً، على تفصيل تقدم.

بل أن الحمل على الدلالة على الوثاقة في الحديث بمجرد الوقوع في أسناد كامل الزيارات تحتاج إلى قرائن أخرى، تدعمها للوصول إلى الاطمئنان بوثاقة الراوي واعتبار مروياته.

الوجه الثاني:

كون الرجل صاحب كتاب، رواه النجاشي بطريقة الخاص.

والجواب عن ذلك واضح، فإنّه ليس كلّ صاحب أصل، أو كل أصل بنفسه ثقة، معتبراً، وصاحبه ثقة، حتّى يمكن أن يقال: إنّ كلّ كتاب معتبر، وصاحبه ثقة، والشاهد على ذلك الشيخ الطوسي (عليه السلام) في معرض حديثه عن أصل إسحاق بن عمار، حيث قيده بقيد احترازي، حيث قال: ((وأصله معتمد عليه))^(١)، فإذا كان هذا حال الأصل، فكيف يكون حال الكتاب؟! فتأمل.

وعليه، فعبداد بن سليمان لم يثبت له توثيق، وبالتالي فلا اعتبار لمروياته.

(١) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٣٩.

الخامس: محمد بن سليمان، وهو محمد بن سليمان الديلمي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((محمد بن سليمان بن عبد الله الديلمي، ضعيف جداً، لا يُعَوَّل عليه في شيء، له كتاب، أخبرنا محمد بن محمد، عن جعفر بن محمد، عن علي بن الحسين، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن محمد بن سليمان بكتابه))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((محمد بن سليمان الديلمي، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن الحسن بن مَئِيل، عن إبراهيم بن إسحاق النهاوندي عنه، وأخبرنا به جماعة عن أبي الفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله عنه))^(٢).

وذكره في رجاله في عداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وقال عنه: ((محمد بن سليمان البصري الديلمي، له كتاب، يُرْمَى بالغلو))^(٣).

وترجم له ابن الغضائري في رجاله بالقول:

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٣٦٥ الرقم ٩٨٧.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٠٦ الرقم ٥٩٢.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٣٤٣ الرقم ٥١٠٩.

((محمد بن سليمان بن زكريا الديلمي، أبو عبد الله، ضعيف في حديثه، مرتفع في مذهبه، لا يُلتفت إليه))^(١).

والمتحصل من جميع ما تقدم: ضعف الرجل في الحديث، وعدم إمكانية الاعتماد على مروياته.

السادس: سليمان الديلمي، وهو سليمان بن عبد الله الديلمي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((سليمان بن عبد الله الديلمي، أبو محمد، قيل: إن أصله من بجيله الكوفة، وكان يتجر إلى خراسان، ويكثر شراء سبي الديلم، ويحملهم إلى الكوفة وغيرها فقبل الديلمي، غمز عليه، وقيل: كان غالباً كذاباً، وكذلك ابنه محمد لا يعمل بما انفرد به من الرواية، له كتاب يوم وليلة، يرويه عن ابنه محمد بن سليمان))^(٢).

وذكره الشيخ الطوسي في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) ولم يترجم له بشيء^(٣)، وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن الصفار، عن عباد بن سليمان، عن محمد بن

(١) ابن الغضائري، الرجال: ص ٩١ الرقم ١٢٧.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ١٨٢ الرقم ٤٨٢.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٣٨ الرقم ٣٢٧.

سليمان، عن أبيه سليمان الديلمي))^(١).

ونقل الكشي في رجاله القول في سليمان الديلمي: ((محمد بن مسعود، قال: علي بن محمد سليمان الديلمي من الغلاة الكبار))^(٢). والمتحصل من جميع ما تقدم: أنَّ سليمان الديلمي ضعيف، مطعون عليه وعلى حديثه، فاسد الرواية.

فالنتيجة: أنَّ طريق الشيخ الصدوق إلى سليمان الديلمي في كتاب من لا يحضره الفقيه غير معتبر؛ وذلك لعدم ثبوت وثاقة، بل ثبوت ضعف جملة ممن ورد في الطريق، مضافاً إلى أنَّ نفس سليمان الديلمي ضعيف في الحديث، غير معتبر الرواية.

(١) المصدر السابق: ص ١٣٨ الرقم ٣٢٧.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٦٧٣.

الطريق السادس والأربعون بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى سليمان بن عمرو الأحمر

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن سليمان بن عمرو، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أحمد بن علي، عن عبد الله بن جبلة، عن علي بن شجرة، عن سليمان بن عمرو الأحمر))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقة، وجه، تقدم.

الثالث: أحمد بن أبي عبد الله البرقي، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، تقدم.

الرابع: أحمد بن علي، وهو أحمد بن علي الأصبهاني، مهمل، لم

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٩٠.

يثبت له توثيق، تقدم.

الخامس: عبد الله بن جبلة بن حيّان بن أبجر الكِناني، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

السادس: علي بن شجرة، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((علي بن شجرة بن ميمون بن أبي أراك النبال، مولى كِنْدَة، وروى أبوه عن أبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام)، وأخوه الحسن بن شجرة روى، وكلّهم ثقات، وجوه، أجلة.

ولعلي كتاب يرويه جماعة، أخبرنا علي بن محمد، قال: حدّثنا محمد بن الحسن، قال: حدّثنا محمد بن الحسن الصفار، قال: حدّثنا أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي بن فضال، عن علي بن شجرة بكتابه))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي (رحمته الله) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم مرّتين:

الأول: حينما قال عنه: ((علي بن شجرة، له كتاب، رويناه بالإسناد الأول، عن ابن سماعة عنه))^(٢).

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٧٥ الرقم ٧٢٠.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٥٩ الرقم ٤٠١.

الثاني: حينما قال عنه: ((له كتاب، رويناه بالإسناد الأول، عن حميد عن أبي محمد القاسم بن إسماعيل القرشي عنه))^(١).

وكذلك ذكره في رجاله في موردين:

المورد الأول: حينما عدّه في عداد الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((علي بن شجرة الشيباني))^(٢).

المورد الثاني: حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وقال عنه: ((علي بن شجرة الشيباني، كوفي، من أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام)))^(٣).

فالمتحصل من جميع ما تقدم: وثاقة الرجل، وكونه وجهاً جليلاً.

السابع: سليمان بن عمرو الأحمر، بعد التبع لحال الرجل لم نجد له ترجمة تُذكر في كتب الرجال.

وبالتالي فلا توجد لدينا معطيات رجالية يمكن أن نرسم من خلالها لوحة حال الراوي في الجرح والتعديل، وما ذُكر من احتمال كونه أبا دواد النخعي لا يستقيم؛ لأن اسمه سليمان بن هارون لا ابن

(١) المصدر السابق: ص ١٦٠ الرقم ٤١٠.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٢٦٦ الرقم ٣٨١٤.

(٣) المصدر نفسه: ص ٣٣٩ الرقم ٥٥٠.

عمرو، وكذلك ما قيل من كونه غير ذلك فلم يثبت، وعليه فالرجل مهمل، لم يثبت له توثيق.

وأما مسألة وروده فيما يُسمى بأسناد تفسير القمّي^(١) في تفسير قوله تعالى: ((وَإِنِّي لَعَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى))^(٢)، فيرد عليه:

أولاً: أنه بقرينة الراوي والمروي عنه يظهر أنه ليس الرجل المقصود بمحل الكلام.

ثانياً: أن الصحيح لدينا عدم ثبوت نسبة ما بأيدينا من الكتاب إلى علي بن إبراهيم القمّي، ولا مطابقتها مع نسخة الأصل، وبالتالي فلا يصلح الوقوع في أسناد ما يسمى بتفسير القمّي حينئذٍ كقرينة على الوثاقة في الحديث كما تقدم مفصلاً، فراجع.

فالنتيجة: أن سليمان بن عمرو الأحمر لم يثبت له توثيق، وعليه فلا اعتبار لمروياته.

فالنتيجة: أن طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى سليمان بن عمرو الأحمر غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة أحمد بن علي الأصبهاني، مضافاً إلى أن وثاقة سليمان بن عمرو الأحمر نفسه غير ثابتة.

(١) ينظر: القمّي، تفسير القمّي: ٢ / ٦١.

(٢) سورة طه: الآية ٨٢.

الطريق السابع والأربعون بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى سُماعة بن مهران

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن سُماعة بن مهران، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن عثمان بن عيسى العامري، عن سُماعة بن مهران))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمّي، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: عثمان بن عيسى العامري، وهو عثمان بن عيسى الرواسي العامري الكلابي، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: سُماعة بن مهران، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣.

مصنفي الشيعة بالقول:

((سَمَاعَةَ بْن مَهْرَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخَضْرَمِيِّ، مَوْلَى عَبْدِ بْنِ وَائِلَ بْنِ حَجَرِ الْخَضْرَمِيِّ، يَكْنَى أَبُو نَاشِرَةَ، وَقِيلَ: أَبُو مُحَمَّدٍ، كَانَ يَتَّبِعُ بِالْقَزِّ وَيُخْرِجُ بِهِ إِلَى حَرَّانَ، وَنَزَلَ الْكُوفَةَ فِي كِنْدَةَ، رَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) وَأَبِي الْحَسَنِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، وَمَاتَ بِالْمَدِينَةِ، ثَقَّةً، ثِقَةً، وَلَهُ بِالْكُوفَةِ مَسْجِدٌ بِحَضْرَمَوْتٍ، وَهُوَ مَسْجِدُ زُرْعَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَضْرَمِيِّ بَعْدَهُ.

وذكر أحمد بن الحسين (رحمته الله) أنه وجد في بعض الكتب أنه مات سنة خمس وأربعين ومائة في حياة أبي عبد الله (عليه السلام)، وذلك أن أبا عبد الله (عليه السلام) قال له: إن رجعت لم ترجع إلينا، فأقام عنده فمات في تلك السنة، وكان عمره نحواً من ستين سنة، ولست أعلم كيف هذه الحكاية؟ لأن سماعاً روى عن أبي الحسن (عليه السلام)، وهذه الحكاية تضمن أنه مات في حياة أبي عبد الله (عليه السلام)، والله أعلم.

له كتاب، يرويه عنه جماعة كثيرة، أخبرنا عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد سعيد، قال: حدثنا جعفر بن عبد الله المحمدي، قال: حدثنا عثمان بن عيسى عنه بكتابه^(١).

وتعرض لذكره الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله في موردين:

الأول: في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه:

(١) النجاشي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٩٣ - ١٩٤ الرقم ٥١٧.

((سماعة بن مهران الحضرمي الكوفي، يكنى أبا محمد، بيّاع القز، مات بالمدينة))^(١).

الثاني: حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وترجم له بالقول: ((سماعة بن مهران مولى حضرموت، ويقال له: مولى خولان، كوفي، له كتاب، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، واقفي))^(٢). والمتحصل من جميع ما تقدّم: أنّ سماعة بن مهران الحضرمي ثقة، معتبر الحديث.

ويعضد ذلك - أي وثاقته في الحديث - رواية جمع ممن ثبت أنّه لا يروي ولا يرسل إلّا عن ثقة، منهم:

الأول: ابن أبي عمير، كما في الكافي^(٣)، وأشار كذلك للمسألة المحقق البهبهاني (رحمته الله) في تعليقه^(٤).

الثاني: أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، كما في الكافي في باب كراهة السرف^(٥)، وفي باب حج الصبيان^(٦)، وفي باب المحرم يقبل

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٢١ الرقم ٢٩٥٨.

(٢) المصدر السابق: ص ٣٣٧ الرقم ٥٠٢١.

(٣) ينظر: الكليني، الكافي: ١ / ٣٥٧ ح ٨٩.

(٤) ينظر: البهبهاني، تعليقه على منهج المقال: ص ١٧٤.

(٥) ينظر: الكليني، الكافي: ٤ / ٥٥ ح ٤.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٤ / ٣٠٥ ح ٩.

امراته^(١)، وكذلك الشيخ الطوسي في كتاب تهذيب الأحكام في باب
البيّنات^(٢).

الثالث: صفوان بن يحيى يّاع السابري، كما ورد في تهذيب
الأحكام باب الاعتكاف^(٣).

وعليه، فوثيقة سّماعه بن مهران الحضرمي واضحة، لا لبس
فيها.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق إلى سّماعه بن مهران
الحضرمي في كتابه من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثيقة سّماعه
بن مهران نفسه.

(١) ينظر: المصدر السابق: ٤ / ٣٧٧ ح ١٢.

(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٦ / ٢٥٨ ح ٦٧٦.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٤ / ٢٩٢ ح ٨٨٨.

الطريق الثامن والأربعون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى سُويد القلا

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن سُويد القلا، فقد رويته عن محمد بن الحسن
(رحمته الله)، عن محمد بن الحسن الصفار، والحسن بن مَئيل، عن محمد بن
الحسين بن أبي الخطاب، عن علي بن النعمان، عن سُويد القلا))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق وبالأحرى الطريقين، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الكليني، ثقة، فقيه،
تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقة، وجه،
تقدم.

الثالث: الحسن بن مَئيل الدقاق، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدم.

الخامس: علي بن النعمان، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء
مصنفي الشيعة بالقول:

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٢٥.

((علي بن النعمان الأعلم النخعي، أبو الحسن، مولا هم، كوفي،
روى عن الرضا (عليه السلام)، وأخوه داود أعلى منه، وابنه الحسن بن علي
وابنه أحمد روي الحديث، وكان علي ثقة، وجهاً، ثباً، صحيحاً، واضح
الطريقة.

له كتاب، يرويه جماعة، أخبرنا علي بن أحمد بن محمد، قال:
حدثنا محمد بن الحسن، قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار وعبد
الله بن جعفر وسعد، قالوا: حدثنا ابن أبي الخطاب عن علي بن النعمان
بكتابه))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم
بالقول:

((علي بن النعمان، له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن أبي المفضل،
عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله عنه))^(٢).

وذكره في رجاله حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الرضا
(عليه السلام)، ولم يترجم له بشيء^(٣).

وعليه، فالرجل ثقة، وجه، ثبت، صحيح، معتبر الحديث.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٢٧٤ الرقم ٧١٩.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٦١ الرقم ٤١٥.

(٣) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٦٢ الرقم ٥٣٦٥.

السادس: سُويد القلا، وهو سُويد بن مسلم القلا، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((سُويد بن مسلم القلا، مولى شهاب بن عبد ربه بن أبي ميمونة، مولى بني نصر بن قَعْن من بني أسد، ويقال: سويد مولى محمد بن مسلم، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ثقة، ذكره أبو العباس في الرجال.

له كتاب، أخبرنا به عبيد الله، قال: حدّثنا أحمد بن جعفر، قال: حدّثنا أحمد بن إدريس، قال: حدّثنا محمد بن عبد الجبار، قال: حدّثنا محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن علي بن النعمان عن سُويد بكتابه))^(١). وترجم له الشيخ الطوسي (رحمته الله) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((سُويد القلا، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، والحسن بن مّثيل، عن محمد بن الحسين، عن علي بن النعمان عنه))^(٢).

وذكره الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) وقال عنه: ((سُويد القلا، الكوفي))^(٣).

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ١٩١ الرقم ٥١٠،

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٣٩ الرقم ٣٣٠.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٢٢٣ الرقم ٢٩٨٩.

فالنتيجة: أنَّ طريقي الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره
الفقيه إلى سُويد القلا معتبران، مضافاً إلى وثاقة نفس سُويد القلا،
واعتبار مروياته.

الطريق التاسع والأربعون بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى سهل بن اليسع

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن سهل بن اليسع، فقد رويته عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن سهل بن اليسع))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني، ثقة، تقدم.

الثاني: علي بن إبراهيم القمي، صاحب التفسير، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: سهل بن اليسع، ذكره الشيخ الطوسي في رجاله في عداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، وقال عنه:

((سهل بن اليسع بن عبد الله الأشعري القمي جميعاً، من

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٦١.

أصحاب أبي الحسن موسى (عليه السلام) ((١)).

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((سهل بن اليسع بن عبد الله بن سعد الأشعري، قمّي، ثقة،

روى عن موسى (عليه السلام) والرضا (عليه السلام)).

أخبرنا عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار،

قال: حدثنا الحميري، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى، قال:

حدثنا محمد بن سهل عن أبيه بكتابه ((٢)).

ولم نجد بالمقدار الذي بحثنا فيه ما يصلح أن يعارض هذا

التوثيق، فالرجل ثقة، معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى

سهل بن اليسع معتبر، وسهل نفسه ثقة، معتبر الحديث.

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣٥٨ الرقم ٥٢٩٩.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٨٦ الرقم ٤٩٤.

الطريق الخمسون بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى سيف التمار

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن سيف التمار، فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل (رحمته الله)، عن علي بن الحسين السعد آبادي، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن الحسن بن محبوب، عن الحسن بن رباط، عن سيف التمار))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن موسى بن المتوكل، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

الثاني: علي بن الحسين السعد آبادي، شيخ الكليني، معتبر الرواية، تقدّم.

الثالث: أحمد بن أبي عبد الله البرقي، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، تقدّم.

الرابع: الحسن بن محبوب السراد أو الزراد، ثقة، جليل القدر، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٧١.

الخامس: الحسن بن رباط، وهو الحسن بن رباط البجلي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((الحسن بن رباط البجلي، كوفي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وأخوته إسحاق ويونس وعبد الله.

له كتاب، رواية الحسن بن محبوب، أخبرنا الحسين بن عبيد الله فيما أجازنيه، عن ابن حمزة، عن ابن بطة، قال: حدثنا الصفار، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى، قال: حدثنا الحسن بن محبوب عن الحسن بن رباط))^(١).

وذكره الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم وقال عنه: ((الحسن الرباطي، له أصل))^(٢).

وذكره في رجاله في موردين:

الأول: في عداد أصحاب الإمام محمد الباقر (عليه السلام)، ولم يُترجم له بشيء^(٣).

الثاني: في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وترجم له

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٤٦ الرقم ٩٤.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١١٠ الرقم ١٧٥.

(٣) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٣١ الرقم ١٣٤٣.

بالقول: ((الحسن بن رباط البجلي الكوفي))^(١).

وذكره الكشي في كتابه في بني رباط، وقال: ((قال النصر بن الصباح: كان أربعة أخوة: الحسن والحسين وعلي ويونس، كلهم أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام)، ولهم أولاد أكثر من حملة الحديث))^(٢). ولا دلالة لكلام الكشي على وثاقة الرجل، مضافاً إلى أن النصر بن الصباح لم يثبت له توثيق.

وما ذكره المحدث النوري من إمكانية استفادة وثاقة الرجل من خلال رواية ابن محبوب عنه^(٣).

فهذا الكلام لا يثبت؛ وذلك من جهة أنه لم يثبت أن ابن محبوب ممن لا يروي إلا عن ثقة، كابن أبي عمير وصفوان وأضرابهم؛ ولذلك فروايتهم عن الحسن بن رباط لا تكون أمانة على الوثاقة لابن رباط. وقيل في تقريب وثاقته وجوه، ككونه صاحب أصل، كما ذكر الشيخ الطوسي في الفهرست، وكون آل رباط بيتاً كبيراً معروفاً، ومن الواضح أنه لا دلالة لهما على وثاقة الرجل بوجه.

أمّا كونه صاحب أصل، فلما تقدم من أنه ليس كلّ صاحب

(١) المصدر السابق: ص ١٨١ الرقم ٢١٧١.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٦٦٣.

(٣) ينظر: النوري، خاتمة مستدرک الوسائل: ٤ / ٣٥٤.

أصل أصله معتبر وهو ثقة، فإنَّه بعض الأصول غير معتبرة؛ ولذلك تجد أنَّ الشيخ الطوسي (عليه السلام) قيّد أصل إسحاق بن عمار بقيد احترازي، حينما قال: أصله معتمد عليه؛ وذلك من جهة أنَّ ليست كلَّ الأصول معتمداً عليها.

وأما كونه من بيت معروف، فلا إشعار فيه على حسن الرجل، فضلاً عن وثاقته، ما لم يُشخص نفسه بكونه ثقة من البيت الفلاني. فالنتيجة: أنَّ الحسن بن رباط لم يثبت له توثيق.

السادس: سيف التمار، هو سيف بن سليمان التمار، عدّه الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق الإمام الصادق (عليه السلام)، ولم يُترجم به بشيء، سوى القول بكونه كوفياً^(١).

بينما ترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((سيف التمار، له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن أبي المفضل، عن حميد، عن الحسن بن محمد بن سُعاة عنه))^(٢).

بينما ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((سيف بن سليمان التمار، أبو الحسن الكوفي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ثقة، وابنه الحسن بن سيف روى عنه الحسن بن علي بن

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٢٢٢ الرقم ٥٩٦٧.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٣٩ - ١٤٠ الرقم ٣٣٢.

فضال.

له كتاب، أخبرنا عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا محمد بن يوسف بن إبراهيم، قال: حدّثنا محمد بن أبي حمزة عن سيف التمار بكتابه^(١).

ويعضد وثاقة الرجل رواية ابن أبي عمير عنه، كما في تهذيب الأحكام^(٢)، وابن أبي عمير كما هو الصحيح والمختار ممن لا يروي، بل ولا يرسل إلا عن ثقة، تقدم.

فالنتيجة: أن سيف بن سلمان التمار ثقة، معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الصدوق إلى كتاب من لا يحضره الفقيه إلى سيف بن سليمان التمار غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة الحسن بن رباط، مع أن سيف التمار نفسه ثقة، معتبر الحديث.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ١٨٩ - ١٩٠ الرقم ٥٠٥.

(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٥ / ١٢ ح ٣٢.

الطريق الحادي والخمسون بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى سيف بن عميرة النخعي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن سيف بن عميرة، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن سيف، عن أخيه الحسين بن سيف، عن أبيه سيف بن عميرة النخعي))^(١).

نعم، أشار المحدث النُّوري إلى أنَّ الظاهر كون السند بالهيئة الآتية: أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سيف، عن أخيه علي، عن أبيه؛ وذلك لما في النجاشي من أنَّه قال: الحسين بن سيف بن عميرة، أبو عبد الله النخعي، له كتابان، كتاب يرويه عن أخيه علي بن سيف، وآخر يرويه عنه الرجال^(٢)، مع أنَّ السند الأول هو الذي ورد في كتاب من لا يحضره الفقيه، وكذلك في شرح التقي، وكذلك هو الوارد في مشيخة كتاب وسائل الشيعة للعالملي^(٣).

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٩٥.

(٢) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤ / ٣٥٥، النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٥٦ الرقم ١٣٠.

(٣) ينظر: المجلسي، روضة المتقين: ١٤ / ١٤٦، الحر العاملي، وسائل الشيعة:

وعلى كلّ حال، فإنّه يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه،
تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقة، وجه،
تقدّم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل
القدر، تقدّم.

الرابع: علي بن سيف بن عميرة النخعي، ترجم له النجاشي في
فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((علي بن سيف بن عميرة النخعي، أبو الحسين، كوفي، مولى،
ثقة، هو أكبر من أخيه الحسين، روى عن الرضا (عليه السلام)).

له كتاب كبير، يرويه عن الرجال، أخبرنا محمد بن جعفر
النحوي، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا يحيى بن
زكريا بن شيبان، قال: حدّثنا علي بن سيف بكتابه))^(١).

وذكره الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله في عداد أصحاب الإمام
الرضا (عليه السلام)، وقال عنه: ((علي بن سيف بن عميرة، عربي، كوفي،

نخعي^(١).

وعليه، فوثاقة الرجل واضحة، واعتبار مروياته بيّنة، وبعد التتبع لم نجد ما يחדش بهذه الوثاقة، وبالتالي فهي تامة لا غبار عليها.
الخامس: الحسين بن سيف بن عميرة النخعي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((الحسين بن سيف بن عميرة، أبو عبد الله النخعي، له كتابان، كتاب يرويه عن أخيه علي بن سيف، وآخر يرويه عن الرجال، علي بن أحمد القمي، قال: حدّثنا محمد بن الحسن عن محمد بن الحسن، قال: حدّثنا أحمد بن محمد عن علي بن الحكم بن الحسين بن سيف))^(٢).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((له كتاب، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن أبي الفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن الحسين بن سيف البغدادي، وأحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عنه))^(٣).

ووقع الرجل في أسناد كامل الزيارات لابن قولويه في فضل

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣٦١ الرقم ٥٣٤٥.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٥٦ الرقم ١٣٠.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٠٨ الرقم ٢٠٨.

الصلاة في مسجد الكوفة^(١).

ولا يظهر مما تقدم وجه للقول بوثاقة الرجل، ولكن مع ذلك ذهب المحدث النوري إلى أنّ الحسين بن سيف بن عميرة ثقة بالأمانة، والأمانة هي رواية الأجلة عنه، مثل أحمد بن محمد بن عيسى^(٢) وهو المتصلب في النقل، والمحترز عن المتهمين فضلاً عن الضعفاء.

وكذلك علي بن الحكم^(٣)، والحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة^(٤)، وإسماعيل بن مهران^(٥)، وأحمد بن محمد بن خالد^(٦)، وإبراهيم بن هاشم^(٧)، ومحمد بن علي بن محبوب^(٨).

والجواب عن ذلك واضح، فإنّ من ذكرهم من الرواة وإن كانوا ثقات في أنفسهم، معتمدي الحديث، إلّا أنّه لم يثبت لهم سمة أنّهم لا يروون إلّا عن ثقة، كما ثبت هذا المعنى لجمع منهم ابن أبي

(١) ينظر: ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ٧٠ ب: ٨ ح ١١.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ٨ / ٢٩٠ ح ٤٣٩.

(٣) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٥٦ الرقم ١٣٠.

(٤) ينظر: الكليني، الكافي: ٤ / ٥٨٤ ح ٢.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ٧٨ ح ١٢.

(٦) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ١٠ / ٢٠٣ ح ٨٠٣.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٨ / ١٤٣ ح ٤٩٥.

(٨) ينظر: الطوسي، الاستبصار: ٤ / ٢٤٢ ح ٨٤٠، النوري، خاتمة مستدرک

الوسائل: ٤ / ٣٥٦.

عُمير وأضرابه، بل الثابت روايتهم عن الثقة وغير الثقة من الغلاة والمهملين والكذابين والوضّاعين والمجاهيل وغيرهم.

وعليه، فلا تكون روايتهم عن شخص دلالة على وثاقة ذلك الشخص، على نحو تكون أمانة على تلك الوثاقة.

فالنتيجة: أنّ الحسين بن سيف بن عُميرة النخعي لم يثبت له توثيق.

السادس: سيف بن عُميرة النّخعي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((سيف بن عُميرة النخعي، عربيّ، كوفيّ، ثقةٌ، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، له كتاب، يرويه جماعات من أصحابنا، أخبرني الحسين بن عبيد الله، عن أبي غالب الزراري، عن جدّه وخال أبيه محمد بن جعفر بن محمد، عن محمد بن خالد الطيالسي، عن سيف بن عُميرة بكتابه))^(١).

وذكر الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((سيف بن عُميرة، ثقةٌ، كوفيّ، نخعيّ، عربيّ، له كتاب، أخبرنا به عدة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه محمد بن الحسن، ومحمد بن الحسن عن سعد بن عبد الله، عن

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٨٩ الرقم ٥٠٤.

أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن سيف بن عميرة))^(١).

بينما ذكره في رجاله في موردين:

الأول: في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((النخعي الكوفي))^(٢).

الثاني: حينما ذكره في عداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وقال عنه: ((له كتاب، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام))^(٣).

وتتبعنا حال الرجل فلم نجد ما يחדش في وثاقته الثابتة بنص النجاشي والطوسي (عليه السلام).

وعليه، فاعتبار مروياته مقتضى تلك التوثيقات.

فالنتيجة: أن طريق الشيخ الصدوق إلى سيف بن عميرة النخعي في كتاب من لا يحضره الفقيه غير معتبر؛ وذلك لعدم ثبوت وثاقة الحسين بن سيف بن عميرة النخعي، مع أن نفس ابن عميرة ثقة، معتبر الحديث.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٤٠ الرقم ٣٣٣.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٢٢٢ الرقم ٢٩٧١.

(٣) المصدر نفسه: ص ٣٣٧ الرقم ٥٠٢٠.

الطريق الثاني والخمسون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى شعيب بن واقد

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن شعيب بن واقد في المناهي، فقد رويته عن حمزة بن محمد بن أحمد بن جعفر بن محمد بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليه السلام)، قال: حدّثني أبو عبد الله عبد العزيز بن محمد بن عيسى الأبهري، قال: حدّثنا أبو عبد الله محمد بن زكريا الجوهري الغلابي البصري، قال: حدّثنا شعيب بن واقد، قال: حدّثنا الحسين بن زيد عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه، عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، قال: نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن الأكل على الجنبات، وقال: إنّه يورث الفقر، وذكر الحديث بطوله كما في هذا الكتاب))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: حمزة بن محمد بن أحمد بن جعفر بن محمد بن زيد بن

علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليه السلام).

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١١٩ - ١٢٠.

والظاهر أنّه هو حمزة بن محمد القزويني العلوي، الذي ترجم له الشيخ الطوسي في باب من لم يرو عن واحد من الأئمة (عليه السلام) بالقول:

((حمزة بن محمد القزويني العلوي، يروي عن علي بن إبراهيم ونظرائه، روى عنه محمد بن علي بن الحسين بن بابويه))^(١).

والرجل من مشايخ الصدوق، روى عنه في سنة (٣٣٩) في رجب، قال حمزة: أخبرني علي بن إبراهيم بن هاشم في سنة (٣٠٧) كما في المعاني^(٢)، وروى عنه الصدوق في كتبه كثيراً مترجماً مترضياً عليه كما في الأمالي^(٣)، والتوحيد في خمسة مواضع ذكره مترجماً عليه، وكذا في العيون^(٤)، وكذا في الخصال^(٥) وغير ذلك من كتبه^(٦).

والرجل لم يوثق صريحاً، ولكن استفاد البعض وثاقته من ترضي الصدوق (عليه السلام) عليه كما تقدم، ولكن تقدم الحديث منا مفصلاً في مبحث ألفاظ التوثيق في لفظ الترضي، وقلنا: إن الترضي لا بد أن ينظر مع دلالة الشخص الصادر منه الترضي، وذلك للوصول إلى الصيغة أو

(١) الطوسي، الرجال: ص ٤٢٤ الرقم ٦١٠٥.

(٢) ينظر: الصدوق، معاني الأخبار: ص ٣٠١ وغيرها.

(٣) ينظر: الصدوق، الأمالي: ص ١٣، ٣٧، ١٥٣ وغيرها.

(٤) ينظر: الصدوق، عيون أخبار الرضا (عليه السلام): ١ / ٥٢، ٢٢٧، ٢٩٢، ٢٩٣.

(٥) ينظر: الصدوق، الخصال: ص ١٥٩.

(٦) ينظر: النازي، مستدركات علم رجال الحديث: ٣ / ٢٨١.

الدلالة النهائية والمؤدى النهائي للدلالة.

وقلنا: إن المختار في الشيخ الصدوق (ع) عدم دلالة ترصيه بنفسه على وثاقة الراوي المترضى عليه؛ والوجه في ذلك ما لاحظناه بعد التبع والاستقراء في أحوال من ترضى عليهم، فوجدنا أن بعضاً منهم لم يمتلك ولا معطى رجالي ولا إشارة رجالية لحاله إلا مجرد ترصّي الصدوق عنه، وهذا خلف الفرض في أن مستوى دلالة الترصّي على مستوى أعلى بكثير من الوثاقة المعمول بها في علم الرجال، بل لم يثبت الترصّي عند الشيعة إلا للكبار في الطائفة كسلمان الفارسي ومحمد بن الحنفية وأبي ذر والمقداد وأمثالهم^(١).

وبالتالي، فتكون دلالة الترصّي مستبطنة لمنزلة عالية جداً، وهذا خلف الفرض فيما نجده في أحوال جملة ممن ترضى عنهم الصدوق (ع).

وعليه، فأكثر ما يمكن أن يُقال في دلالة الترصّي، بأن ترضى الصدوق (رضوان الله تعالى عليه) على الرواة الذين ترضى عنهم، يصعب حمله على الدلالة على الوثاقة في الحديث، خصوصاً مع عدم وجود أي إشارة إلى حال الرجل سوى ترضى الصدوق، وهذا شائع جداً في موارد كثيرة لاحظناها في مشيخة من لا يحضره الفقيه، أشرنا إلى الأعم الأغلب منها، وستأتي الإشارة إن شاء الله إلى الموارد الأخرى.

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث في الفاظ التوثيق: ص ٦٩ وما بعدها.

فالنتيجة: أنّ حمزة بن محمد بن أحمد بن جعفر لم يثبت له توثيق.

الثاني: عبد العزيز بن محمد بن عيسى الأبهري، بعد التتبع لم نجد للرجل ترجمة تذكر، وبالتالي فالرجل مهمل لم يثبت له توثيق.

الثالث: محمد بن زكريا الجوهري الغلابي البصري، وهو محمد بن زكريا بن دينار الغلابي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((محمد بن زكريا بن دينار، مولى بني غلاب، أبو عبد الله، وبنو غلاب قبيلة بالبصرة من بني النصر بن معاوية، وقيل: إنه ليس له بغير البصرة منهم أحد، وكان هذا الرجل وجهاً من وجوه أصحابنا في البصرة، وكان أخبارياً، واسع العلم، وصنّف كتباً كثيرة، وقال لي أبو العباس بن نوح: إنني أروي عن عشرة رجال عنه، له كتب، منها: الجمل الكبير، والجمل المختصر، وكتاب صفين الكبير، وكتاب صفين المختصر، ومقتل الحسين (عليه السلام)، وكتاب النهر، وكتاب الأجواد، وكتاب الوافدين، ومقتل أمير المؤمنين (عليه السلام)، وأخبار زيد (عليه السلام)، وأخبار فاطمة (عليها السلام) ومنشأها ومولدها، وكتاب الجبل.

أخبرنا أبو العباس أحمد بن علي بن نوح، قال: حدّثنا أبو الحسن علي بن يحيى بن جعفر السلمي الحذاء، وأبو علي أحمد بن الحسين بن إسحاق بن شعبة الحافظ، وعبد الجبار بن شيران الساكن

بنهر جطى^(١) في آخرين، قالوا: حدّثنا محمد بن دينار الغلابي بجميع كتبه، ومات محمد بن زكريا سنة ثمان وتسعين ومائتين^(٢).

وأما الحديث في وثاقته، فإنّه وإن كان المختار أنّ التعبير بوجه، وإن كان يحتمل أكثر من احتمال، ولكن مع ذلك فبمعية مجموع ما ذكره النجاشي في تعبيراته في وصف الرجل والتي تضم:

١ - كونه وجهاً من وجوه أصحابنا في البصرة.

٢ - كونه أخبارياً، أي من أصحاب الحديث والرواية.

٣ - كونه واسع العلم.

٤ - كونه كثير التصانيف.

٥ - كثرة الرواة عنه، مما يُشعر بحسن حال الرجل، ووثاقته، واعتبار مروياته؛ ولذلك روى ابن نوح عنه عن طريق عشرة رجال، فالمجموع يدل على وثاقة الرجل، ولا أقل اعتبار مروياته وقبولها.

الرابع: شعيب بن واقد، وهو شعيب بن واقد المزني، بعد التتبع لحال الرجل لم نجد له ذكراً كثيراً أكثر من طريق الصدوق إليه

(١) قال الحموي في معجمه: ((نهر جطى: بفتح الجيم، وتشديد الطاء، والقصر:

نهر بالبصرة عليه قرى ونخل كثير، وهو من نواحي شرقي دجلة)).

ينظر: الحموي، معجم البلدان: ٥ / ٣١٩.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٣٤٦ - ٣٤٧ الرقم ٩٣٦.

في مشيخة من لا يحضره الفقيه وبعض الروايات، ولم يرد بحقه توثيق، لا صريح ولا غير صريح؛ ولذلك فالرجل مهملة، لم يثبت له توثيق، فلا اعتبار لمروياته.

فالنتيجة: أنَّ طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى شعيب بن واقد غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة:

١ - حمزة بن محمد بن أحمد بن جعفر.

٢ - عبد العزيز بن محمد بن عيسى الأبهري، مضافاً إلى أنَّ شعيب بن واقد نفسه لم يثبت له توثيق.

الطريق الثالث والخمسون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى شهاب بن عبد ربّه

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن شهاب بن عبد ربّه، فقد رويته عن أبي
(رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى،
عن الحسن بن محبوب، عن شهاب بن عبد ربّه))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة،
تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة،
جليل القدر، تقدّم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمّي، ثقة، جليل،
تقدّم.

الرابع: الحسن بن محبوب السراذ أو الزراد، ثقة، جليل القدر،
تقدّم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠٠.

الخامس: شهاب بن عبد ربه، ترجم له الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) وقال عنه: ((شهاب بن عبد ربه الأسدي، مولاهم، الصيرفي، الكوفي))^(١).

بينما ترجم له في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((له أصل، رويناه بالأسناد الأول عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير عنه))^(٢).

وفي قبال ذلك ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((شهاب بن عبد ربه بن أبي ميمونة، مولى بني نصر بن قعين من بني أسد، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي جعفر (عليه السلام)، كان موسراً ذا حال، ذكر ابن بطة أنّ له كتاباً، حدّثه به الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير عنه))^(٣).

وكذلك تعرض لذكره، بل توثيقه صريحاً في ترجمة إسماعيل بن عبد الخالق، حيث قال: ((إسماعيل بن عبد الخالق بن عبد ربه بن أبي ميمونة بن يسار، مولى بني أسد، وجه من وجوه أصحابنا، وفقه من فقهاءنا، وهو من بيت الشيعة، عمومته شهاب وعبد الرحيم

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٤٢ الرقم ٣٠١٢.

(٢) الطوسي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٤٥ الرقم ٣٥٥.

(٣) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٩٦ الرقم ٥٢٣.

ووهب وأيوب عبد الخالق كلهم ثقات، روى عن أبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام)، وإسماعيل نفسه روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام) ((١)).

وعليه، فوثاقة الرجل مصرح بها، ويعضدها رواية ابن أبي عمير لكتابه، كما أشار إليه النجاشي والشيخ الطوسي (عليه السلام).

وكذلك ذكر الكشي في رجاله روايات يظهر منها وثاقة الرجل وحسن حاله، منها:

ما ذكره عن حمدويه بن نصير ذكر بعض مشايخه، قال: ((شهاب بن عبد ربّه خير، فاضل)) ((٢)).

وحمدويه بن نصير وثقه الشيخ الطوسي، وكذلك غيرها كالذي ذكره الكشي حيث قال: ((حدّثني أبو الحسن حمدويه بن نصير، قال: حدّثني بعض المشايخ يقول: سألته عن وهب وشهاب وعبد الرحمن ابني عبد ربّه، وإسماعيل بن عبد الخالق بن عبد ربّه، قال: كلّهم خيار، فاضلون، كوفيون)) ((٣)).

وفي قبال ذلك ذكر الكشي جملة من الروايات قيل بدلالاتها على الخدش في حال شهاب، منها:

(١) المصدر السابق: ص ٢٧ الرقم ٥٠.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٧١٢.

(٣) المصدر نفسه: ٢ / ٧١٣.

الرواية الأولى:

ما رواه الكشي عن محمد بن مسعود قال: ((حدّثني جبريل بن أحمد، قال: حدّثني محمد بن عيسى عن يونس بن عبد الرحمن، عن مسمع كردين أبي سيار، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: وأمّا شهاب، فإنّه شرٌّ من الميتة والدم ولحم الخنزير))^(١).

ولكن يمكن الخدش في هذه الرواية من ناحية جبريل بن أحمد، فإنّه لا توثيق له، وبالتالي فلا اعتبار لمروياته.

الرواية الثانية:

ما رواه الكشي عن محمد بن مسعود قال: ((حدّثني علي بن محمد، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن هشام، عن شهاب بن عبد ربه، قال: قال لي أبو عبد الله (عليه السلام): يا شهاب، يكثر المَقِيل في أهل بيت من قريش حتّى يدعى الرجل منهم إلى الخلافة فيأبها، ثمّ قال: يا شهاب، ولا تقل: إنّني عنيت بنّي عمّي هؤلاء، فقال شهاب: أشهد أنّه عناهم))^(٢).

ولكن يمكن الخدش في سند الرواية من خلال عدم ثبوت وثاقة لعلي بن محمد القمّي الوارد فيها.

(١) المصدر السابق: ٢ / ٧١٢.

(٢) المصدر نفسه: ٢ / ٧١٣.

ويمكن أن يقال كذلك أنّه لا دلالة لها على الضعف في الحديث، بل غاية ما يمكن أن يقال: إنّهُ أَفْشَى كَلاماً لم يرغب الإمام (عليه السلام) بإفشائه، وهذا الأمر لا ربط له بالوثاقة في الحديث.

الرواية الثالثة:

ما ذكره الكشي في رجاله عن محمد بن مسعود قال: ((حدّثني علي بن محمد، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن الحسن بن الحسين، عن محمد بن إسماعيل، عن الحسين بن بشار الواسطي، عن داود الرّقي، قال: كنت عند أبي عبد الله (عليه السلام)، فذكر شهاب بن عبد ربّه، فقال: والله الذي لا إله إلا هو لأقتلنّه، والله الذي لا إله إلا هو لأجبرنّه))^(١).

ولكن الرواية مخدوشة سنداً بعلي بن محمد القمّي، حيث لم يثبت له توثيق لدينا، وكذا غيره من الرواة ممن وقع في سند الرواية. وأمّا متناً، فقد تتبعنا المتن في نسخ أخرى، فوجدناه مضطرباً جداً، فقد ورد في بعض النسخ (لأصلبّنه) بدل (لأقتلنّه)، وهو تحوّل كبير في المعنى، وكذلك ورد (لأخبرنّه) بدل (لأجبرنّه)، وهو تحوّل كبير كذلك في المعنى. وعليه، فالرواية ساقطة سنداً ودلالة.

الرواية الرابعة:

(١) المصدر السابق: ٢ / ٧١٤.

ما ذكره الكشي عن محمد بن مسعود قال: ((حدثني عبد الله بن محمد، قال: حدثني العباس بن عامر، عن أبي جميلة، عن شهاب أنه ضربه محمد بن عبد الله بن الحسن نحواً من سبعين سوطاً))^(١). ولكن يمكن الخدش فيها من ناحية السند؛ لوجود المفضل بن صالح، أبي جميلة.

وأما دلالة، فلا ملازمة بين التعرض للضرب من الآخرين، وفساد اللسان كما هو واضح، فلعل الأمر - كما لعله الأقرب - من جهة أخرى، وهي جهة خلاف في شأنه سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً ونحو ذلك، ولا علاقة لها بالحديث بوجه، ولعل الخدش في الضارب لا في المضروب.

فالمتحصل من جميع ما تقدم: عدم ثبوت رواية تدل على الخدش بحال شهاب بن عبد ربه، وبالتالي فتبقى وثاقته سالمة واضحة، لا خدش فيها.

فالنتيجة: أن طريق الشيخ الصدوق إلى شهاب بن عبد ربه في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة شهاب نفسه، واعتبار مروياته.

الطريق الرابع والخمسون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى صالح بن الحكم الأحول

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن صالح بن الحكم، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن جعفر بن بشير، عن حماد بن عثمان، عن صالح بن الحكم الأحول))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدّم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدّم.

الرابع: جعفر بن بشير، ثقة، تقدّم.

الخامس: حماد بن عثمان، سواءً أكان ابن عمر بن خالد الفزاري،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٤١.

أو الناب، أو ذا الناب، فالجميع ثقاتٌ.

السادس: صالح بن الحكم الأحول، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((صالح بن الحكم النيلي الأحول، ضعيف، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وروى عنه ابن بكير وجميل بن دراج، له كتاب، يرويه عنه جماعة منهم: بشر بن سالم بن سلام، أخبرنا أحمد بن علي بن نوح، قال: حدثنا محمد بن علي بن تمام، قال: حدثنا علي بن محمد الجرجاني، قال: حدثنا أبي ويحيى بن زكريا اللؤلؤي، عن بشر بن سلام عن صالح النيلي))^(١).

وذكرنا سابقاً أن المختار في دلالة التعبير بضعيف مطلقاً في الأصول الرجالية في وصف راوٍ معينٍ من دون تقييد بحالة خاصة أو جهة مخصوصة، فالظاهر حينئذٍ المراد منه الإشارة إلى عدم الوثوق بصدور مروياته عن الأئمة (عليهم السلام)، المستلزم لعدم إمكان اعتبارها في مقام عملية الاستدلال مع الإشارة إلى تعدد مناشئ عدم الوثوق بالصدور، كأن يكون من جهة نفس الراوي كضعفه، ضبطه وإتقانه، أو من جهة عقيدته ومذهبه، أو منهجه في تلقي وتحمّل الحديث، وغير ذلك تقدم مفصلاً.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٠٠ الرقم ٥٣٣.

ويمكن دعوى أنّ هناك ظهوراً حالياً سياقياً قوامه أنّ أهل الرجال في مقام البحث عن الجهات المؤثرة في قبول الخبر ومرويات الراوي نابعة من جهة خاصة، كالعقيدة والمنهج والطبقة ونحو ذلك، أو من جهة عامة أخرى، ولمختارنا هذا جملة من الشواهد والمؤيدات، ذكرناها مفصلاً في ألفاظ التضعيف فراجع مختاراتنا الرجالية بشأن ذلك^(١).

ولكن مع ذلك، فقد ذهب المحدث النوري إلى وثاقة الرجل؛ من جهة رواية صفوان بن يحيى عنه، كما ورد في تهذيب الأحكام في باب ما تجوز الصلاة فيه من أبواب الزيادات^(٢)، وذهب إلى أنّه بهذه الرواية لصفوان عنه يكون تضعيف النجاشي له ضعيفاً^(٣).

ولكن يمكن المناقشة في هذا الكلام بالقول:

أنّ هناك جملة من الملاحظات على سند رواية صفوان عن صالح بن الحكم، فأصل السند هو: بسنده عن أحمد بن محمد، عن العباس بن معروف، عن صفوان، عن صالح النيلي، عن محمد بن أبي عمير، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ((أصلي على الشاذكونة، وقد أصابتها

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث في ألفاظ التضعيف: ص ٢٠.

(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٢ / ٣٧٠ ح ١٥٣٨.

(٣) ينظر: النوري، خاتمة مستدرک الوسائل: ٤ / ٣٦١.

الجنابة؟ فقال: لا بأس))^(١).

ولكن يُلاحظ على هذا السند:

أولاً: أن ابن أبي عمير لم يدرك الإمام الصادق (عليه السلام)، بل غايته إدراكه للإمام الكاظم (عليه السلام) ولم يرو عنه، كما أشار إلى ذلك الشيخ الطوسي (رحمته الله) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم^(٢)، وأدرك بعد ذلك الإمام الرضا (عليه السلام) والإمام الجواد (عليه السلام)، فكيف يروي هنا عن الإمام الصادق (عليه السلام) (المستشهد سنة ١٤٨ للهجرة)؟!

ثانياً: أن صفوان بن يحيى من المعاصرين لابن أبي عمير زماناً، فالأول (توفي سنة ٢١٠ للهجرة)، والثاني (توفي سنة ٢١٧ للهجرة)، وبالتالي فلا حاجة إلى الوساطة بينهما للرواية، مع أنه في المقام الوساطة موجودة وهو صالح النيلي.

ثالثاً: أن الرواية وردت في تهذيب الأحكام كذلك، ولم تكن خالية من جملة ملاحظات وإشكالات، فصلنا الحديث عنها في مراسيل صفوان بن يحيى فراجع^(٣).

فالنتيجة: أن هذا السند يشتمل على التخليط والاشتباه، وهو ليس بسند نقي، وبالتالي فلا يمكن التعويل عليه، فيكون الأظهر عدم

(١) الطوسي، تهذيب الأحكام: ٢ / ٣٧٠ ح ١٥٣٨.

(٢) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢١٨ الرقم ٦١٧.

(٣) ينظر: عادل هاشم، بحوث رجالية في المراسيل: ٢ / ٩ وما بعدها.

رواية صفوان بن يحيى عن صالح بن الحكم النيلي.

فالنتيجة: أنّ صالح بن الحكم النيلي لم يثبت له توثيق، ولا اعتبار لمروياته، وعليه فطريق الصدوق إلى صالح بن الحكم الأحول النيلي معتبر، ولكن نفس صالح لم يثبت له توثيق، فلا اعتبار لمروياته.

الطريق الخامس والخمسون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى صالح بن عُقبة

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن صالح بن عُقبة، فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل (رضي الله عنه)، عن علي بن الحسين السعد آبادي، عن أحمد بن محمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن محمد بن سنان، ويونس بن عبد الرحمن، جميعاً عن صالح بن عُقبة بن قيس بن سَمعان بن أبي ربيعة مولى رسول الله ﷺ))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن موسى بن المتوكل، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

الثاني: علي بن الحسين السعد آبادي، شيخ الكليني، معتبر الحديث، تقدّم.

الثالث: أحمد بن محمد بن محمد بن خالد البرقي، ويسمى أحمد بن محمد بن عبد الله البرقي، ثقة، تقدّم.

الرابع: والده محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدّم.

الخامس: محمد بن سنان، ضعيف في الحديث، تقدّم.

السادس: يونس بن عبد الرحمن، مولى آل يقطين، ثقة، جليل القدر، معتبر الحديث، تقدّم.

السابع: صالح بن عقبة بن قيس بن سمعان بن أبي ريحة، ذكره الشيخ الطوسي في رجاله في ثلاث موارد:

المورد الأول: في عداد أصحاب الإمام محمد الباقر (عليه السلام)، ولم يترجم له بشيء^(١).

المورد الثاني: حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وترجم له بالقول: ((صالح بن عقبة بن قيس بن سمعان، مولى رسول الله (صلى الله عليه وآله)))^(٢).

الثالث: حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وترجم له بالقول: ((صالح بن عقبة، من أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام)))^(٣).

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((صالح بن عقبة، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٣٨ الرقم ١٤٥٩.

(٢) المصدر نفسه: ص ٢٢٧ الرقم ٣٠٧٠.

(٣) المصدر نفسه: ص ٣٣٨ الرقم ٥٠٣٧.

الصفّار، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن إسماعيل عنه^(١).

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((صالح بن عتبة بن قيس بن سمعان بن أبي ربيعة، مولى رسول الله ﷺ)، قيل: إنّه روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) والله أعلم، روى صالح عن أبيه عن جدّه، وروى عن زيد الشحام، وروى عنه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب وابنه إسماعيل بن صالح بن عتبة، قال سعد: هو مولى)).

له كتاب، يرويه عنه جماعة منهم: محمد بن إسماعيل بن بزيع، أخبرنا الحسين بن عبيد الله عن ابن حمزة، قال: حدّثنا علي بن إبراهيم عن ابن أبي الخطاب، قال: حدّثنا محمد بن إسماعيل عن صالح بكتابه^(٢).

وترجم له ابن الغضائري في رجاله بالقول: ((صالح بن عتبة بن قيس بن سمعان بن أبي ذبيحة، مولى رسول الله ﷺ)، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، غال، كذاب، لا يُلتفت إليه^(٣))).

هذا، وقد وقع الرجل في أسناد كامل الزيارات في غير مورد^(٤).

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٤٧ الرقم ٣٦٢.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٢٠٠ الرقم ٥٣٢.

(٣) ابن الغضائري، الرجال: ص ٦٩ الرقم ٧٠.

(٤) ينظر: ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ٢٦٥ ب: ثواب من زار الحسين (عليه السلام).

نعم، ذهب المحدث النُّوري إلى وثاقة الرجل، وقرَّبها بوجوه:

الأول: رواية يونس عنه هنا، وفي الكافي في باب ما تجب فيه الدية كاملة^(١)، وهو من أصحاب الإجماع.

الثاني: رواية محمد بن أحمد بن يحيى عنه، كما في التهذيب في باب الكفارة عن خطأ المحرم^(٢)، وفي الاستبصار في باب من قتل جرّادة^(٣)، وما استثناه القميون عن نوادره، فهو عندهم ممن يُعتمد على رواياتهم.

الثالث: رواية ثلثة من الثقات عنه غيرهما، كمحمد بن سنان^(٤)، ومحمد بن إسماعيل بن بزيع^(٥)، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب^(٦)، ومحمد بن خالد الطيالسي^(٧).

وفي الجميع نظر، أمّا الأول فيونس لم يثبت أنّه لا يروي إلّا عن

عارفاً بحقّه ح ١٠، ح ١١.

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ٧ / ٣١٢ ح ١٠.

(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٥ / ٣٦٤ ح ١٢٦٦.

(٣) ينظر: الطوسي، الاستبصار: ٢ / ٢٠٧ ح ٧٠٧.

(٤) ينظر ما في الطريق.

(٥) ينظر: الكليني، الكافي: ٨ / ١٠٢ ح ٧٣.

(٦) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٢٠٠ الرقم ٦٣٢.

(٧) ينظر: ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ١٧٤ ح ٨، النوري، خاتمة مستدرک

الوسائل: ٤ / ٣٦٢ - ٣٦٣.

ثقة، والمختار أنّ عدم الاستثناء من نواذر الحكمة لا يدلّ على الوثاقة، في قبال الدلالة الاستثناء على الضعف إلّا في موارد خاصة ذكرناها في محلّها، وكذلك الحال في رواية من ذكرهم من الرواة؛ لعدم ثبوت أهمّ لا يروون إلّا عن ثقة.

فالمتحصل من جميع ما تقدم: أنّ الرجل ضعيف، لم يثبت له توثيق.

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى صالح بن عتبة بن قيس بن سمعان غير معتبر؛ وذلك لضعف محمد بن سنان الوارد فيه، مضافاً إلى أنّ صالحاً نفسه ضعيف، غير معتبر الحديث.

الطريق السادس والخمسون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى الصباح بن سيابة

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الصباح بن سيابة، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن جعفر بن بشير البجلي، عن حماد بن عثمان، عن الصباح بن سيابة أخي عبد الرحمن بن سيابة الكوفي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقة، وجه، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: جعفر بن بشير البجلي، ثقة، تقدم.

الخامس: حماد بن عثمان، سواءً أكان بن عمر بن خالد الفزاري،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣٧.

أو الناب، أو ذا النَّاب، فالجميع ثقاتٌ.

السادس: الصباح بن سيابة، ذكره الشيخ الطوسي (رحمته) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، ولم يُترجم له بشيء، بل قال عنه الكوفي (١).

ولم نجد ما يدلُّ على وثاقة الرجل، لا صريحاً ولا تلميحاً، ولكن مع ذلك ذهب البعض إلى وثاقة الرجل، وقربوه بوجوه:

الوجه الأول:

ما ذكره الوحيد (رحمته) في تعليقه، من أن ذلك التوثيق من جهة أن للصدوق طريقاً إليه، وعده خالي من الممدوحين لذلك، ويروي عنه جعفر بن بشير بواسطة حماد بن عثمان، وفيه إيحاء إلى أنه ثقة، وإلى ذلك ذهب المحدث النُّوري في خاتمة مستدركه (٢).

ولكن هذا الوجه ليس بصحيح؛ وذلك لما تقدم منا مراراً من أنه لا ملازمة بل ولا دلالة لوجود طريق للصدوق ووثاقة من ينتهي إليه الطريق، فإن معنى الطريق هو سلسلة رواة، وهذا أمر لا بد منه كآلية علمية في الرواية وتحملها، وهو طريقة لتحمل الرواية، ومن مستلزماتها ومقدماتها وهو الهياة التي وصلت بها الروايات، ولكن

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٢٢٦ الرقم ٣٠٤٢.

(٢) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤ / ٣٦٥.

وثاقة الراوي واعتبار مروياته شيء آخر، قائم على مقدمات أخرى من نمط آخر، متقومة بالضبط والدقة والصدق في الحديث، والأمانة في النقل ونحو ذلك، ومن الواضح أنّ هذا شيء، والطريق إلى من ينتهي إليه من الرواة شيء آخر.

وأما رواية بعض الثقات عن الراوي مباشرة أو مع الوساطة، فدلالته على الوثاقة إنّما يكون مبنياً على أن لا يكون هذا الراوي ممن يروي عن الثقات وغير الثقات، بل لا بدّ أن يتمحّض في روايته عن الثقات فقط، ومن ذكروا لم تثبت لهم هذه الصفة.

الوجه الثاني:

ما ورد في رواية الكافي عنه، عن الإمام الصادق (عليه السلام) قال: ((مَا أَنْتُمْ وَالْبَرَاءَةُ يَبْرَأُ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ بَعْضُهُمْ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ وَبَعْضُهُمْ أَكْثَرُ صَلَاةً مِنْ بَعْضٍ وَبَعْضُهُمْ أَنْفَذَ بَصَرًا مِنْ بَعْضٍ وَهِيَ الدَّرَجَاتُ))^(١).

وكذلك ما ورد في الروضة في آخرها عنه (عليه السلام) أيضاً قال: ((إِنَّ الرَّجُلَ لَيُجَبِّكُم وَمَا يَدْرِي مَا تَقُولُونَ، فَيُدْخِلُهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْجَنَّةَ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيُبْغِضُكُمْ وَمَا يَدْرِي مَا تَقُولُونَ، فَيُدْخِلُهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ النَّارَ،

(١) الكليني، الكافي: ٢/ ٤٥ ب: درجات الإيمان ح ٤.

وَإِنَّ الرَّجُلَ مِنْكُمْ لَتُْمَلَأُ صَحِيفَتُهُ مِنْ غَيْرِ عَمَلٍ)) (١).

ولكن من الواضح أنه لا دلالة في كلا الروايتين على مدح الرجل، فضلاً عن الوثاقة في الحديث.

فالنتيجة: أن الصباح بن سيابة لم يثبت له توثيق، فلا اعتبار بمروياته.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى الصباح بن سيابة معتبر، ولكن نفس الصباح لم يثبت له توثيق.

الطريق السابع والخمسون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى صفوان بن مهران الجمال

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن صفوان بن مهران الجمال، فقد رويته عنه محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن عمّه محمد بن أبي القاسم، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن صفوان بن مهران الجمال.

ورويته أيضاً عن أبي (رضي الله عنه)، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن موسى بن عمر، عن عبيد الله بن محمد الحجاج، عن صفوان بن مهران الجمال))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي بن ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية.

الثاني: محمد بن أبي القاسم ماجيلويه، ثقة، فقيه، تقدّم.

الثالث: أحمد بن محمد بن خالد البرقي، وهو أحمد بن أبي عبد

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٢٦ - ٢٧.

الله البرقي، ثقة، تقدم.

الرابع: والده محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدّم.

الخامس: ابن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، لا يروي بل ولا يرسل إلا عن ثقة، تقدّم.

السادس: صفوان بن مهران الجمال، وهو صفوان بن مهران الأسدي الجمال، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((صفوان بن مهران بن المغيرة الأسدي، مولا هم ثم مولى بني كاهل منهم، كوفي، ثقة، يكنى أبا محمد، كان يسكن بني حرام بالكوفة، وأخواه حسين ومسكين، وروى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وكان صفوان جمّالاً، له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا أحمد بن علي بن نوح، قال: حدّثنا أحمد بن عبد الله بن قضاة، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا أبي عن صفوان بن مهران بكتابه))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((صفوان بن مهران الجمال، له كتاب، أخبرنا ابن أبي جيد، عن

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٩٨ الرقم ٥٢٥.

ابن الوليد، عن الصفار، عن السندي بن محمد عنه^(١).

وذكره كذلك في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)،
وقال عنه: ((صفوان بن مهران الجمال، أبو محمد الأسدي الكاهلي،
مولاهم، كوفي))^(٢).

وبعد التتبع لم نجد ما يחדش توثيق النجاشي الصريح له، وعليه
فالرجل ثقة معتبر الحديث، بل يعضد وثاقته رواية ابن أبي عمير عنه،
كما في محل الكلام، وابن أبي عمير ممن ثبت أنه لا يروي، بل لا يرسل
إلا عن ثقة.

فالتيجة: أن الطريق الأول للشيخ الصدوق في من لا يحضره الفقيه
إلى صفوان بن مهران الجمال معتبر، مضافاً إلى وثاقة صفوان نفسه.

الكلام في الطريق الثاني، ورجاله:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة،
تقدم.

الثاني: محمد بن يحيى العطار، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: محمد بن أحمد بن يحيى، وهو محمد بن أحمد بن يحيى
بن عمران الأشعري القمي، صاحب كتاب نواذر الحكمة، ترجم له

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٤٧ الرقم ٣٥٧.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٢٢٧ الرقم ٣٠٦٤.

النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران بن عبد الله بن سعد بن مالك الأشعري القمّي، أبو جعفر، كان ثقة في الحديث، إلا أن أصحابنا قالوا: كان يروي عن الضعفاء، ويعتمد المراسيل، ولا يبالي عمّن أخذ، وما عليه في نفسه مطعن في شيء)).

وكان محمد بن الحسن بن الوليد يستثني من رواية محمد بن أحمد بن يحيى ما رواه عن:

- ١ - محمد بن موسى الهمداني.
- ٢ - أو ما رواه عن رجل.
- ٣ - أو يقول: بعض أصحابنا.
- ٤ - أو عن محمد بن يحيى المعاذي.
- ٥ - أو عن أبي عبد الله الرازي الجاموراني.
- ٦ - أو عن عبد الله السيارى.
- ٧ - أو عن يوسف بن السخت.
- ٨ - أو عن وهب بن مُنبّه.
- ٩ - أو عن أبي علي النيشابوري أو النيسابوري.
- ١٠ - أو عن أبي يحيى الواسطي.

- ١١ - أو عن محمد بن علي أبي سمينة.
- ١٢ - أو يقول: في حديث أو كتاب ولم أروه.
- ١٣ - أو عن سهل بن زياد الأدمي.
- ١٤ - أو عن محمد بن عيسى بن عميد بإسناد منقطع.
- ١٥ - أو عن أحمد بن هلال.
- ١٦ - أو محمد بن علي الهمداني.
- ١٧ - أو عبد الله بن محمد الشامي.
- ١٨ - أو عبد الله بن أحمد الرازي.
- ١٩ - أو أحمد بن الحسين بن سعيد.
- ٢٠ - أو أحمد بن بشير الرقي.
- ٢١ - أو عن محمد بن هارون.
- ٢٢ - أو عن مُمَوِّه بن معروف.
- ٢٣ - أو عن محمد بن عبد الله بن مهران.
- ٢٤ - أو ما ينفرد به الحسن بن الحسين اللؤلؤي.
- ٢٥ - أو ما يرويه عن جعفر بن محمد بن مالك.
- ٢٦ - أو يوسف بن الحارث.

٢٧ - أو عبد الله بن محمد الدمشقي.

قال أبو العباس بن نوح: وقد أصاب شيخنا أبو جعفر محمد بن الحسن في ذلك كله، وتبعه أبو جعفر بن بابويه (عليه السلام) على ذلك إلا في محمد بن عيسى بن عبيد، فلا أدري ما رآه فيه؟ لأنه كان على ظاهر العدالة والثقة.

ولمحمد بن أحمد بن يحيى كتب منها: كتاب نواذر الحكمة، وهو كتاب حسن كبير يعرفه القميون بدبّ شبيب، قال: وشبيب فامي، كان بقم له دبّة ذات بيوت يُعطي منها ما يُطلب منه من دهن، فشبهوا هذا الكتاب بذلك، وله كتاب الملاحم، وكتاب الطب، وكتاب مقتل الحسين (عليه السلام)، وكتاب الإمامة، وكتاب المزار، أخبرنا الحسين بن موسى، قال: حدّثنا جعفر بن محمد، قال: حدّثنا محمد بن جعفر الرزاز، قال: حدّثنا محمد بن أحمد بن نواذر الحكمة.

وأخبرنا أحمد بن علي وابن شاذان وغيرهما، عن أحمد بن محمد بن يحيى عن أبيه عنه بسائر كتبه^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري القمي، جليل

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٣٤٨ - ٣٤٩ الرقم ٩٣٩.

القدر، كثير الرواية، له كتاب نواذر الحكمة، وهو يشتمل على كتب جماعة: أولها كتاب التوحيد، وكتاب الوضوء، وكتاب الصلاة، وكتاب الزكاة، وكتاب الصوم، وكتاب الحج، وكتاب النكاح، وكتاب الطلاق، وكتاب الأنبياء، وكتاب مناقب الرجال، وكتاب فضل العرب، وكتاب فضل العربية والعجمية، وكتاب الوصايا والصدقة، وكتاب النحل والهبات، وكتاب السُّكنى، وكتاب الأوقات، وكتاب الفرائض، وكتاب الأيمان والندورات والكفارات، وكتاب العتق والتدبير والولاء والمكاتب وأمهات الأولاد، وكتاب الحدود والديات، وكتاب الشهادات، وكتاب القضايا والأحكام، والعدد اثنان وعشرون كتاباً.

أخبرنا بجميع كتبه ورواياته عدة من أصحابنا، عن أبي الفضل، عن ابن بطة القمّي، عن محمد بن أحمد بن يحيى، وأخبرنا بها أيضاً الحسين بن عبيد الله وابن أبي جيد، جميعاً عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن محمد بن أحمد بن يحيى، وأخبرنا بها جماعة عن أبي جعفر بن بابويه، ومحمد بن الحسن، عن أحمد بن إدريس، ومحمد بن يحيى عنه.

وقال أبو جعفر بن بابويه: إلا ما كان فيها من غلو أو تخليط، وهو الذي يكون طريقه:

١ - محمد بن موسى الهمداني.

٢ - أو يرويه عن رجل.

- ٣- أو عن بعض أصحابنا.
- ٤- أو يقول: ورَوَى.
- ٥- أو يرويه عن محمد بن يحيى المعاذي.
- ٦- أو عن عبد أبي عبد الله الرازي الجاموراني.
- ٧- أو عن السيارى.
- ٨- أو يرويه عن يوسف بن السخت.
- ٩- أو عن وهب بن مُنْبَه.
- ١٠- أو عن أبي علي النيشابوري.
- ١١- أو أبي يحيى الواسطي.
- ١٢- أو محمد بن علي الصيرفي.
- ١٣- أو يقول: وجدت في كتاب ولم أروه.
- ١٤- أو عن محمد بن عيسى بن عبيد بإسناده منقطع ينفرد به.
- ١٥- أو عن الهيثم بن عدي.
- ١٦- أو عن سهل بن زياد الأدمي.
- ١٧- أو عن أحمد بن هلال.
- ١٨- أو عن محمد بن علي الهمداني.

١٠ - أو عن عبد الله بن محمد الشامي .

٢٠ - أو عن عبد الله بن أحمد الرازي .

٢١ - أو عن أحمد بن الحسين بن سعيد .

٢٢ - أو عن أحمد بن بشير الرقي .

٢٣ - أو عن محمد بن هارون .

٢٤ - أو عن مُمُوّه بن معروف .

٢٥ - أو عن محمد بن عبد الله بن مهران .

٢٦ - أو ينفرد به الحسن بن الحسين بن سعيد اللؤلؤي .

٢٧ - أو جعفر بن محمد الكوفي .

٢٨ - أو جعفر بن محمد بن مالك .

٢٩ - أو يوسف بن الحارث .

٣٠ - أو عبد الله بن محمد الدمشقي))^(١) .

فالمتحصل مما تقدم: أنّ نفس محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران

الأشعري القمّي صاحب النوادر ثقة، جليل القدر.

الرابع: موسى بن عمر، وهذا الرجل في الطريق مشترك بين:

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٢١ - ٢٢٢ الرقم ٦٢٢.

١ - موسى بن عمر بن بزيع، ترجم له الشيخ الطوسي في رجاله في غير مورد منها:

الأول: حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام محمد الجواد (عليه السلام)، وقال عنه: ((موسى بن عمر بن بزيع، ثقة))^(١).

الثاني: حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الهادي (عليه السلام)، ولم يُترجم له بشيء^(٢).

وتعرض لذكره في فهرست أسماء مصنفي الشيعة، وقال عنه:

((موسى بن عمر، له كتاب النوادر، أخبرنا به جماعة، عن أبي جعفر بن بابويه، عن أبيه، ومحمد بن الحسن، عن سعد، والحميري، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن عبد الرحمن بن حماد عنه))^(٣).

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((موسى بن عمر بن بزيع، مولى المنصور، ثقة، كوفي، له كتاب، أخبرنا محمد بن محمد، قال: حدّثنا أبو غالب أحمد بن محمد الزراري، قال: حدّثنا محمد بن جعفر الرزاز، قال: حدّثنا يحيى بن زكريا، قال: حدّثنا موسى بن عمر بن بزيع بكتابه))^(٤).

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣٧٨ الرقم ٥٥٩٨.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٩١ الرقم ٥٧٦٩.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٤٤ - ٢٤٥ الرقم ٧٢٧.

(٤) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٠٩ الرقم ١٠٨٩.

والمتحصل من جميع ما تقدّم: أنّ الرجل ثقة، معتبر الحديث، وسيأتي الكلام في أنّه هو المتعين في هذا الطريق، أو لا؟

الثاني: موسى بن عمر بن يزيد، وهو موسى بن عمرو بن يزيد الصيقل، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول: ((موسى بن عمر بن يزيد بن ظبيان الصيقل، مولى بني نهد، أبو علي، ولد ابن اسمه علي، وبه كان يكتنى، له كتاب طرائف النوادر، وكتاب النوادر، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا أحمد بن محمد عن سعد عن موسى بكتابه))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي (رحمته الله) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((موسى بن عمر بن يزيد الصيقل، له كتاب، أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن محمد بن علي بن محبوب عنه))^(٢).

ولم تظهر وثيقة الرجل، لا تصريحاً ولا تلميحاً، ومع ذلك ذهب المحدث النوري في خاتمة مستدركه إلى أنّ الرجل ثقة؛ من باب رواية شيوخ الطائفة - كما ساهم - عنه، فقد روى عنه سعد بن عبد الله^(٣)،

(١) المصدر السابق: ص ٤٠٥ - ٤٠٦ الرقم ١٠٧٥.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٤٣ الرقم ٧٢١.

(٣) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ١/ ١٩٦ ح ٥٦٦.

ومحمد بن الحسن الصفار^(١)، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب^(٢)،
ومحمد بن علي بن محبوب^(٣)، ومحمد بن أحمد بن يحيى^(٤)، ولم يُستثنَ
من النوادر، وكذلك أحمد بن محمد الأشعري أو البرقي، كما في الكافي
في كتاب العتق^(٥).

ولكن للمناقشة في هذا الكلام مجال:

فإنّ هذا الكلام لا يستقيم، بل ولا يصلح أن يكون وجهاً
لإثبات الوثاقة؛ وذلك لما تقدم غير مرّة من أنّ ما يصح أن يكون
أمانة على الوثاقة هو رواية من ثبت أنّه لا يروي إلّا عن ثقة عن
الراوي المطلوب توثيقه، وأمّا من لم يثبت بحقّه هذا المعنى، وكان ممن
يروي عن الثقة وغير الثقة، فلا دلالة لروايته عن راوٍ على وثاقة ذلك
الراوي.

وأما عدم استثناء الراوي من نوادر الحكمة، فالمختار كذلك
عدم دلالة على الوثاقة، وإن كان الاستثناء يدل - حسب المختار - على
الضعف، وعدم الوثاقة في الحديث.

(١) ينظر: المصدر السابق: ٥ / ٣٧٢ ح ١٢٩٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ٢٦٣ ح ١٠٤٧.

(٣) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٦٣ الرقم ٧٠٩.

(٤) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٢ / ٣٥٥ ح ١٤٦٨.

(٥) ينظر: الكليني، الكافي: ٦ / ١٩٩ ح ٥، النوري، خاتمة مستدرک الوسائل: ٤ /

وعليه، فكلام المحدث النوري (رحمته الله) لا يصح، وبالتالي فموسى بن عمر بن يزيد الصيقل لم يثبت له توثيق.

وأما الكلام في ما هو المتعين منهما في هذا الطريق؟

لعل الظاهر - كما ذهب إليه جمع - هو الصيقل، ومع ذلك فالمحتمل الإجمال، وعدم تعيّن كونه ابن بزيع، وبذلك لا تثبت وثاقة لموسى بن عمر الواقع في هذا الطريق.

الخامس: عبيد الله بن محمد الحجاجال، أو عبد الله بن محمد الحجاجال الأسدي، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

السادس: صفوان بن مهران الجمال، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق الثاني في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى صفوان بن مهران الجمال غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة موسى بن عمر الواقع في الطريق، مع أنّ صفوان نفسه ثقة، معتبر الحديث.

الطريق الثامن والخمسون بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى صفوان بن يحيى

ذكر الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن صفوان بن يحيى، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن صفوان بن يحيى))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي، صاحب التفسير، ثقة، تقدم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمّي، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: صفوان بن يحيى، بيّاع السابري، ثقة، عالي المنزلة، أوثق أهل زمانه، لا يروي بل لا يرسل إلا عن ثقة، تقدم.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى صفوان

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٤٢.

بن يحيى يّاع السابري معتبر، مضافاً إلى وثاقة صفوان نفسه.

الطريق التاسع والخمسون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى طلحة بن زيد

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن طلحة بن زيد، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن يحيى الخزاز، ومحمد بن سنان، جميعاً عن طلحة بن زيد))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق بل الطرق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمّي، ثقة، جليل،

تقدم.

الخامس: محمد بن يحيى الخزاز، ترجم له النجاشي في فهرست
أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((محمد بن يحيى الخزاز، كوفي، روى عن أصحاب أبي عبد الله
(عليه السلام)، ثقة، عين، له كتاب نوادر، أخبرنا محمد بن محمد، قال: حدثنا
أبو غالب الزراري، قال: حدثنا محمد بن جعفر الرزاز، قال: حدثنا
يحيى بن زكريا اللؤلؤي عنه بكتابه))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم
بالقول:

((محمد بن يحيى، له كتاب، يرويه عن غياث بن إبراهيم،
رويناه بهذا الإسناد عن أحمد بن أبي عبد الله عنه))^(٢).
وعليه، فمحمد بن يحيى الخزاز ثقة، معتبر الحديث، عين.

السادس: محمد بن سنان، ضعيف في الحديث، تقدم.

السابع: طلحة بن زيد، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء
مصنفى الشيعة بالقول:

((طلحة بن زيد أبو الخزرج النهدي، ويقال: الحرزي، عامي،

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٣٥٩ الرقم ٩٦٤.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٣٤ الرقم ٦٩٧.

روى عن أبي جعفر بن محمد (عليه السلام)، ذكره أصحاب الرجال، له كتاب يرويه جماعة يختلف برواياتهم.

أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا أحمد بن جعفر، قال: حدّثنا محمد بن زياد، قال: حدّثنا محمد بن عبد الله بن غالب، قال: حدّثنا علي بن الحسن، قال: حدّثنا محمد بن كليب، قال: حدّثنا سيف بن عميرة عن منصور بن يونس عن طلحة بن زيد بكتابه^(١).

وذكره الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الباقر (عليه السلام)، وقال عنه: ((طلحة بن زيد، بَترى))^(٢).

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((طلحة بن زيد، له كتاب، وهو عامي المذهب إلا أنّ كتابه معتمد، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن سنان به، وأخبرنا جماعة عن أبي المفضل، عن حميد، عن أبي محمد القاسم بن إسماعيل القرشي، عن طلحة بن زيد))^(٣).

وأما الحديث في وثاقة الرجل واعتبار مروياته، فيمكن القول بأنّ الرجل معتبر الحديث؛ لأمر:

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٢٠٧ الرقم ٥٥٠.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ١٣٨ الرقم ١٤٦٤.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٤٩ الرقم ٣٧٢.

الأمر الأول:

ما أشار إليه الشيخ الطوسي (عليه السلام) من كون كتابه معتبراً، والاعتماد على الكتاب ومروياته يُساقق الاطمئنان بصدورها عن المعصومين (عليهم السلام)، والظاهر أنّ الشيخ الطوسي (عليه السلام) أشار إلى أنّ الاعتماد عليه كان محط اهتمام الآخرين، والمشهور والمعروف عنه ولم ينسب الاعتماد إلى نفسه فقط، وهذا يُعزّز الاطمئنان بوثاقة الرجل، أو الوثوق بمروياته.

ثمّ أنّه يمكن أن يقال: إنّ بناء على ذلك، يدخل كتاب طلحة بن زيد في دائرة الكتب المعتمدة عند الطائفة على الرغم من كون رواها ليسوا من الشيعة أو الإمامية، كما أشار إلى هذه الدائرة الشيخ الطوسي (عليه السلام) في عدة الأصول، حيث قال:

((عملت الطائفة بما رواه السكوني وحفص بن غياث وغيث بن كلوب وغيرهم من العامة عن أئمتنا (عليهم السلام)، ولم ينكروه، ولم يكن عندهم خلافه))^(١).

الأمر الثاني:

رواية صفوان بن يحيى عن طلحة، وصفوان - كما هو الصحيح والمختار - ممن لا يروي بل ولا يرسل إلّا عن ثقة، ويمكن ملاحظة

(١) الطوسي: العدة في أصول الفقه: ١ / ٣٨٠.

روايته عنه في عِدَّة موارد، منها:

المورد الأول: في الكافي في باب حد المحارب ^(١).

المورد الثاني: في تهذيب الأحكام في باب الحد في السرقة ^(٢).

المورد الثالث: في كتاب من لا يحضره الفقيه في باب حد

السرقة ^(٣).

وبتمامية هذين الأمرين تكون وثيقة طلحة بن زيد واعتبار

مروياته واضحة، لا لبس فيها.

فالنتيجة: أنَّ طرق الشيخ الصدوق إلى طلحة بن زيد معتبرة، إلَّا

الطريق الذي يقع فيه محمد بن سنان؛ وذلك لأنَّ الرجل - أي محمد بن

سنان - ضعيف، مع أنَّ طلحة نفسه ثقة، معتبر الحديث.

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ٧ / ٢٤٥ ح ٢.

(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ١٠ / ١٣٤ ح ٥٣٢.

(٣) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٤ / ٤٨ ح ١٦٩.

الطريق الستون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عاصم بن حميد

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عاصم بن حميد، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن (رحمهما الله)، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن عاصم بن حميد))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق أو قل: الطريقين بالأصح، وهما:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة،

تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه،

تقدّم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة،

جليل، تقدّم.

الرابع: إبراهيم بن هاشم القمّي، معتبر الحديث، تقدّم.

الخامس: عبد الرحمن بن أبي نجران، وهو عبد الرحمن بن أبي

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٨٠.

نجران التميمي، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدّم.

السادس: عاصم بن حميد الحنّاط، ترجم له النجاشي في فهرست
أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عاصم بن حميد الحنّاط الحنفي، أبو الفضل، مولى، كوفي، ثقةٌ،
عينٌ، صدوقٌ، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب، أخبرنا به محمد
بن جعفر، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا علي
بن الحسن بن فضال، قال: حدّثنا محمد بن عبد الحميد، عن عاصم
بكتابه))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم
بالقول:

((عاصم بن حميد الحنّاط الكوفي، له كتاب، أخبرنا به أبو
عبد الله المفيد (رحمته الله)، عن محمد بن علي بن الحسين، عن ابن الوليد،
عن الصفار، وسعد، عن محمد بن عبد الحميد، والسندي بن محمد
عنه، وبهذا الإسناد عن سعد والحُميري، عن أحمد بن محمد، عن عبد
الرحمن بن أبي نجران، عن عاصم بن حميد))^(٢).

ويعضد توثيق النجاشي رواية أحمد بن محمد بن أبي نصر عن

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٠١ - ٣٠٢ الرقم ٨٢١.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٩٢ الرقم ٥٤٣.

عاصم بن حميد^(١)، وابن أبي نصر ممن ثبت أنّه لا يروي ولا يُرسل إلاّ عن ثقة، كما هو الصحيح.

فالنتيجة: أنّ عاصم بن حميد الحنّاط ثقة، معتبر الحديث.

وعليه، فطريقا الشيخ الصدوق إلى عاصم بن حميد الحنّاط في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبران، وعاصم نفسه ثقة، معتبر الحديث.

(١) ينظر: الحر العاملي، وسائل الشيعة: ١ / ٤٩، ٥٠.

الطريق الحادي والستون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عامر بن جذاعة الأزدي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عامر بن جذاعة، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحكم بن مسكين، عن عامر بن جذاعة الأزدي، وهو عامر بن عبد الله بن جذاعة، وهو عربي، كوفي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

الثاني: أحمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: الحكم بن مسكين، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: عامر بن جذاعة، وهو عامر بن عبد الله بن جذاعة،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٦٠.

حيث ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عامر بن عبد الله بن جذاعة الأزدي، عربي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب، أخبرنا أحمد بن عبد الواحد، قال: حدّثنا علي بن حبشي، قال: حدّثنا حميد بن زياد، قال: حدّثنا القاسم بن إسماعيل، قال: حدّثني إبراهيم بن مهزم عن عامر بن جذاعة بكتابه))^(١).

بينما ترجم له الشيخ الطوسي في رجاله حينما عدّه في باب من لم يرو عن واحد من الأئمة (عليهم السلام) بالقول:

((عامر بن جذاعة، روى عن حميد، عن إبراهيم، عن سليمان الخزاز، عنهما))^(٢).

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((عامر بن جذاعة، له كتاب، رويناه بالإسناد الأول عن القاسم بن إسماعيل، عنه))^(٣).

نعم، لا بدّ من الإشارة إلى جملة أمور:

الأمر الأول:

أنّ الرجل تارةً يقال له: عامر بن جذاعة، وعامر بن عبد الله

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٩٣ - ٢٩٤ الرقم ٧٩٤.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٤٣٥ الرقم ٦٢٢٧.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٩٥ الرقم ٥٥٦.

بن جُداعة، أو عامر بن عبد الله.

الأمر الثاني:

أنّه قد ورد في بعض الأماكن (جُداعة) بدل (جُداعة)، كما في فهرست أسماء مصنفى الشيعة، والظاهر أنّه تصحيف، والصحيح (جُداعة).

الأمر الثالث:

أنّ الرجل من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، ومن طبقته، وله روايات عنه موجودة، ولكن الشيخ الطوسي (رحمته الله) ذكره في رجاله - كما تقدم - في عداد من لم يرو عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)، والمستلزم لتأخر طبقته كثيراً عن طبقة أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وهذا ليس بصحيح كما هو واضح، ويمكن توجيهه من خلال ما تبيناه من أنّ كتاب الرجال للشيخ الطوسي (رحمته الله) وصلنا بصيغة المسوّدة، ولم يكن قد نظر فيه النظرة الأخيرة النهائية؛ ولذلك وردت فيه مثل هذه الأخطاء، ولم يتضح وجه للقول بوثاقة الرجل لحد الآن، إلّا أنّه مع ذلك وردت عدة وجود للقول بوثاقته، منها:

الوجه الأول:

وروده في أسناد كامل الزيارات لابن قولويه^(١)، بمعية وثاقة كل من وقع في أسناد هذا الكتاب، كما ذهب إليه البعض.

والجواب عن ذلك:

أنّه قد تقدم مفصلاً أنّه لا يمكن الاستناد إلى مثل هذا الوجه للقول بوثاقة راوٍ؛ وذلك لأنّ المختار عدم دلالة عبارات ابن قولويه في مقدمة كامل الزيارات على إثبات وثاقة دائرة محدّدة من رواة الكتاب. نعم، يبقى الوقوع في كامل الزيارات يحمل قيمة احتمالية معينة باتجاه إثبات الوثاقة، لكنها دون إثباته بنفسها بكثير.

الوجه الثاني:

ما ورد من روايات قيل بدلالتها على وثاقته، وهي الخبر الذي رواه الكشي: ((عن محمد بن قولويه، عن سعد بن عبد الله، عن علي بن سليمان بن داود الرازي، عن علي بن أسباط، عن أبيه أسباط وابن سالم، قال: قال أبو الحسن موسى بن جعفر (عليه السلام): إذا كان يوم القيامة نادى مناد: أين حوارى محمد بن عبد الله (عليه السلام) الذين لم ينقضوا العهد ومَضَوْا عليه؟ فيقوم سلمان والمقداد ثمّ ينادى المنادي: أين حوارى محمد بن علي (عليه السلام)؟ فيقوم عبد الله بن شريك العامري ووزارة

(١) ينظر: ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٥.

بن أعين وبريد بن معاوية العجلي ومحمد بن مسلم وأبي بصير ليث بن
البُخْترى المرادي وعبد الله بن أبي يعفور وعامر بن عبد الله بن جُذاعة
وحجر بن زائدة وحمدان بن أعين.....^(١).

ولكن الرواية مخدوشة بعلي بن سليمان سنداً، ودلالة كذلك،
فإنه لا تساوي في الفضل بين زرارة ومحمد بن مسلم وعامر بن عبد
الله بن جُذاعة.

الوجه الثالث:

ما ذكره المحدث النُّوري من رواية الأجلّة والثقات عنه، كحمّاد
بن عثمان في الكافي في باب النوادر من كتاب الجنائز، وأبان بن عثمان في
باب ما يعاين المؤمن والكافر، وحريز السجستاني، وسيف بن عميرة،
وعلي بن أسباط، ومالك بن عطية^(٢).

وهذا الوجه مردود؛ لما تقدّم من أنّ رواية الثقات لا دلالة لها
على وثاقة المروي عنه إلا في حال ما إذا ثبت أنّ الراوي لا يروي إلا عن
ثقة، كما ثبت هذا المعنى لجمع كابن أبي عمير وأضرابه، ومن ذكرهم
المحدث النوري لا يوجد فيهم من ثبت له هذه السمة، وبالتالي فلا
يتم هذا الوجه.

(١) ينظر: الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ١/ ٤٠ || ٤٢، الكليني، الكافي: ٤/ ٣٤٦.

(٢) ينظر: النوري، خاتمة مستدرک الوسائل: ٤/ ٣٧١.

وفي قبال ذلك، وردت جملة من الروايات قيل بدلالاتها على الذم في الرجل:

منها ما رواه الكشي عن علي بن محمد قال: ((حدّثني أحمد بن محمد بن الحسين، عن الحسين بن سعيد، يرفعه عن عبد الله بن الوليد، قال: قال لي أبو عبد الله (عليه السلام): ما تقول في المفضل؟ قلت: وما عساي أن أقول فيه بعدما سمعت منك؟! فقال: رحمه الله، لكن عامر بن جذاعة وحجر بن زائدة أتياني فعاباه عندي، فسألتهما الكف عنه، فلم يفعلوا، ثم سألتهما أن يكفّا عنه، وأخبرتتهما بسروري بذلك، فلم يفعلها، فلا غفر الله لهما))^(١).

ومن الواضح أنّ الرواية مخدوشة سنداً من جهة الإرسال.

الرواية الثانية:

((محمد بن مسعود، عن إسحاق بن محمد البصري، قال: أخبرنا محمد بن الحسين، عن محمد بن سنان، عن بشير الدهان، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): محمد بن كثير الثقفي، ما تقول في المفضل بن عمر؟ قال: ما عسيت أن أقول فيه، لو رأيت في عنقه صليبا، وفي وسطه كُستيجا^(٢) لعلمت أنّه على الحق بعدما سمعتك تقول فيه ما

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٧٠٨ الرقم ٧٦٤.

(٢) قال الفيروز آبادي: ((الكُستيجُ: خَيْطٌ غَلِيظٌ يَشْدُهُ الذَّمُّ فَوْقَ ثِيَابِهِ دُونَ الزُّنَارِ، مُعَرَّبٌ: كُستِي)). ينظر: الفيروز آبادي، القاموس المحيط: ١ / ٢٠٥.

تقول، قال: رحمه الله، لكن حجر بن زائدة وعامر بن جذاعة أتينا فشتماه عندي، فقلت لهما: لا تفعلوا فإني أهواه، فلم يقبلا، فسألتهما وأخبرتهما أنّ الكف عنه حاجتي، فلم يفعلوا، فلا غفر الله لهما^(١).

ولكن هذه الرواية مخدوشة سنداً؛ من جهة المختار من عدم ثبوت وثاقة محمد بن سنان، بل الثابت ضعفه، وعدم الإمكان الاعتماد على حديثه.

وكيفما كان، فعامر بن عبد الله بن جذاعة لم يثبت له توثيق.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عامر بن عبد الله بن جذاعة الأزدي معتبر، ولكن نفس عامر بن جذاعة لم يثبت له توثيق.

هذا تمام الكلام في الجزء الثالث

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٦١٣ الرقم ٥٨٣.



فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

فهرس المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. الاختصاص: المفيد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان (ت ٤١٣ هـ) تحقيق: علي أكبر الغفاري، السيد محمود الزرندي، الطبعة: الثانية. سنة الطبع: ١٤١٤ - ١٩٩٣ م، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.
٣. اختيار معرفة الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ)، تحقيق: تصحيح وتعليق: مير داماد الأسترابادي / تحقيق: السيد مهدي الرجائي، سنة الطبع: ١٤٠٤. المطبعة: بعثت - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث.
٤. الإرشاد: المفيد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان (ت ٤١٣ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليه السلام لتحقيق التراث، الطبعة: الثانية. سنة الطبع: ١٤١٤ - ١٩٩٣ م الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.
٥. الاستبصار: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان. الطبعة: الرابعة. سنة الطبع: ١٣٦٣ ش المطبعة: خورشيد، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

٦. اعيان الشيعة: الأمين، السيد محسن ابن السيد عبد الكريم العاملي (ت ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م) تحقيق وتخريج: حسن الأمين، تاريخ الطبع: ١٩٨٣ م، الناشر: دار المعارف للمطبوعات - بيروت - لبنان.
٧. الأمالي: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة - قم، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٧، الناشر: مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة.
٨. الأمالي: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤١٤، الناشر: دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع - قم.
٩. بحوث رجالية في التوثيقات العامة: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ١٤٤٦ هـ المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق عليه السلام للطباعة والنشر.
١٠. بحوث رجالية في المراسيل: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٤ م. المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق عليه السلام للطباعة والنشر.

١١. بحوث في الفاظ التوثيق: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م، المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق عليه السلام للطباعة والنشر.

١٢. تاريخ الإسلام: الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤٠٧ - ١٩٨٧م المطبعة: لبنان/ بيروت - دار الكتاب العربي الناشر: دار الكتاب العربي.

١٣. تعليقة على منهج المقال: الوحيد البهبائي، محمد باقر بن محمد أكمل (ت ١٢٠٦هـ) الناشر: مكتبة أهل البيت عليهم السلام.

١٤. تفسير القمّي: القمي، أبو الحسن علي بن إبراهيم بن هاشم (ت ٣٢٩هـ)، تحقيق: تصحيح وتعليق وتقديم: السيد طيب الموسوي الجزائري، الطبعة: الثالثة، سنة الطبع: صفر ١٤٠٤، الناشر: مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر - قم - إيران.

١٥. تقريب التهذيب: العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر (ت ٨٥٢هـ) تحقيق: دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤١٥ - ١٩٩٥م، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

١٦. تهذيب الأحكام: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت:

٤٦٠ هـ) تحقيق: تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان
الطبعة: الثالثة. سنة الطبع: ١٣٦٤ ش. المطبعة: خورشيد، الناشر:
دار الكتب الإسلامية - طهران.

١٧. تهذيب التهذيب: العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن
علي بن محمد بن حجر (ت ٨٥٢ هـ) (الطبعة: الأولى، سنة الطبع:
١٤٠٤ - ١٩٨٤ م، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع -
بيروت - لبنان.

١٨. ثواب الأعمال وعقاب الأعمال: الصدوق، أبو جعفر محمد بن
علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ). تحقيق: السيد محمد مهدي
السيد حسن الخرسان، الطبعة: الثانية. سنة الطبع: ١٣٦٨ ش.
المطبعة: أمير - قم الناشر: منشورات الشريف الرضي - قم.

١٩. خاتمة مستدرك الوسائل: النوري، الحسين بن محمد تقى (ت
١٣٢٠ هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث الطبعة:
الأولى. سنة الطبع: رجب ١٤١٥. المطبعة: ستارة - قم، الناشر:
مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم - إيران.

٢٠. الخصال: الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت
٣٨١ هـ) تحقيق: تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري. سنة الطبع:
١٨ ذي القعدة الحرام ١٤٠٣، الناشر: منشورات جماعة المدرسين في

الحوزة العلمية في قم المقدسة.

٢١. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطَهَّر (ت ٧٢٦هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي الطبعة: الأولى. سنة الطبع: عيد الغدير ١٤١٧. المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.
٢٢. رجال الطوسي دراسة وتحليل: الشيخ عادل هاشم (معاصر الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م، المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام). الناشر: مؤسسة الصادق عليه السلام للطباعة والنشر.
٢٣. الرجال: ابن داود الحلي، أبو محمد الحسن بن علي (ت ٧٤٠هـ) تحقيق وتقديم: السيد محمد صادق آل بحر العلوم. سنة الطبع: ١٣٩٢ - ١٩٧٢ م، الناشر: منشورات مطبعة الحيدرية - النجف الأشرف.
٢٤. الرجال: ابن الغضائري، أبو الحسين أحمد بن الحسين (توفي في النصف الأول من القرن الخامس الهجري) تحقيق: السيد محمد رضا الجلاي الطبعة: الأولى. سنة الطبع: ١٤٢٢، المطبعة: سرور. الناشر: دار الحديث.
٢٥. الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: جواد القيومي الإصفهاني الطبعة: الأولى. سنة الطبع:

رمضان المبارك ١٤١٥ هـ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة
لجامعة المدرسين بقم المشرفة.

٢٦. رسالة ابي غالب لابنه: الزراري، ابو غالب، أحمد بن محمد بن
محمد (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق: شرح: السيد محمد رضا الجلاي،
الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١١ هـ، المطبعة: مركز النشر - مكتب
الاعلام الإسلامي - قم، الناشر: مركز البحوث والتحقيقات
الإسلامية - قم.

٢٧. روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه: المجلسي، محمد تقي
بن مقصود علي (ت ١٠٧٠ هـ) تحقيق وتعليق: حسين الموسوي
الكرماني وعلي بناه الاشتهاري، الطبعة الثانية: ١٤٠٦ هـ، الناشر:
مؤسسة الثقافة الاسلامية.

٢٨. عدة الأصول: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ)
تحقيق: محمد رضا الأنصاري القمي الطبعة: الأولى سنة الطبع:
ذي الحجة ١٤١٧ - ١٣٧٦ ش.

٢٩. علل الشرائع: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه
القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم، سنة
الطبع: ١٩٦٦ م الناشر: منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها -
النجف الأشرف.

٣٠. عيون أخبار الرضا: الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تصحيح وتعليق وتقديم: الشيخ حسين الأعلمي. سنة الطبع: ١٩٨٤ م المطبعة: مطابع مؤسسة الأعلمي - بيروت - لبنان الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - لبنان.

٣١. فهرست أسماء مصنفى الشيعة: النجاشي، أحمد بن علي (ت ٤٥٠ هـ)، الطبعة: الخامسة. سنة الطبع: ١٤١٦ الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٣٢. فهرست كتب الشيعة وأصولهم: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: الشيخ جواد القيومي. الطبعة: الأولى. سنة الطبع: شعبان المعظم ١٤١٧ المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

٣٣. الفوائد المصححة في أسانيد الكتب الأربعة: محمد علي الراغبى (معاصر)، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٢٩ هـ، الناشر: دار الأمين احمد - قم.

٣٤. القاموس المحيط: الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد (ت ٨١٧ هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، الناشر: مؤسسة

الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان.

٣٥. الكافي: الكليني، ابو جعفر محمد بن يعقوب الرازي (ت ٣٢٩ هـ) تحقيق: تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري. الطبعة: الخامسة سنة الطبع: ١٣٦٣ ش. المطبعة: حيدري، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

٣٦. كامل الزيارات: ابن قولويه، جعفر بن محمد بن محمد بن جعفر (ت ٣٦٧ هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي. الطبعة: الأولى. سنة الطبع: عيد الغدير ١٤١٧، المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

٣٧. كمال الدين واتمام النعمة: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري سنة الطبع: محرم الحرام ١٤٠٥ هـ الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٣٨. المباحث الرجالية: الشيخ عادل هاشم (معاصر)، الطبعة الأولى: سنة ٢٠٢٠م، الناشر: دار المحجة البيضاء بيروت - لبنان.

٣٩. المحاسن: البرقي، أحمد بن محمد بن محمد بن خالد (ت ٢٧٤ هـ) تحقيق: تصحيح وتعليق: السيد جلال الدين الحسيني سنة الطبع: ١٣٧٠ - ١٣٣٠ ش، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

٤٠. مستدركات علم الرجال: الشيخ علي النمازي الشاهرودي (ت ١٤٠٥ هـ)، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ربيع الآخر ١٤١٢، المطبعة: شفق - طهران، الناشر: ابن المؤلف.
٤١. مشيخة الفقيه: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، الطبعة: الأولى، الناشر: دار التعارف للمطبوعات.
٤٢. معاني الاخبار: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، سنة الطبع: ١٣٧٩ - ١٣٣٨ ش، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
٤٣. معجم البلدان: الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦ هـ)، سنة الطبع: ١٩٧٩ م، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.
٤٤. معجم رجال الحديث: الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم تاج الدين الموسوي (ت ١٤١١ هـ)، الطبعة: الخامسة سنة الطبع: ١٤١٣ - ١٩٩٢ م.
٤٥. معرفة السنن والآثار، البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، المطبعة: لبنان/ بيروت - دار الكتب العلمية، الناشر: دار الكتب العلمية.

٤٦. من لا يحضره الفقيه: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: علي أكبر الغفاري. الطبعة: الثانية، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٤٧. ميزان الاعتدال: الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي. الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٩٦٣ م الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان.

٤٨. الوافي: الكاشاني، الملا محمد محسن بن مرتضى بن محمود (ت ١٠٩١ هـ)، تحقيق: مكتبة امير المؤمنين (اصفهان)، الطبعة الاولى: رجب ١٤٣٠ هـ، المطبعة: رسول - قم، الناشر: عطرت للطباعة.

٤٩. وثيقة من روى عنه صاحب نواذر الحكمة: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢ م، المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق عليه السلام للطباعة والنشر.

٥٠. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت ١١٠٤ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث الطبعة: الثانية سنة الطبع: ١٤١٤ المطبعة: مهر - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث بقم المشرفة.



فهرسُ المحتويات

الصفحة	الموضوع
٩	الطريق التاسع والسبعون
١١	الطريق الثمانون
١٤	الكلام في الطريق الثاني، ورجاله:
١٦	الطريق الحادي والثمانون
١٨	الطريق الثاني والثمانون
٢٠	الطريق الثالث والثمانون
٢٣	الطريق الرابع والثمانون
٢٥	الطريق الخامس والثمانون
٣١	الطريق السادس والثمانون
٤١	الطريق السابع والثمانون
٤٤	الطريق الثامن والثمانون
٤٦	الطريق التاسع والثمانون
٥٢	الطريق التسعون
٥٤	الطريق الحادي والتسعون
٥٧	الطريق الثاني والتسعون
٦٠	الطريق الثالث والتسعون
٦٤	الطريق الرابع والتسعون
٦٧	الطريق الخامس والتسعون

الصفحة	الموضوع
٧٩	الطريق السادس والتسعون
٨٣	الطريق السابع والتسعون
٨٥	الطريق الثامن والتسعون
٨٧	الطريق التاسع والتسعون
٩٠	الطريق المئة
٩٣	الوجه الأول:
٩٤	الوجه الثاني:
٩٤	الوجه الثالث:
٩٦	الطريق الأول بعد المئة
١٠١	الطريق الثاني بعد المئة
١٠٣	الطريق الثالث بعد المئة
١٠٦	الطريق الرابع بعد المئة
١١٠	الوجه الأول:
١١١	الوجه الثاني:
١١١	الوجه الثالث:
١١٢	الوجه الرابع:
١١٢	الوجه الخامس:
١١٤	الطريق الخامس بعد المئة

الصفحة	الموضوع
١٢٠	الطريق السادس بعد المئة
١٢٢	الطريق السابع بعد المئة
١٢٥	الطريق الثامن بعد المئة
١٣٠	الطريق التاسع بعد المئة
١٣٣	الطريق العاشر بعد المئة
١٣٦	الطريق الحادي عشر بعد المئة
١٣٨	الطريق الثاني عشر بعد المئة
١٤١	الطريق الثالث عشر بعد المئة
١٥٢	الطريق الرابع عشر بعد المئة
١٥٥	الطريق الخامس عشر بعد المئة
١٥٨	الطريق السادس عشر بعد المئة
١٦٢	الطريق السابع عشر بعد المئة
١٦٩	الطريق الثامن عشر بعد المئة
١٧٣	الطريق التاسع عشر بعد المئة
١٧٦	الطريق العشرون بعد المئة
١٧٩	الطريق الحادي والعشرون بعد المئة
١٨١	الطريق الثاني والعشرون بعد المئة
١٨٦	الطريق الثالث والعشرون بعد المئة

الصفحة	الموضوع
١٩٠	الطريق الرابع والعشرون بعد المئة
١٩٠	الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى زُرعة بن محمد الحَضْرَمي
١٩٦	الطريق الخامس والعشرون بعد المئة
١٩٩	الطريق السادس والعشرون بعد المئة
٢٠٠	أمّا الطريق الأول فرجاله:
٢٠٢	وأمّا الكلام في الطريق الثاني، فرجاله:
٢٠٤	الطريق السابع والعشرون بعد المئة
٢٠٨	الطريق الثامن والعشرون بعد المئة
٢١٠	الطريق التاسع والعشرون بعد المئة
٢١٤	الطريق الثلاثون بعد المئة
٢٢٠	الطريق الحادي والثلاثون بعد المئة
٢٢٥	الرواية الأولى:
٢٢٦	الرواية الثانية:
٢٢٦	الرواية الثالثة:
٢٢٧	الرواية الرابعة:
٢٢٩	الطريق الثاني والثلاثون بعد المئة
٢٣٢	الوجه الأول:
٢٣٣	الوجه الثانية:

الصفحة

الموضوع

الوجه الثالث:

٢٣٤

الوجه الرابع:

٢٣٤

الطريق الثالث والثلاثون بعد المئة

٢٣٦

الطريق الرابع والثلاثون بعد المئة

٢٣٨

الطريق الخامس والثلاثون بعد المئة

٢٤٠

الطريق السادس والثلاثون بعد المئة

٢٤٢

الطريق السابع والثلاثون بعد المئة

٢٤٥

الطريق الثامن والثلاثون بعد المئة

٢٤٧

الطريق التاسع والثلاثون بعد المئة

٢٥٠

الطريق الأربعون بعد المئة

٢٥٢

الطريق الواحد والأربعون بعد المئة

٢٥٤

أمّا الكلام في الطريق الأول، فرجّاله:

٢٥٤

وأمّا الكلام في الطريق الثاني، فرجّاله:

٢٥٦

وأمّا الكلام في الطريق الثالث، فرجّاله:

٢٥٧

الطريق الثاني والأربعون بعد المئة

٢٥٨

الرواية الأولى:

٢٥٩

الرواية الثانية:

٢٥٩

الوجه الأول:

٢٦٠

الصفحة	الموضوع
٢٦١	الوجه الثاني:
٢٦٢	الوجه الثالث:
٢٦٤	الطريق الثالث والأربعون بعد المئة
٢٦٩	الطريق الرابع والأربعون بعد المئة
٢٧١	الطريق الخامس والأربعون بعد المئة
٢٧٢	الوجه الأول:
٢٧٣	الوجه الثاني:
٢٧٧	الطريق السادس والأربعون بعد المئة
٢٨١	الطريق السابع والأربعون بعد المئة
٢٨٥	الطريق الثامن والأربعون بعد المئة
٢٨٩	الطريق التاسع والأربعون بعد المئة
٢٩١	الطريق الخمسون بعد المئة
٢٩٦	الطريق الحادي والخمسون بعد المئة
٣٠٢	الطريق الثاني والخمسون بعد المئة
٣٠٨	الطريق الثالث والخمسون بعد المئة
٣١١	الرواية الأولى:
٣١١	الرواية الثانية:
٣١٢	الرواية الثالثة:

الصفحة

الموضوع

٣١٤	الطريق الرابع والخمسون بعد المئة
٣١٩	الطريق الخامس والخمسون بعد المئة
٣٢٤	الطريق السادس والخمسون بعد المئة
٣٢٥	الوجه الأول:
٣٢٦	الوجه الثاني:
٣٢٨	الطريق السابع والخمسون بعد المئة
٣٤١	الطريق الثامن والخمسون بعد المئة
٣٤٣	الطريق التاسع والخمسون بعد المئة
٣٤٦	الأمر الأول:
٣٤٦	الأمر الثاني:
٣٤٨	الطريق الستون بعد المئة
٣٥١	الطريق الحادي والستون بعد المئة
٣٥٢	الأمر الأول:
٣٥٣	الأمر الثاني:
٣٥٣	الأمر الثالث:
٣٥٤	الوجه الأول:
٣٥٤	الوجه الثاني:
٣٥٥	الوجه الثالث:

الصفحة	الموضوع
٣٥٦	الرواية الثانية:
٣٥٩	فهرسُ المصادرِ والمراجعِ
٣٧١	فهرسُ المحتويات